مركز دراسات الوحدة العربية



المغرب العربي الكبير

نداء المستقبل

الدكتور مصطفى الفيلالي

المغرب العربي الكبير

نداء المستقبل



مركز دراسات الوحدة العربية

المغرب العربي الكبير

نداء المستقبل

الدكتور مصطفى الفيلالي

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي

الطبعة الثانية الموسعة
بيروت: شباط/ فبراير ١٩٨٩

المحتويات

القسم الثالث

المغرب الكبير امام تحديات المعاصرة

تمهيد

ليس من هذه الورقات تأليف آخر يُضاف في مكتبة المراجع إلى الكتب المتوافرة عن القضية المغاربية. فإن فيما صدر من هذه المراجع كفاية لباحث، وفيها لطالب المعرفة بواحدة من اللغتين العربية والفرنسية زاد متاح من البيانات ومن المعلومات والنظريات المقارنة، ان تحفّز للتزود منها باحث متأنٍ ودارس متفرغ.

بهذه الورقات رجاء أبثه، وتوسّل متمكن أبوح به، أن نتجنب سبل الفرقة وقد تقطعت بنا جيلاً كاملاً، وأن نتبع سبيل التضامن وقد استبانت في الآفاق وفي أنفسنا.

من هذه الصفحات القلائل نداء إلى المستقبل نتوجه به إلى أنفسنا، نحن جميعاً مواطني هذه الديار المغاربية ومعاصري المستقبل الداهم، أن نطوي الصحيفة السوداء الملوثة وأن نبني المصير بأيدي العزم وارادة الفوز وبمنهج التناصر والصدق.

هذا العمل أريده من جنس التشمير على السواعد والإقبال على المحراث، في الاصباح الباردة، وما أريده من صنف التأمل الرصين والتحليل الوقور، هي نفحة من حمية مشحونة بالاشفاق متحفزة باليقين، مطعمة بالرجاء أفصح عنها ولا أنفرد بحملها، لا هي باردة ولا متشائمة، بل غضبية بكل ما في الآفاق المغاربية من امكانات مهدورة، وبكل ما في الأنفس من طاقات معطلة، وبكل ما في الزمن المغاربي من فرص مغبونة ضائعة ومن سرعة تستحث الجهد أن يتحرك وبكل ما إلى المستقبل من شوق.

ثم هو ابتهال إلى الله أولاً وآخراً، واعتصام بحبله المتين.

١ ـ هذا بيان لشعوب المغرب العربي الكبير يؤيد العزم ويستنفر الجهد وينهج السبيل، لدرء المخاطر المحدقة بالأوطان، وللوفاء بمتطلبات العيش الكريم والأمن الشامل والاستقرار القويم، وللنهوض بتحديات المستقبل الماثل، وشعوب المغرب

متماسكة متناصرة، ومواردها البشرية والانمائية متعززة متكاملة، وطاقاتها الفكرية ميسرة للابداع، متحفزة للاصلاح، وفية للقيم الحضارية المشتركة، بما هي مستخلفة على صونه ورعايته في هذه الجهة من جهات الوطن العربي الاسلامي.

٢ ـ يصدر البيان في ظروف عصيبة من تاريخ الجهة، الأمن فيها محاط بالأخطار المحدقة بالسلم العالمية، المهددة لاستقرار الشعوب على حوضي البحر المتوسط، والأمن المغربي متصدع ورهين قضية الصحراء الغربية المستعصية عن الحل، مما تسبّب في إهدار امكانات ذات بال من موارد الجهة، واتلاف مقادير مهمة من استثماراتها في غير المشاريع الانمائية، ومما يجّر بالخصوص إلى توهين روابط التضامن الجهوي بين شعوب المغرب وإلى تعتيم آفاق المستقبل المشترك، والتشكيك في قدرة الجيل الحاضر على انشائه، وإلى تغليب أوزار الحاضر على تطلعات المستقبل.

٣ ـ يصدر البيان في ختام العقد الثالث من ممارسات الأنظمة المغربية للسيادة الوطنية بعد تحرير الجهة من النفوذ الاستعماري. وقد تركزت الجهود طيلة هذه المدة على البناء القطري في حدود سياسات وطنية منفردة متعازلة، وفي نطاق اختيارات انمائية قطرية منفصلة.

فاتضح قصور السياسات الانمائية عن تحقيق الأهداف المنشودة المتمثلة في الوفاء للشعوب المغربية بحاجاتها الأساسية وضمان الكفاية الغذائية للجيل الحاضر على وجه الخصوص، وتبين عجز هذه السياسات القطرية المتعازلة عن فك قيود التبعية المضروبة على اقتصادات الجهة، وعن حفظ المغرب العربي من آفات التصدع السياسي، ومن الفتن والحروب الداخلية وانصرافها عن توضيح الرؤية وعن رسم الاختيارات المستقبلية البديلة.

٤ ـ يصدر البيان ليؤكد عزم الشعوب والأنظمة المغربية على اغتنام بوادر الانفراج في العلاقات السياسية بين اقطار المغرب، لاقرار سلم شامل عادل، ولانشاء أسباب المناعة لشعوب المغرب، وللقضاء نهائياً على النزاعات الترابية وعلى غيرها من دواعي الفرقة والتصدع، ونبذ الركون إلى العنف ولخ معالجة المشاكل الجهوية، وتعزيز الوفاق والتسامح والتناصر بين أبناء المغرب كافة، وللاعلان عن حرمة الذات البشرية في جميع جهات الوطن المغربي وعن شرعية ما توجبه هذه الحرمة من حقوق ورعاية.

٥ ـ يؤكد البيان على ما يتصف به مشروع المغرب العربي الكبير من أصالة حضارية تضرب جذورها في الثوابت الجغرافية والتاريخية والثقافية المشتركة بين شعوب المنطقة، الأمر الذي ينفي عن هذا المشروع طابع الارتجال أو الابتداع، ويبرئه من تهمة الانصياع لايحاءات خارجية ومن مقاصد الشذوذ عن صف القومية العربية، ويخلع على

السعي لتحقيقه شرعية حضارية تنسجم مع جهد الأمة العربية الاسلامية لانشاء مستقبل الكرامة والعزة والرفاهية.

تجابه الأقطار المغاربية على أعتاب القرن الجديد مجموعة متشابكة من التحديات الثقيلة بالنسبة إلى حاضر المجتمع المغربي وإلى مستقبله الماثل. تقتضي منها القدرة والنجاح لتحقيق الأمن الغذائي، والتصنيع المجدي المسخر لاشباع الحاجات الأساسية للجماهير الشعبية، ولتوفير الشغل المنتج للقوى البشرية وللكفاءات المهنية وللقدرات العلمية الوطنية، ولضمان السكن اللائق والتعليم الشامل، والمشاركة الصريحة للمواطن المغربي في القرارات الحاكمة في مصيره ومصير أبنائه. كما تقتضي تلك التحديات رعاية حرمة الذات البشرية وضمان الاطمئنان والأمن الكريم لشعوب المنطقة كافة حاضراً ومستقبلاً.

وإن هذا المستقبل هو اليوم واقع حاصل يلح بثقله ويتداخل مع الحاضر في الجيل القائم برياض الأطفال وبالمدارس الابتدائية. وإن له من ذلك درجة عالية من الالزام والالحاح بين المسؤوليات المحمولة على كاهل الأنظمة المغاربية والساكنة في الضمير الجماعي لشعوب المنطقة. وإن ادراك جميع هاته الأغراض ومواجهة تلك التحديات والنهوض بهذه المسؤوليات،كل ذلك، يقتضي انتهاج استراتيجية مغاربية لتنمية شاملة يحفزها منطق الاعتماد الجماعي على النفس ويدعمها التضامن الاقليمي بين أقطار المغرب في رسم الاختيارات المستقبلية وفي توظيف الموارد الطبيعية والبشرية وترشيد استعمالها.

ويحق التأكيد على أن سلوك استراتيجية مغربية لتنمية جهوية شاملة أساسها الاعتماد الجماعي على النفس هو اليوم وغداً الاختيار الأمثل القويم الذي لا بديل منه بين يدي الأنظمة الحاكمة والأحزاب السياسية والتنظيمات الجماهيرية القائمة لتحقيق ما لم تزل تسعى إليه شعوب المغرب العربي، من أهداف ومقاصد هي أولاً وآخراً أهداف مشتركة ومقاصد واحدة أمام تحديات واحدة في ظل بيئة جغرافية واجتماعية وحضارية مشتركة.

٦ ـ خطوات على الطريق. يترجم مشروع المغرب العربي الكبير عن اختيار حضاري شامل، غير مقصور على لون واحد من ألوان التضامن الجهوي، ولا محدود في مجال واحد من مجالات التعاون القطاعي بين شعوب الجهة. ويعرب هذا الاختيار عن عزم هذه الشعوب عزماً واحداً على استئناف البناء الحضاري، بعد أن تعثّر ردحاً من الزمان وتعطل بسبب ما أصاب الجهة من ضعف ووهن واضطراب سخرتها لمحنة الاستعمار وجرّتها في متاهات التصدّع والفرقة.

يستمد المشروع من عزم المجتمع المغاربي، بجميع فئاته وكل طاقاته على الوفاء للقيم الحضارية الباقية التي لم تزل عدته عند البأس وفي الأيام الحاسمة من تاريخه. وينسجم هذا العزم، في المحيط الحضاري للقومية العربية وللمجموعة الدينية الاسلامية، مع الجهود المبذولة على دروب النهضة والوحدة والازدهار. ويرمي استئناف البناء الحضاري المغاربي فيما يرمي إليه من غايات إلى توثيق عرى التواصل والتعاون، لا إلى قطعها أو توهينها، بين المجموعة المغاربية وبين المجموعات الحضارية الأخرى. ويهدف إلى ترشيد الحوار وتجديده وإلى الانفتاح على المحيط الانساني والحضور في المعاصرة، ولا يرمي إلى الانغلاق والانكفاء والتعزّل.

يعتمد المشروع المغربي على خطة مغربية شاملة تسعى إلى تخليص المجتمع مما تبقى معرقلاً له من دواعي التبعية والخصاصة والجهل والحرمان، ولتوفير أسباب الانعتاق والكرامة، ولتحقيق الاستخدام الأمثل لوسائل الازدهار والتقدم. وتبتغي ذلك عن طريق نهضة انمائية شاملة، قوامها الاعتماد الجماعي على النفس، ووسيلتها الكبرى وعدّتها الأولى الطاقات البشرية الزاخرة وكفاءات الابداع الكامنة والموارد الطبيعية المتاحة، داخل الوطن المغاربي في جميع مقاطعاته.

بهذه الوريقات ـ فيما يتبع من فصول تقويم اجمالي للتجربة التي حاولتها الأقطار المغاربية لتوحيد مسيرتها وللمؤسسات المشتركة التي أقامتها منذ عام ١٩٦٤ ولتحليل ظروف عمل هذه المؤسسات وما توصلت إليه من نتائج ولعرض ما حفّ بذلك النشاط من مصاعب ومعوقات، ثم إن في هذه الفصول جملة من الاقتراحات العملية ومن التوجهات الكبرى هي بعض ما نرى الاقدام على انجازه متيسراً في الآجال القريبة، اغتناماً لظروف الانفراج التي فتح الله بها على الأمة المغربية، وتثميراً للدراسات العديدة التي تمّ انجازها على امتداد عشرين عاماً، من جهد المؤسسات المغاربية، ولأبحاث الجامعيين والنخب المغاربة، واستهلالاً للعمل على تحقيق البناء المشترك.

كل ذلك إنما يستمد قوته ويستوحي مبرراته الحضارية من طموحات الشعوب المغاربية ومن استمرارية هذه الطموحات وبقائها رغم المحن ودواعي الفرقة ومواطن الاحباط. وما يستقر بالأنفس لمجموعة عريضة كأمتنا مطمح عريق، ولا تصبر هذه المجموعة على محنة الجحود وضروب الاحباط من الداخل والخارج، إلاّ ويكتب لها بهذا الصمود الفوز والتمكين ويتوج بالتحقيق مشروعها المتأصل، جزاء الصدق والوفاء.

ولولا هذا اليقين بكفاءة التغيير في مضمون واقعنا الحاضر، وفي قدرات أمتنا الصامدة وفي صلابة مراجعنا الحضارية وسلامة توجهنا المستقبلي، لما كانت هذه الصفحات ولا تجرأت على المواطنين المغاربة بهذا النداء.

إستهلال

ينبعث مشروع البناء المغاربي هذه الأسابيع في أعقاب لقاء جربة الثاني ولقاء طرابلس، وغداة المؤتمر الاستثنائي للقمة العربية بالجزائر، بعد أن جمده فتور العلاقات المغاربية واكتنفه اليأس جيلاً كاملاً.

التقى رؤساء الأقطار المغاربية في جلسة خاصة بالجزائر قرروا فيها فتح الملف من جديد واستئناف المسعى، وأنشأوا لذلك جهازاً ضربوا لانعقاده موعداً مضبوطاً وروزنامة موقوتة.

لا يذكر التاريخ أن رؤساء الأقطار المغاربية ضمت بينهم جلسة مشتركة، سوى المحاولة الوحيدة عام ١٩٥٦ بين ملك المغرب والرئيس التونسي وحدهما بعد اختطاف الطائرة التي كانت تقل زعماء المقاومة الجزائرية. فاجتماع الجزائر يوم الجمعة ١٠ حزيران/ يونيو ١٩٨٨ هو حينئذ بادرة لا سابقة لها في عهد الاستقلال، وهي جديرة من أجل ذلك بالاستبشار وداعية إلى تجديد الأمل.

ثم إن القرار الصادر عن هذا اللقاء والمعلن عن التمسك بهدف الوحدة والقاضي بانشاء جهاز خاص مكلف من جانب الرؤساء أنفسهم بتقديم الاقتراحات وإنشاء الدراسات، ظاهرة ثانية للجدية. ومدعاة أخرى للاستبشار. تؤكد التوجه الجديد الذي استهلته قرارات استئناف العلاقات المعطلة بين دول الجهة، وتحرير المبادلات التجارية.

هذه كلها مساعٍ طيبة وخطوات إيجابية، يترتب عنها أمران: أولهما انقشاع الغيوم المتلبدة التي ظلت تشغلنا جميعاً بالخلافات المفتعلة، وتعظم في أعيننا هموم الحاضر فتصرفنا عن آفاق المستقبل وتفسد عندنا ميزان الأولويات وتحجب ما بأيدينا مجتمعة

متضامنة من إمكانات موضوعية واسعة للانتصار على مشاكلنا المتشابهة ولانتهاج سبيلنا بين الأمم.

الأمر الثاني هو إدراكنا المشترك لما يرتهن مستقبل جهتنا من خطر الامعان في تهميش منزلتنا الدولية وتعميق مكبلات التبعية المعرقلة لجهودنا الانمائية في جهة من العالم تتمتن فيها من حولنا وبين أجوارنا روابط التوحد وأسباب الاكتهال والقوة، ونظل فيها ممعنين في مسالك الانعزال والتوهين، متشبثين بالخصوصيات المفرقة.

حقيق بنا جميعاً أن نتفاءل خيراً بهذه المبادرة المباركة، وجدير بالنخب المغاربية أن تبذل ما في الوسع لتغليب الرجاء والتفاؤل على الريبة واليأس ولتعزيز هذا التوجه ورعايته بالمتابعة واليقظة، واعتباره فرصة ظل جيلنا يترقب بوادرها منذ ثلاثين عاماً وأصابتنا في سبيلها الخيبات المرة والنكسات المعرقلة. والله وحده أدرى متى تتاح فرصة مثلها ان نحن اقترفنا في حقنا وفي حق أبنائنا غلطة التفريط في هذه الفرصة، وجنينا على المستقبل المغاربي هدر الامكانات المبشرة بترشيده.

القِسْمُ الأوّلُ

تجْرِبَة التعَاوُن المغَاربي

مقدمة

ليس من الصراحة مفر، ولا من الاقرار بالحق بدّ. والصراحة تملي الاقرار بأن تجربة البناء المغاربي المشترك على امتداد ربع قرن هي محاولة فاشلة. ومن أوكد الواجبات في مستهل هذا الباب أن نفحص هذه التجربة فنتساءل: في أي أفق انطلقت وإلى أي المقاصد كانت تسعى، وبأي وسائل رامت تحقيق أهدافها. ومن المتأكد بصورة خاصة تقويم التجربة لمعرفة دواعي الاخفاق الذي آلت إليه.

فقد تحاول الشعوب في تجربة من تجاربها، فتقعد بها عن النجاح ظروف صعبة لم تكن في الحسبان أو وسائل غير متناسبة مع الأهداف أو طرائق عرجاء في توظيف هذه الوسائل. فتبعد بها عن القصد بدلاً من أن تقرب مسافته. وإنما يروم جيلنا من بناء المستقبل المغاربي المشترك مقصداً جليلاً ومطمحاً صعباً، ولا جناح علينا أن نفشل في المحاولات الأولى من السعي رغم طولها وامتدادها على عمر جيل كامل، ورغم ما توافر لدينا من أسباب النجاح ومن حوافز الاجتهاد، وما نشهده عند المجموعات القريبة من مكاسب الفوز. إنما الغبن أن نخيب فلا نقر بالخيبة، وأن نعثر فلا نستفيد من العثرة، لتعديل السير ولتجديد الوسائل وتصويب الطريقة.

ذلك هو الغنم من المسعى الفاشل أن نعيد النظر في التجربة، ونتّهم الأنفس ونتشجع على المراجعة والتقويم. وذلك أدنى ما علينا في حق الجيل اللاحق، أن نبصره بمزالق الطريق ونعينه على تثمير الجهد وعلى تعظيم أسباب النجاح.

وأنا لعلى ثقة في هذا النجاح، وعلى يقين من أن السعي متواصل من بعدنا على هذه السبيل الوعرة، لأنها سبيل الرشيد، ولأن الهدف المطلوب هدف جليل حقيق بأن يتواصل في طلبه الجهد الصادق. وقد لا يكون لهذه المجموعة المغاربية من بديل بين خيارات البقاء والكرامة غير أن تكون أمة واحدة.

الفصل الأول
نشأة التجربة ومضمونها

المغرب العربي متسع جغرافي متصل المفاصل، متجانس الخصائص المناخية والسمات الطبيعية، متكافىء في الموارد ومنابع الرزق، متجانس العمران ومتقارب في الملامح البشرية، يشكل على الضفاف الجنوبية من سواحل الحوض الغربي للبحر المتوسط جبهة عمرانية عريضة في أفق حضاري موصوف. ويمتد على خطوط المواصلات التجارية وعلى طرق الترابط الاجتماعي والتفاعل الثقافي بين الشمال والجنوب ومن الغرب إلى الشرق، فيكسب الجهة المغاربية موقعها هذا عمقاً افريقياً إلى جانب امتدادها العربي الاسلامي ومجاورتها لمشارف الغرب الأوروبي. فينطبع العمران البشري فيها بملامح التجانس والتقارب الثقافي والتمازج الاجتماعي.

يعزّز التاريخ هذا التجانس الجغرافي، بما كان لشعوب الشمال الافريقي من تلاقح تاريخي مستمر ومن تشارك في الفترات الزمانية الكبرى لانشاء العمران وبناء الدول، ومن التفاعل مع تيارات المدّ والجزر على عرض المنطقة كلها من العصر القرطاجي إلى الغزو اللاتيني الأول إلى الفتوحات العربية الاسلامية، وما ترتب عنها، انطلاقاً من الحواضر المغاربية من توسع ثقافي وتوطيد لقدم الدين والحضارة الفكرية قروناً عديدة على عتبات أوروبا وفي العمق العربي الافريقي وراء الصحراء الكبرى. ثم تراجع المدّ الحضاري وتعاقبت ويلات الفتن والفوضى على أوطاننا وتوهنت قواها، فترشحت بذلك لمحنة الاستعمار، محنة جديدة وعودة ثانية كبرى للاكتساح اللاتيني، وانبعثت من منابع الوحدة الحضارية قوى الردّ وتصلّب عود الكفاح التحريري وانتظم التناصر ضد الغزو الاستيطاني، فاستعادت الجهة استقلالها في عشرية واحدة من منتصف هذا القرن.

نتجت عن هذا التمازج التاريخي وعن ذلك التجانس الجغرافي وحدة ثقافية أصيلة

طبعت المجتمع المغربي من أقدم عصوره فتقاربت ألسنته ولهجاته، وتوحدت معتقداته وتناسقت أساليب العيش ومظاهر السعي وخصائص الذوق وملامح المزاج. فلما ترسخت قدم الفتح الاسلامي في ربوعه لم يلبث أن تخلص المغرب العربي من الانقسامات المذهبية ومن الفتن الدينية، فتوحّد المعتقد بين أهله على مذهب واحد وانحسر عن الجهة ما سواه. وان بين أصناف المجتمع المغربي، رغم تنوعها في السمات البشرية من الشمال إلى الجنوب، تقارباً ملموساً في المزاج وفي المراجع السلوكية تتمثل بالخصوص في كفاءة الانفتاح وقابلية الحوار وتتضح في القدرة على التجاوز وفي المزج العفوي بين المرح والجدّ وإن كانت ملكة التجاوز لا تنفي عن بعضنا بذور الغضب.

تلك خصائص ثابتة في الأفق الجغرافي للمغرب العربي الكبير وفي الفترات الحاسمة من تاريخه، وفي السمات البشرية والثقافية من عمرانه. وهي تكسب مشروع انشاء المستقبل المغاربي المشترك عمقاً تاريخياً وشرعية حضارية، وتخلع عليه براءة المشاريع التاريخية الحاسمة فتبرئه من وصمة الاختلاق وترفع عنه تهمة الاستجابة لاغراض نفعية ظرفية.

أولاً: الأفق الجغرافي والمعطيات الكبرى

اليوم قد استعادت شعوب المنطقة أسباب السيادة وقامت فيها خمسة بلدان مستقلة، متواصلة الجوار متمايزة في الأنظمة الدستورية وفي التوجهات السياسية والاقتصادية ومتفاوتة في الزاد من الموارد الطبيعية. وقد رامت هذه الأنظمة من أواخر الخمسينات أن تتوجه وجهة واحدة في تحصين السيادة وتنظيم الدولة وأن تنشىء بينها أسباب التناصر والتضامن والوحدة، وتقيم لذلك أجهزة مشتركة.

ننطلق من الاقرار بأن مشروع هذا البناء المشترك هو مشروع هذه البلدان جميعها، يعنيها كلها بلا استثناء: ليبيا من الشرق، ثم تونس، ثم الجزائر ثم المغرب ثم موريتانيا. نثبت هذا لأن المشروع المغاربي قد حاق به الابهام في عدد البلدان المشاركة، ولا يزال غرضاً للاستثناء في عدد البلدان المعنية. فكان المشروع عام ١٩٦٤ يشمل أربعة بلدان معنية باستثناء موريتانيا، ثم انحدر إلى ثلاثة بانفصال ليبيا من بداية عهدها الجديد عام ١٩٧٠، ثم عاد أربعة عام ١٩٧٥ بانضمام موريتانيا، وهو لم يعد من ١٩٧٩ يشمل إلّا ثلاثة بلدان بسبب تجميد الجزائر مشاركتها في المؤسسات المغاربية. وكان من انعكاس حرب الصحراء الغربية وما أبرم بين بعض الأجوار من مواثيق أن توجهت المحاولة إلى عزل المغرب الأقصى عن المجموعة المغاربية، ثم تلتها مواثيق أخرى رامت اقصاء الجزائر. من أجل ذلك كان

مشروع البناء المغاربي محاطاً بالابهام في تركيبه وفي عدد البلدان المشاركة وعرضة في مضمونه للمساومة الظرفية ولخريطة الاحلاف المتغيرة.

المغرب الكبير فوق كل هذه الاعتبارات المتحولة، وأن مستقبله المشترك لهو من وراء خريطة الأحلاف الظرفية والتكتلات المفرقة متسع حضاري قائم على دعائم ثابتة لم تمحها ويلات الفتن واكتساحات الاستعمار، وهو فضاء تضامني متاح لبناء مستقبل مشترك.

وكان حقاً علينا أن ننطلق من السؤال عن المغرب العربي ما هو مضمونه السياسي وما هو مداه الجغرافي، ثم ما هي عدته من الموارد الطبيعية ومن الامكانات الاقتصادية والبشرية.

وأياً كانت صروف ظروف العلاقات السياسية التي مررنا بها منذ الاستقلال والمصاعب والخلافات التي من الطبيعي أن تعترضنا في المستقبل فالذي نعنيه في هذه الفصول عند ذكر المغرب العربي إنما هو مغرب الخمسة بلدان من برقة والسلوم شرقاً إلى سواحل المحيط غرباً حيث دفع بفرسه عقبة بن نافع منذ أربعة عشر قرناً. وقد تفضي الأيام إلى انكماش الرقعة وإلى استثناء بلد شرقي أو غربي. وما يكون ذلك إلا جوراً في حق الشرعية الحضارية التي أقامت للمغرب حدوده، ونقشت ملامحه في الآفاق وفي الأنفس والطباع. فإنما وقعنا في قبضة الاستعمار تباعاً، وحلت بنا مصائب التخلف وتبعاته وقصرت جهودنا عن مقاصد الازدهار والرقي لأننا استبدلنا فضاء التضامن الحضاري بفضاءات السيادة القطرية، ورضينا بأن تباعد بين أوطاننا مجموعة من الخصوصيات الفرعية وبأن تطغى هذه الخصوصيات الظرفية على الثوابت الحضارية المؤسسة للكفاءة السياسية والممهدة للاقتدار الاقتصادي.

المجموعة البشرية المغاربية أمة واحدة يبلغ عددها اليوم خمسة وسبعين مليوناً، ومن المتوقع أن يرتفع إلى ما يقارب مائة مليون عام ٢٠٠٠، وأن يقفز إلى أكثر من مائة وتسعين بعد ذلك بربع قرن. وتتوسع هذه المجموعة البشرية في رقعة جغرافية تزيد مساحتها على ستة ملايين من الكيلومترات المربعة (كلم^{٢}) تحوز الصحارى أكثر من نصفها، وتتراوح الكثافة في احتلال الأرض ما بين (٢) في كلم^{٢} بالمناطق الجنوبية إلى ٣٨ ساكناً في الشمال. ويتزايد نصيب الحواضر والمدن في هذا التوزيع على حساب الريف، الذي انحطت نسبته إلى ٤٠ بالمائة بالجزائر، وإلى ٥٠ بالمائة في تونس وليبيا وبقيت في مستوى ٦٠ بالمائة بالمغرب و٧٥ بالمائة في موريتانيا. لا نسرد هذه الأرقام لنباهي بأعدادنا بين الأمم. فستبقى المقارنة العددية في فائدة مجموعات أخرى مجاورة لجهتنا بغرب أوروبا وبشرقها أو في جنوب أوطاننا بافريقيا الغربية. ولكن للأرقام وزنها بما تعنيه من تفاقم الحاجات عدداً ونوعاً مع تزايد عدد السكان، وبما ينتج عن ذلك من ارتفاع الكلفة لاشباع هذه الحاجات. وإن هذه الحاجات

على مراتب متفاوتة في التأكد. والمرتبة الأولى تخص القوت لهذا الخلق الكثير اليوم وغداً. وقد اتضح أن الطلب الاجمالي على أفق عام ٢٠٠٠ يقتضينا جميعاً تحقيق نسبة ٨٠ بالمائة من الكفاية الغذائية في حين أنها لا تزيد اليوم على النصف. وأن تحقيق هذا الهدف الضروري يعني استصلاح ملايين الهكتارات الجديدة لتوسيع الرقعة الزراعية، ورفع المساحات السقوية إلى ثلاثة أضعاف مقاديرها الحاضرة، وإنشاء عشرات السدود وتكثيف الشبكات السقوية، كما يقتضي تبعاً لذلك مضاعفة الكميات الواجبة من المبيدات الكيميائية ومن الأسمدة والرفع بصورة ملحوظة في نفقات المكننة الزراعية، والكثير الغالب من هذه الضروريات مستورد من خارج الجهة.

زد على ذلك أن الطلب في باب التربية والتعليم سيبلغ خمسة وعشرين مليوناً من التلاميذ والتلميذات ومن الطلاب والطالبات، وإن اشباع هذه الحاجة الضرورية يقتضي تكثيف شبكة المدارس والمعاهد والكليات وبناء الأقسام والمدارج والمخابر وتكوين عشرات الآلاف من المعلمين والأساتذة. ولا ننسى أن الانفاق العمومي على التعليم يبلغ في أوطاننا المغاربية نسبة الثلث تقريباً من مجموع الانفاق العمومي ويقارب نسبة ٨ بالمائة من الناتج الاجمالي الداخلي وأن الزيادة في هذه النسبة من الموارد سوف لا يكون من الأمور اليسيرة.

وتقتضي الحاجات في ميدان الصحة توظيف طبيب واحد عن كل ألفي ساكن وإضافة مائتين وخمسين ألف سرير وتكوين وتخريج أربعين ألف طبيب ومائتي ألف معاون صحي والرفع في الانفاق الوطني على الأدوية والمواد الصيدلية ثلاث مرات بالنسبة إلى معدل المستويات الجارية. أما العمل وما أدراك ما العمل فسيرتفع حجم القوى العاملة إلى نحو الخمسين مليوناً من المواطنين والمواطنات، ويبلغ الطلب الاضافي مليونين من المواطن الجديدة للاستخدام. وإذا علمنا أن إنشاء موطن واحد من العمل يقتضي استثماراً لا يقل معدله عن ثلاثة آلاف دولار في الزراعة وعن ثلاثين ألفاً في الصناعة والخدمات فإن حجم المبالغ الواجب استثمارها كل عام لمجابهة الطلب الاضافي في ميدان العمل سوف يبلغ عشرات المليارات. زد على ذلك حجم الاستثمارات الواجب تمويلها لاشباع الحاجات السكانية والمرافق البلدية الملحقة، إذ يبلغ الطلب الاجمالي ما لا يقل عن اثني عشر مليوناً من الوحدات السكانية.

لا يزيد الناتج الاجمالي الداخلي لمجموعة الأقطار على ١٠٣ مليارات من الدولارات بمعدل للفرد الواحد يبلغ ١٧٥٠ دولاراً، مع فروق شاسعة من واحد إلى عشرين بين معدل الموريتاني (٣٢٠) إلى معدل الليبي (٨٦٠٠) إلى المعدلات الوسطى: ٨٠٠ في المغرب، ١٩٠٠ في الجزائر، و١٣٠٠ في تونس. إن حاجات الانفاق العام لمجابهة هذا الطلب تقتضي أن يرتفع الناتج الاجمالي الداخلي إلى مرتين ونصف أي ٢٥٠ مليار دولار، وأن يبلغ نصيب الفرد الواحد أربعة آلاف دولار.

استقر اليقين لدى النخب المغاربية سياسية كـانت أم جامعية فكرية أن بلوغ هذه الأهداف في الأفق القريب والمتوسط أيسر كلفة وأضـمن ادراكاً وأخصر ازماناً باتباع سبيل التضامن المغاربي، والارتفاع فوق الخصوصيات القطرية وأن تجميع الامكانات والموارد المتاحة في الأفق الجهوي العريض أضمن السبل لمجابهة التحديات الكبرى، وهي تحديات متشابهة في الغذاء، والصحة وفي التعليم والسكن والعمل. ومن أجل ذلك ارتأت الأحزاب السياسية المغاربية في ربيع ١٩٥٨ غداة معركة ساقية سيدي يوسف، ثم ارتأت الحكومات المغاربية عام ١٩٦٤ بعد استقلال الجزائر أن توحد بين توجهاتها الوطنية بخاصة في الميدان الاقتصادي وأن تنشىء أسباب التعاون المغاربي وتقيم له الأجهزة المناسبة.

كان لقاء طنجة في نيسان/ ابريل ١٩٥٨ متأثراً إلى درجة بعيدة بالكفاح التحريري الجزائري في عامه الرابع، وكان تأييد شعوب المنطقة لهذا الكفاح وصيانته من عدوان القوات الأجنبية التي لا تزال معسكرة بالمغرب الأقصى وتونس، ومن سلبيات المواثيق التي قد تبرم مع الدول الأجنبية هو محور العناية لوفود طنجة. وما كان مشروع الوحدة المغربية إلّا قضية ملحقة بجدول الأعمال ولم تفز إلّا بنصيب قليل من العناية. ومع ذلك فإن توصيات الندوة الرامية إلى إقامة نظام فدرالي مغاربي وإلى إنشاء جهاز نيابي وهيئة تنفيذية وقتية، قد احتلت مكان الصدارة في اهتمام الرأي العام في بلاد المغرب ولدى وسائل الاعلام الأجنبية. ثم انعقد بتونس في أول تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٤ اجتماع بين وزراء الاقتصاد المغاربة اتخذوا فيه جملة من القرارات تتعلق بالمبادلات التجارية وبالتصنيع الجهوي وبالعلاقات المغاربية مع مجموعة السوق الأوروبية المشتركة. وقرروا إنشاء نظام الأفضلية المغاربية للمبادلات التجارية وأسبقية التزود المغربي، وتنسيق الاجراءات القمرقية (الجمركية) وبين سياسات التصدير. كما قرروا في الميدان الصناعي توحيد السياسة في باب الانشاءات الصناعية وفي ميدان بناء التجهيزات الأساسية، وخصوصاً في قطاعات المناجم والطاقة والنقل والمواصلات. واتفقوا على إنشاء نظام مشترك للعلاقات مع مجموعة السوق الأوروبية في نطاق سياسة التنمية الاقتصادية المغاربية واحترام السيادات القطرية.

وتقرر في جلسة تونس إنشاء أجهزة التعاون المغاربي والمتمثلة بالخصوص في اللجنة الاستشارية القارة للمغرب وفي مركز الدراسات الصناعية.

ثم انعقد اجتماع ثانٍ لوزراء الاقتصاد بمدينة طنجة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٤ أولى عناية خاصة بأحكام التنسيق بين المخططات الوطنية للتنمية وبين مختلف الوحدات الصناعية، كما اهتم بقضايا تمويل مشاريع التنمية وتوحيد السياسات في ميدان القوى العاملة والتكوين المهني.

وتلاه اجتماع طرابلس في ٢٧ أيار/ مايو ١٩٦٥ فاتخذ توصيات بشأن صناعة

الفولاذ ودعا لجنة مختصة لدراسة القطاع، وبشأن قطاع التأمين والمواصلات، وتناسق سياسات التصدير في ميدان الحلفاء وتنظيم الاحصاءات الصناعية.

أما اجتماع الجزائر في ١١ شباط/ فبراير ١٩٦٦، اضافة إلى قراره باختيار العاصمة التونسية مقراً للجنة الاستشارية وبتعيين ممثلي الحكومات وكاتب اللجنة، فقد أكد على تنسيق السياسات التجارية مع الخارج، وسياسات السياحة والحسابات الوطنية والاحصاءات التجارية والصناعية. كما أيد التوصيات السابقة المتعلقة بصناعة الحديد والصلب وبصناعة الزجاج والتركيب الهندسي خصوصاً في ميدان السيارات.

يتضح من هذه القرارات والتوصيات أن الحكومات المغاربية توجهت في المرحلة الأولى من مشروع التعاون إلى بناء متدرج للوحدة الاقتصادية على أساس التنسيق بين القطاعات واحداً بواحد. وتركزت عنايتها في هذه المرحلة على ميداني التجارة والصناعة، دون ميادين الزراعة والصناعات التقليدية والحرف الصغرى. وإنها أعطت أولوية كبرى في ميدان التنسيق التجاري لتوحيد السياسات القطرية في باب التجارة الخارجية مع مجموعة السوق الأوروبية المشتركة وذلك موقف صائب كانت ولا تزال تمليه النسبة المرتفعة لحصة أوروبا الغربية من مجموع المبادلات التجارية المغاربية.

ولقد اتخذت الحكومات المغاربية أهدافاً متفاوتة في مراتب الأهمية والشمول، فجعلت الاجراءات المقررة من ١٩٦٤ إلى ١٩٦٧ في الندوات الأربع الأولى تسعى إلى إقامة وحدة كاملة، ووحدة اقتصادية اندماجية، وسوقٍ مغاربية مشتركة. واختارت لتحقيق هذه الغاية سبيل التنسيق القطاعي في الميادين المختلفة التي عالجها الوزراء في اجتماعاتهم. ثم تبين من دراسات اللجنة الاستشارية أن السبيل القطاعية المجزأة سبيل وعرة تثير عدداً من المشاكل المعرقلة مثل منشأ السلعة وطابعها المغاربي، ومثل نسبة القيمة المضافة على المنتوج المرشح لأفضلية المبادلات المغاربية ومثل نسبة رأس المال المغاربي المستثمر في المشاريع الصناعية المغاربية.

عندئذ عدلت الحكومات المغاربية عن طريقة التعاون القطاعي واختارت طريقة التعاون الكلي الشامل في نطاق اتفاق جملي للتعاون الجهوي. فقررت ندوة تونس المنعقدة في ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧ أن تطلب من اللجنة الاستشارية درس آفاق التعاون في نطاق حل إجمالي، وضبط مرحلة تجريبية لمدة خمسة أعوام واعداد «اتفاقية بين الحكومات للتعاون الاقتصادي». وقدمت اللجنة مشروع هذه الاتفاقية إلى مجلس وزراء الاقتصاد عند اجتماعهم بالرباط في ٢٠ تموز/ يوليو ١٩٧٠، فأثار المجلس جملة من الاعتراضات الفنية، في مضمون الاتفاقية تتعلق بمراقبة رأس المال وبمأتى السلع، وبهيكل كلفة الانتاج وبالقيمة المضافة. وتقرر أن يعاد النظر في المشروع مرة ثانية، فكان ذلك عام ١٩٧٥ وعرضت

اللجنة الاستشارية صيغة جديدة للاتفاقية على أنظار مجلس وزراء الاقتصاد لدى اجتماعهم بالجزائر في ٢١ أيار/ مايو ١٩٧٥، فوجد لها عدداً من المآخذ الأخرى وقرر ردها. وأوصى بالعودة إلى طلب التعاون من خلال التحاليل القطاعية وأعطى مهلة لذلك إلى غاية ١٩٨١.

هذه التجربة المغاربية للتعاون الاقتصادي، بما مرت به من مراحل، لم يطل عمرها أكثر من عشر سنوات فيما بين ١٩٦٤ و١٩٧٥. وتعطل السير من ذلك التاريخ وانقطعت بعد الندوة السابعة بالجزائر اجتماعات وزراء الاقتصاد، وانحصرت المشاركة في ثلاث حكومات هي تونس والمغرب وموريتانيا وتعطل نشاط اللجان القطاعية وتوقفت المشاريع العديدة التي شرعت في إنجازها. وتراكمت الدراسات القطاعية وتجاوز التغيير الكثير من مضامينها ومن بياناتها الاحصائية وسنوضح ذلك في الباب الثاني عند عرض أجهزة التعاون المغاربي.

ثانياً: مراحل التجربة

يحسن الوقوف عند المراحل التي مرت بها تجربة التعاون الاقتصادي المغاربي على امتداد عمرها القصير ما بين ١٩٦٤ و١٩٨١. ويمكن استبانة ثلاث مراحل انتقلت فيها محاولات التعاون الاقتصادي، وفقاً للمضامين التي أوجزنا ذكرها في الفصل السابق، وقد تردد الاختيار من جانب الوزراء المغاربة وممثليهم في اللجنة الاستشارية بين ثلاث صيغ لهذا التعاون:

صيغة التعاون القطاعي على امتداد أربع سنوات من ١٩٦٤ إلى ١٩٦٧. ثم صيغة التعاون الجملي الشامل في اطار اتفاق مغاربي للتعاون الاقتصادي، وامتدت هذه المحاولة من ١٩٦٨ إلى ١٩٧٥، وانعقدت المفاوضات فيها حول صيغتين لمشروع الاتفاق، ولم تفز احداهما بالقبول من جانب الوزراء.

وانتقلت التجربة ابتداء من ١٩٧٥ إلى ما يقرب من التعاون القطاعي في صيغة مرسلة تنحدر إلى مستوى المشاريع داخل القطاع وتتوسع إلى ميادين الزراعة والصناعات التقليدية. وقد اصطحب ذلك في ندوة الجزائر عام ١٩٧٥ مشروع انشاء المؤسسات الصناعية المغاربية المشتركة في تمويلها وتأطيرها في رواج انتاجها. ودعا هذا المشروع إلى دراسة مطولة استمرت من ١٩٧٦ إلى ١٩٨١ لتقدير الطلب الاجمالي المغربي، اعتماداً على الجداول الاحصائية الوطنية بالنسبة إلى كل صنف من أصناف السلع المرسمة بما يعرف باسم جدول بروكسل، فنتج عن هذه الدراسة المتأخرة اكتشاف ثلاثين نوعاً من السلع الكبرى التي تستوردها الأقطار المغاربية بصورة منتظمة،

ويمكن أن تتعاون الاقتصادات الوطنية على انشاء مشاريع مغاربية مشتركة لانتاج هذه السلع ولاشباع حاجات الجهة في جملتها. وكان ينبغي افراد كل واحدة من هذه السلع المرشحة للمشاريع المغاربية بدراسة مفصلة لضبط حاجات السوق على أفق متوسطة ولاختيار التقنيات المناسبة وللاتفاق على الحجم الأمثل وعلى الاحلال الجغرافي المجدي. ولكن الحكومات المغاربية أمسكت عن الردّ على المقترحات التي تقدمت بها اللجنة الاستشارية في أعقاب دراسة الطلب الاجمالي. ولعل هذه الدراسة للطلب الاجمالي المغاربي قد تجاوزتها التغييرات الكمية السوقية وحتى الفنية التي طرأت منذ ١٩٨١. ولعل بعض الحكومات قد أنجزت شيئاً من هذه المشاريع بالحجم القطري.

والذي تجدر ملاحظته بشأن القطاعات التي أولتها الحكومات المغاربية عنايتها للتعاون الاقتصادي أنها تركزت بصورة خاصة على المبادلات التجارية وعلى الصناعة. وشملت بعناية مطفقة ميادين التمويل والتأمين والقوى العاملة والحسابات الوطنية والاحصاءات. ولم تعتن بالزراعة إلاّ في ميدان الحلفاء وفي ميدان تربية الماشية ولم تلتفت إلى الصناعات التقليدية والحرف الصغرى. أما ميدان التنمية فقد اكتفى مجلس الوزراء بالتعريج عليه في دورة واحدة داعياً إلى التنسيق بين المخططات الوطنية، ولكن شيئاً من ذلك التنسيق لم يحصل.

وإذا نحن تركنا جانبا المضمون القطاعي للتعاون المغاربي وانتقلنا إلى فحص الطريقة المتوخاة، لانشاء هذا التعاون لاحظنا أن الحكومات المغاربية ترددت في الاختيار بين ثلاث طرق: طريقة دنيا مرحلية النسق، وطريقة كلية جامعة، وطريقة وسطى بين الطريقتين.

أما الأولى فتقوم على أهداف سنوية تجري بشأنها مفاوضات قطاعية تعمل في ميدان التجارة المغاربية مثلاً إلى ضبط مجالات التحرير التفاضلي وجداول المنتوجات المرشحة للاستفادة من هذا التحرير. وترمي في باب الصناعة إلى الاتفاق حول نوع الصناعات الجديدة التي يمكن أن تنتفع بالاحلال المغاربي وبحرية الترويج في السوق المغاربية بأكملها.

وتقوم الطريقة الكلية على اقتحام التعاون الاقتصادي في عامة ميادينه، بإبرام اتفاقية مغاربية للتعاون تحدث الوحدة بين الاقتصادات الوطنية، وتحدد معالم السياسات الاقتصادية والجبائية والمالية والزراعية الواجبة في هذه الوحدة، وتضبط روزنامة موقوتة لرفع الحواجز القمرقية على الصعيد المغاربي ولتوحيد النظام القمرقي مع الخارج. كما تقضي هذه الطريقة الكلية إنشاء جهاز مغاربي للتعاون يملك حق اتخاذ القرار ومتابعة التنفيذ، ويكون مخالفاً للأجهزة المستحدثة عام ١٩٦٤ التي لا تزيد على صلاحيات الدرس والنظر، ولا تخرج عن ميدان الاستشارة المرسلة.

وجاءت الطريقة الوسطى على خط الاعتدال تتبع التنقيص الخطي من الأداءات الجمركية ومن التقسيط في باب التحرير المرحلي للتجارة بين الأقطار المغاربية ،وتقضي باقامة جداول سنوية لأنواع الصناعات التي لا يحق لأي بلد أن يقيمها بأرضه دون موافقة الآخرين، فإذا حصلت هذه الموافقة تمنح هذه الصناعة الطابع المغاربي الذي يخولها حرية الترويج. وأوصت الطريقة الوسطى أيضاً بانشاء بنك للادماج الاقتصادي يقوم بتمويل هذه الصناعة ذات الطابع المغربي وبتمويل غيرها من المشاريع المرشحة من جانب جهاز التعاون. كما أوصت هذه الطريقة بتنسيق السياسات التجارية تجاه الخارج وبخاصة مع المجموعة الأوروبية للسوق المشتركة.

ارتأت اللجنة الاستشارية القارة في دورتها بالدار البيضاء عام ١٩٦٧ أن تختار الطريقة الوسطى القائمة على مبدأ المرحلية الزمانية في تحديد التجارة المغاربية والرفع من احجامها، وفي إنشاء النسيج المغاربي من الصناعات الجديدة، آخذة في الاعتبار التوجهات القطرية التي بدأت تتوضح معالمها خصوصاً بالجزائر، والاختيارات الكبرى في مخططات التنمية في تونس والمغرب، وأهمية الارتباطات مع السوق الخارجية خصوصاً فيما يتعلق بالمنتوجات الوطنية الكبرى مثل النفط والفوسفات والخامات المعدنية.

ولكن هذا الاختيار لم يطل عمره، ومزجت المسيرة بين الطرق المرحلية القطاعية وبين الطريقة الجملية الفورية، ثم توقفت التجربة بسبب الخلافات السياسية وانقطاع العلاقات المغاربية بعد قيام حرب الصحراء الغربية.

الفَصْلُ الثّاني

تقويم نتائج التجْربَة

من واجبنا تقويم هذه التجربة المتعثرة، فيما جنينا من حصادها وفيما فاتنا من ثمراتها. وتقويم الأعمال بعد حصولها سنة حميدة يجري تطبيقها في المؤسسات والمشاريع الكبرى، وتعمل بها المنظمات الكبرى، سواء أكانت ناجحة في نشاطها أم كانت فاشلة، ولا يرتبط التقويم دائماً بمعنى الفشل والاحباط، ولا يُصطَبغ وجوباً بصبغة الرقابة والتأثيم. بل التقويم شرط أساسي لتحقيق درجات أعلى من الفاعلية في نشاط أي مشروع، ولادراك مراتب أنفع من الجدوى والتقدم، ثم هو شرط متأكد لتدارك الخلل عندما يكون المشروع متعثراً أو لتصويب السير إذا دلت التجربة أن السير زاغ عن القصد في سبيل مسدودة أو بوسائل بتراء منقوصة. ويصدر التقويم عن اخلاق التواضع بين يدي الواقع وعن اتهام النفس، كما ينطلق من الايمان بأن مدارج التحسين لا يتوقف صعودها.

لا بدّ من الاقرار بفشل التجربة المغاربية للتعاون حتى ولو كان هذا التعاون مقصوراً على الميدان الاقتصادي ومحصوراً داخل هذا الميدان في قطاعين اثنين بالدرجة الأولى دون سائر القطاعات، وهما قطاع المبادلات التجارية وقطاع الصناعة. وقد عرضنا فيما سبق الأهداف الكبرى التي رسمتها أجهزة التعاون المغاربي للسعي المشترك فرامت في الصيغة القصوى تحقيق الوحدة الاقتصادية وبلوغ الادماج الاقتصادي وإقامة السوق المشتركة، وقد سعت إلى تحقيق هذه الأهداف من خلال ابرام اتفاق بين الحكومات للتعاون المغاربي، ثم اقتصدت في الأهداف فتوجهت إلى تحقيق أصناف من التناسق والتوازن القطاعي بين المنشآت الصناعية، وفي ميدان الاجراءات القمرقية والعلاقات مع مجموعة السوق الأوروبية، وفي أحكام الترابط بين وسائل النقل والتواصل بين الأقطار، وكانت لها إلى جانب هذا محاولات عارضة في

ميادين أخرى كالمواصفات الصناعية والحسابات الوطنية والاحصاءات القطاعية، ومثل السياحة والتأمين والتكوين المهني، وتربية الماشية وتجارة الحلفاء...

لا ننكر أن هذا الجهد المنتشر في مثل هذا العدد المتنوع من القطاعات قد أتى ببعض الثمرات الطيبة بخاصة في ميدان النقل الحديدي والبحري، وفي ميدان التأمين والمواصفات والحسابات الوطنية وغيرها، ولكن تلك الخطوات المتجسمة على صعيد التعاون المغاربي لم يطل عمرها ولم تلبث أن شملها الاهمال وغطاها النسيان.

وما كانت إلّا انجازات طفيفة بالغة الاحتشام زهيدة الشأن قياساً على الأهداف الطموحة المرسومة لنشاط أجهزة التعاون. وهي لا تكاد تستحق الاعتبار إذا قيست بما كان يعتمل في الأنفس لدى الجماهير وفي صفوف النخبة من آمال عريضة. ثم ما شأنها إذا قابلناها بما يتحقق كل عام من خطوات إيجابية ومن مكاسب ثابتة في المجموعات الجهوية الكبرى وبخاصة بين دول السوق الأوروبية المشتركة التي تستأثر بالنصيب الأوفر من معاملاتنا التجارية توريداً وتصديراً. ثم ان هذا الفشل يورث الشعور العميق بالاحباط الجماعي والانكساف إذا ما تصورنا الامكانات الحقيقية المتاحة لجهتنا في الموقع الاستراتيجي وفي الموارد الطبيعية وفي الحوافز الحضارية، والتفتنا إلى ما نقترفه معاً من خطيئة الاهدار الطائش لهذه الامكانات ومن جريمة التفريط في الفرص السانحة. وإن لنا من ذات ملامحنا الحضارية الموحدة ومن صروف تاريخنا المشترك وفي ضغوط التحديات الثقيلة المحدقة بنا في بيئة المعاصرة زاداً متيناً من الحوافز ونصيباً عريضاً من الامكانات، لا تدل الممارسات أن القيادات الوطنية قد أخذتها في الاعتبار بالقدر الكافي ولا أن النخب المغاربية قد وزنتها وزنها القسط.

تلك هي البواعث الموضوعية والكوامن الوجدانية التي تحث على تقويم تجربتنا السابقة. ونحن نرى وجوب الاقرار بأمرين في طليعة هذه المحاولة: أولهما أننا نروم مقصداً صعباً لأن التقويم هو محاولة التنظير والموازنة بين أمور ثلاثة مقترنة ضمنياً في جدلية التقويم، وهي: الممكن بالتصور والمطلوب بالأهداف، والحاصل في الواقع من حصاد الجهد؛ وإذا كانت الأهداف واردة في الذكر ومنصوص عنها في المواثيق، فإن تحليل الواقع وغربلة حصاده يقتضي التعرض لنقد الوسائل المستعملة والطرائق المتبعة، وقد يضيع طلب الوسائل في ثنايا الملفات، وقد يحيد عن ميدان التحليل ويغور في رمال الخلافات السياسية بعيداً عن سجلات الوسائل الفنية وعن الامكانات المادية المتوافرة، فإنما توقف رتل الحديد المغاربي بمحطة الجزائر ولم يواصل الطريق إلى الدار البيضاء لأسباب غير فنية ومن جراء مصاعب لا تدخل عادة في تخطيط الوسائل ولا يقع الاحتياط لمثلها بين عوائق الانجاز؛ أما الطرف الثالث في جدلية التقويم وهو تصور الممكن الكامن في كبد الشوق فذلك أصعب الأطراف ضبطاً وأعسرها تحليلاً. وهو ميدان

الافتراق والاختلاف في النظر بين ناقد وناقد وبين مؤرخ وآخر. وقد يزيغ بنا التصور في ميدان الوجدان ونزوات التخيل، وأعلم بالتحقيق والمعاشرة كم بين الناس من تفاوت في ملكة التخيل، وكم لهم فيها من حظوظ الاصابة والزيغ. فإن ابن الصحراء إذا مدّ ببصره إلى الآفاق يترصد الحبارة الطائرة يطمع في قنصها أبعد في الرؤية من ابن المدينة المحصور بصره بين جداري الزقاق الضيقة المعفنة بنفايات السيارات ودخان المصانع.

الأمر الثاني الذي يحسن الاقرار به بين يدي هذا التقويم هو أننا نتبرأ فيه من كل مقاصد المحاسبة وضبط المسؤولية ومن محاولات التأثيم لهذا الطرف أو لذلك. ونحن لم نألف في آدبياتنا السياسية تقويم مساعينا. وإذا فعلنا فإنما يكون ذلك التقويم صادراً عن غرض التشفي مقترناً بتوجيه التهم رامياً إلى تشخيص المسؤولية وإلى توجيه أصابع التأثيم. وما أرى ذلك عملاً مجدياً وهو يتعارض تماماً مع مقصدنا من هذا التقويم. فلسنا ندعو إلى انتصاب محكمة عدلية لتوجيه التهمة وإثبات الادانة وتسليط العقاب. ولا نقصد من هذا التقويم إلى عمل مكتبي نتوخى فيه الالتزام العلمي للحقيقة التاريخية. لا هذا ولا ذاك.

إنما مقصدنا في هذا التقويم من جنس الاصلاح السياسي، ينطلق من تجربة تشاركت في انشائها الحكومات المغربية كلها. وقصدت بها إلى تغيير الواقع المغاربي عما كان عليه في أنظارنا يومئذ من سطحية في التقدير ومن تضييق للآفاق ومن تفضيل للزمان القريب على الزمان المتوسط والبعيد، ورامت به إلى الفاعلية الاقتصادية وتمتين ركائز الاستقلال. ثم منيت هذه المحاولات بالفشل في معظم المجالات وليس في كل ما عملت على تحقيقه. واليوم تتحفز النخب السياسية والفكرية المغاربية لاستئناف السير ولمواصلة الجهد وتتفاءل الجماهير المغاربية بمستقبل الأمن والاستقرار والتضامن.

فليس من مقصد لهذه الصفحات إلاّ أن تساند هذا الرجاء وتؤيد ذلك الجهد وتعزز المسيرة من منطلق التمحيص لسلبيات التجربة السابقة حتى نتجنبها، وبمنطق التوضيح لمجالات الممكن حتى تتظافر العزائم على تنزيلها منزلة التحقيق، ومن رصيد اليقين بأن المنال ليس فوق الطاقة وأن التغيير في سبيل البديل الأصلح لا يزال رهين الصدق.

نتوجه في هذا التقويم إلى عدد من السلبيات العامة هي أقرب إلى المآخذ السياسية منها إلى النقائص الفنية البحتة وإلى انحراف وزيغ في التقدير منها إلى فساد في الدراسة أو تقصير. مثل هذا التحليل مجالاته بعيدة وأغراضه متعددة، سوف نقتصر منها على عدد من المظاهر الأساسية.

أولاً: تهميش القرار السياسي

إذا نحن اقتصرنا على عمل أجهزة التعاون المغاربي من يوم انطلاقها عام ١٩٦٤ فنحن لا نرى للقرار السياسي من دخل في انشاء مشروع التعاون، ولا في إعطائه شرعية القرارات الأساسية الصادرة عن رؤساء الدول. ولا في ضبط أهدافه السياسية ومراميه الحضارية البعيدة، بل لم تصدر أي بادرة عن الملوك والرؤساء بخصوص المستقبل المغاربي، وبقيت المبادرة وصلاحيات الانشاء والممارسة والتنظيم محصورة في مستوى الوزراء، ومفوضة إلى صنف واحد من أعضاء السلطة التنفيذية هم وراء الاقتصاد. ويتضح هذا التهميش السياسي في غياب المجالس النيابية والأحزاب الجماهيرية والمنظمات العمالية وسائر القوى السياسية عن المشاركة في تأسيس مشروع التعاون المغاربي.

ونعلم جميعاً أن المستقبل المغاربي البديل قضية سياسية بالدرجة الأولى، وهو اختيار حضاري على سند التواصل مع الميراث الثقافي المشترك. ولا سبيل أن تحتويه المشاريع الاقتصادية ثنائية أو ثلاثية أو خماسية، ولا أن يتحجر في معمل اسمنت أو يضيع بين أرقام الجداول الجمركية. كانت النخب الحزبية على صواب يوم اجتماعهم بطنجة في ربيع ١٩٥٨ إذ عمدوا رأساً إلى اختيارات من جنس سياسي فرسموا للمستقبل سمات البناء السياسي بأدواته الهيكلية من برلمان مغاربي ومن هيئة تنفيذية مؤقتة ومن تنظيم فدرالي... ذلك كان المنطلق الأول ومنه كانت حجرة الركن في العزيمة الانشائية، ثم تكون المشاريع التربوية والثقافية وتكون المنشآت الصناعية والمواثيق. ولا تكون إلّا بمثابة الامتدادات الظرفية والمتغيرات المحدثة تترجم عن واقع جذوره ثابتة وآفاقه واضحة، تستمد منه مبرراتها وطاقة استمرارها وتعول عليه في مغالبة الصعاب وفي تخطي العقبات. إن الذي كان يحتاج اليه المستقبل المغاربي البديل ولا يزال إلى اليوم، هو القدر الواجب من الوضوح في التصور السياسي المشترك وفي التصنيف من منطلق سياسي أيضاً بين ما هو أصل وما هو فرع وما هو أحق بالأولوية وما لا جناح أن يتأخر في التأكد.

لقد عاشت أجهزة التعاون المغاربي على مستوى اللجنة الاستشارية واللجان القطاعية عشرية ونصف تتعثر في معالجة مشكلات فنية ما كانت قادرة أن تطغى بمعضلاتها الفنية، ولا أن تحجب آفاق المستقبل ويتعاظم شأنها وتتفاقم قدرتها المعطلة إلّا بسبب افتقاد الارادة السياسية الكفيلة بحل مثل هذه المشكلات أو بتجاوزها، تلك المعضلات الصغيرة التي كانت تسمى قاعدة المنشأ للسلع الصناعية، وأصل رأس المال المغاربي ونسبة القيمة المضافة، وتحويل الوجهة التجارية في المبادلات ومثلها من جنسها، قد انتفخت أحجامها وتعاظم قدرها وأكتسبت قدرة تعويقية دعت إلى ردّ مشروع

اتفاقية التعاون المغاربي للتنمية، مرتين متعاقبتين بالرباط عام ١٩٧٠ وفي الجزائر عام ١٩٧٥. احتلت القضايا الفنية محل الصدارة في اهتماماتنا وهمومنا المغربية، لأن المشروع المغاربي كان في الواقع السياسي مشروعاً يتيماً، لولا هذا اليتم ما كان يضيع الأمل الجماعي لأربعين مليوناً من أمة المغرب بسبب افتقاد الاتفاق بين ثلة من الفنيين حول نسبة رأس المال المغاربي المستثمر في مصنع لسدادات القوارير.

يشكل المستقبل المغاربي البديل معادلة لم تضبط متغيراتها بأسلوب سليم، يعين على فتح الآفاق في وجه العزيمة الماضية للتوصل إلى الحلول. وأول ما ينبغي الإقدام عليه من التعديل هو أن نجعل الأمور في نصابها، فنعطي للسياسة منزلتها الأولى المهيمنة ونجعل للاقتصاد نصيبه. فلا نقيم القرارات الاقتصادية في مقام القرارات السياسية ولا نبادر بها في انتظار أن يلحق القرار السياسي. إذ القرار السياسي لا يكون لاحقاً. وهو الأصل والمنبع المهيمن، خصوصاً في أوطاننا بما للسياسة فيها من صدارة ومركزية.

ويترتب عن هذا التعديل في مراتب الأولوية تصويب في هيكلة جهاز التعاون المغاربي يفضي إلى انشاء مجلس أعلى للتعاون مؤلف من رؤساء الدول أصحاب المبادرة السياسية بالدرجة الأولى. على أنه من حقنا أن نتساءل عن مضمون القرار السياسي وعن مستويات إعداده وعن مدى المشاركة في هذا الإعداد. وسنتعرض لهذه الاعتبارات في فصل لاحق.

ثانياً: الخلط بين الأهداف والوسائل

كانت تصريحات وزراء الاقتصاد وقراراتهم من عام ١٩٦٤، وعلى تعاقب الدورات السبع التي جمعت بينهم في العواصم المغربية، ترمي إلى انشاء قنوات التعاون في قطاعات محدودة، رأينا الاهتمام يصطفي منها قطاعي المبادلات التجارية والصناعية بالدرجة الأولى، ويشمل إلى جانبهما ميادين أخرى كالسياحة والمواصفات والاحصاءات وتربية الماشية وغيرها.

وكل هذه القرارات تتعلق بالوسائل الممكن تسخيرها بعد الدرس والتمحيص، لبلوغ أهداف سكتت عن ذكرها أجهزة التعاون المغاربي. ولا حاجة إلى التذكير بما بين الوسائل والأهداف من الترابط الوثيق، وبما يقوم بينهما من أواصر التبعية. إذ الوسائل تابعة للأهداف في حجمها وتنوعها وفي مداها الزماني. وقد وقع تنزيل هذه الوسائل منزلة الأهداف. وأقيمت بمقام الأغراض المغاربية المشتركة مشاريع قطاعية محدودة مثل الوصل بين العواصم بخط حديدي أو التنقيص من الحواجز القمرقية أو تنسيق المشاركات المغاربية في المعارضة الدولية. وحتى لو فرضنا أن الحكومات المغاربية

توفقت إلى انشاء شركة طيران مغاربية أو إلى التنسيق بين الخطط الانمائية فهل كان يخرج ذلك عن سجل الأسباب والوسائل المبتكرة. ويبقى السكوت عن الأهداف هو القاعدة.

لا ننكر أن بعض الوثائق والتصريحات في أعقاب اجتماعات تونس أو طنجة أو طرابلس أو الجزائر تحدثت عن وحدة اقتصادية وعن اندماج الاقتصادات أو عن سوق مشتركة. ولنا أن نتساءل عن هذه الأغراض هل تكفي لأن تكون أهدافاً على المدى البعيد لبناء المستقبل المشترك لمجموعة بشرية موصوفة. وإذا رضينا بتنزيل هذه الأغراض منزلة الأهداف فهي أهداف مقصورة على الميدان الاقتصادي وعلى قطاعات محدودة من الاقتصاد. وتبقى خارجة عن هذا المجال ميادين أساسية أخرى هي المفضلة عادة كمرجع لرسم الاهداف المستقبلية. وقد أوضحنا في الفصل السابق أهمية الاختيارات السياسية ودور القرارات والاختيارات الكبرى من جانب السلط السياسية العليا. ونحن لا نرى في جداول الأهداف والوسائل المقترحة من لقاءات وزراء الاقتصاد المغاربة اثراً لقرار سياسي أو لاختيار من جنس سياسي في بناء المستقبل المغاربي.

وقد ساد جيلنا قلق حقيقي من التحفظ الكبير على مستقبل المغرب السياسي. كأنما كان يساورنا الخوف الشديد من الخوض فيما ينبغي من أرضية سياسية لكي يعيش شعبنا في مستقبل الأمن والاستقرار. ولكي تتوحد جهوده في انشاء هذا المستقبل. وكان لنا في السجلات السياسية ولا يزال قضايا محرجة محفوفة بالأشواك والمحاذير، خيّرنا السكوت عنها، لا علامة على الرضى ولكن خوفاً من الفتنة. ومن يملك حتى اليوم الجرأة الفكرية ليسأل عن مستقبل الوحدة والأمن والاستقرار المغاربي، في أي بيئة دستورية وطنية يمكن أن يحصل وتحت أي نوع من الأنظمة وفي أي شبكة من الارتباطات الخارجية، هل يتيسر لنا أن نوحد بين مخططاتنا الانمائية وبين سياساتنا التجارية أو التصنيعية في ظل التفرق الكبير في ميدان التوجهات الخارجية والتحالفات الكبرى. وهل نثير قضية الأمن الوطني وهل ندمج في مجال وحدتنا مشاكل الدفاع. وهل يمكن أن نتوحد في مجالات التصنيع دون أن يفضي بنا ذلك طرداً أو عكساً في باب الصناعات الأساسية أو باب الصناعات التحويلية إلى ميدان الأسلحة والذخيرة.

ثم ما الذي نقصد إليه من وراء الوحدة أو التنسيق الصناعي أو التجاري. هل نقصد إلى مزيد التحصن والمناعة وإلى التخفيف من أوزار التبعية، فنؤسس هذا المستقبل على مقاصد الردّ والدفاع أم نقصد إلى اقامة منطقة حضارية تملك من ذات طاقاتها البشرية ومن عامة مواردها كفاءة العيش الكريم. هل مقصدنا من جنس تبعيضي أم من جنس انمائي أم هو من صميم واقعنا بناء حضاري وإنشاء للمستقبل الكريم.

في غياب كل هذه المقاصد عملت أجهزة التعاون المغاربي على اقامة الوسائل مقام الأهداف، ورامت أن تستنهض العزائم وتستنفر الهمم حول مشاريع مطفقة ليس في قدرتها أن تنفخ في الحمية ولا أن تحرك السواكن. والعبرة من هذا الخلط هو أن البناء المستقبلي مقصد حضاري بالأساس وفي دعاماته الصلبة، ينطلق من اختيارات سياسية كبرى ومن تصور إجمالي شامل تنحدر منه الجهود إلى تسخير وسائل التنفيذ والتحقيق. وليس في قدرة هذه الوسائل أن ترتقي إلى مستوى الاختيارات السياسية ولا أن تعوض الفقر في التصور.

ثالثاً: الفقر في التصور المستقبلي

ليس في الأدبيات المعاصرة أثر فني واحد، لا رسالة سياسية ولا ديوان شعر ولا رواية تمثيلية ولا قصة نبعت من ابداع مؤلف مغاربي للاشادة بمستقبل هذه الأمة على جنبات الأطلس مستقبلاً بالقوة كامناً في صميم الامكانات الماثلة، وللتغني بأمجادها في واحدة من مجالات الابداع التي نباهي بخلودها. وإذا كان الحاضر قفراً فلا يمكن أن يكون المستقبل إلّا فلاة بكراً. الواقع أن القيادات المغاربية لم تصطلح في يوم من أيام الاستقلال على تصوّر واضح متكامل للمستقبل المراد بناؤه، ولا قفزت الرؤيا الملهمة بواحد من أفراد النخبة فيشعل على الربوة ناراً يهتدي بنورها السير. ان الفقر في التصور المستقبلي والغموض في اختيار التوجه المقصود كانا ولا يزالان من أكبر معوقات البناء المغاربي. يقول رجال الاقتصاد ان الخطة الانمائية المنسقة بين القطاعات، المؤلفة في كل قطاع بين نسيج المشاريع، المتوجهة إلى تحقيق أهداف كمية في المتغيرات الكبرى، من ناتج اجمالي ومن نسب مضبوطة في النمو القطاعي، المعتمدة على تقديرات مرقمة حول تطور الطلب في ميدان السكان والشغل والتعليم والصحة والسكن... هذه الخطة الانمائية المكبلة بالتقديرات الكمية إنما تنطلق في أهدافها ومقاصدها من رؤية شاملة تتساوى في نظر المخططين مع «قفزة في مجهول».

أياً كانت أهدافنا الكمية وأغراضنا القطاعية من وراء التعاون المغاربي فإن إنشاء هذا البناء محتاج اضطراراً إلى تصور مستقبلي وإلى قفزة في مجهول. وهو مفتقر إلى نصيب من المثالية السخية، وإلى إبداع في تشخيص المستقبل. كنت يوماً بجانب خطيب وقف بين يدي جمهور من الشباب الجامعي يزيّن في أعينهم مستقبل بلادهم الذي سيصبح زاهراً إذا حققنا جميعاً هدفنا من الزيادة في الناتج الاجمالي الداخلي بنسبة سبعة بالمائة في العام. وإذ رأيته يعجب لفتور التصفيق على خطابه المدعم بالبيانات والأرقام فقلت له: هل كنت تأمل أن تبلغ إلى تحريك الحماس في هذا الحشد من الشباب لهدف من جنس حجري كالذي زينت لهم، هؤلاء في عمر الحمية، والحمية

طائر يطير بجناحين عريضين في سماء عالية .وليست دجاجة تلتقط الحب وتنبش التراب . فقال لي كأنما يريد أن يصفعني : لست إلّا شاعراً. الشعر لازم للمشروع السياسي ذلك يقيني ، ولعل التجربة المغاربية كانت تبلغ من مقاصدها أكثر مما بلغت لو حلق بها شاعر ملهم فوق منازل الاختلاف والفرقة ونجابها في الآفاق العلوية التي تتلاقى فيها المهج وتتناصر العزائم.

كان التصور المستقبلي ولم يزل مؤسساً على منطق التصدي والضدية مفتقراً إلى مبررات إيجابية تستمد من المضامين الحضارية المشتركة في إطار توجه مستقبلي رشيد. كان علي باش حانبة التونسي أول من دعا إلى توحيد المغرب العربي ضد الاستعمار على أساس الاعتصام بالخلافة العثمانية. فعل ذلك في أواخر القرن الماضي وأكده في برلين عام ١٩١٥. ثم قامت جمعية النجم الشمال الافريقي في باريس عام ١٩٢٨ تنادي بالوحدة ضد الاستعمار الفرنسي. ثم أنشأت القيادات الحزبية الوطنية بعد الحرب الكونية الثانية مكتب المغرب العربي بالقاهرة، ورفعت شعار الوحدة في وجه الاستعمار اللاتيني. وكذلك الشأن بالنسبة إلى ندوة طنجة عام ١٩٥٨ . انما انعقدت أشغالها تحت شعار مكافحة الاستعمار الفرنسي ولتأكيد مساندة تونس والمغرب للكفاح الجزائري.

وهكذا لا يزال مشروع المغرب العربي، من خلال تصور القيادات وفي مضمون المواثيق والتصريحات، محتاجاً إلى «اعادة التأسيس». حسب مقولة محمد عابد الجابري. وقد لا يكون التأسيس المطلوب مقصوراً على توضيح المضمون والمراحل الظرفية بل يجب أن ينطلق أساساً من استشراف مستقبلي شامل، ومن رؤية مطعمة بالخيال، مستندة إلى الواقع، فتعتبر هذا الواقع ليس فقط في مقاييسه الحاضرة بل تتصوره في المآل المتاح له من خلال القدرة على تغيير هذه المقاييس والسير بها إلى حالة جديدة. وهكذا فإن من مميزات التصور المستقبلي أنه يعمل في فلك الزمانية الطويلة، ولا تنحصر نظرته في مدار الزمانية العاجلة. فهذا مجال مفضل للمشاريع المحدودة. وذلك مجال التحرك السياسي والابداع على الأمد الطويل ولا تعني جدلية الزمان العريض التريث والابطاء، ولا تصلح أن تكون ذريعة للتصنيف الزماني ولا لتوزيعه بين زمان متعجل للانشاءات الوطنية القطرية وزمان آخر لاحق ومتأخر للبناء الجهوي المشترك. بل التصور المستقبلي نحت وتأليف، يسعى بمنطق الادماج بين المشروعين القطري والجهوي، ويعتبر البناء الجهوي شاملاً لكل ما يتم انشاؤه بواحدة من جهات المتسع الاقليمي المتناسق.

رابعاً: الواقعية المعوقة

تدل التجربة المغاربية بعد ثلاثين سنة من الممارسات السياسية في نطاق

السيادات القطرية أن الواقعية قد بعدت بأوطاننا عن السبيل المرسومة عام ١٩٥٨، وزهدتنا في الأهداف التي ارتضيناها معاً في ربيع طنجة، وصرفتنا عن الطموحات المشروعة وعطلت البناء المغاربي، وزاغت بنا عن المقاصد فلجأنا إلى إقامة الوسائل في منزلة الأهداف.

لم يكن جيل النخب المغاربية الممارس للمسؤولية ينظر إلى البناء الجهوي على أنه شامل للبناء الوطني وصيغة من بين صيغه البديلة وسبيل مفضلة بين السبل لبلوغ أهداف العزة والازدهار والتقدم في أخصر الأزمان وبأنسب التكاليف لكل واحد من أقطارنا وللجهة بأسرها، بل ما فتئت الثنائية تسيطر على نظرتنا للمستقبل المغاربي، وتحملنا على اعتبار المشروع المغاربي مشروعاً «آخر» خارجاً عن نطاق الأولويات الواجبة في مجالات البناء القطري، بما لهذا البناء من مقاييس الخصوصية والتأكد والالحاح. وكان من المنتظر بحكم هذه النظرية الثنائية وهذه الواقعية الازدواجية أن تتهمش قضية المغرب الكبير قياساً على القضايا القطرية، وأن تأخذ مرتبة ثانية بين منازل الاهتمام ومراتب الأولوية.

كانت واقعية الممارسات الوطنية في أوطاننا غداة الاستقلال مستمدة من الضغوط الملحة في المجتمعات المغربية، متصدية لمعالجة المشاكل المتعددة المنجرة عن مسؤوليات بناء الدولة منصرفة إلى ابتداع الوسائل الكفيلة باشباع الحاجات القطرية. وكانت هذه الهموم تأكل الزمان أكلاً وتستبد بالعناية كلها، وتستنفد الطاقات جميعها. فلهذه الواقعية ولا شك نوع من الشرعية التاريخية.

وما كانت هذه الشرعية محصورة في زقاق الخصوصيات القطرية ولا كانت ينفرد بها شعب دون سائر الشعوب. فما كانت تعالجه الحكومة من قضايا في تونس، كان مثلها ملحاً على الحكومات في الجزائر والرباط. وما كان موصوفاً بالاستعجال في طرابلس كان مطبوعاً بمثل ذلك الالحاح في نواقشط. أمهات المشاكل كانت واحدة، في فجر الاستقلالات القطرية، والحاجات متشابهة في المضمون والنوع وفي الالحاح والتأكد. وميادينها واحدة على عرض الجبهة المغاربية في الأمن الوطني والدفاع، في التمثيل الخارجي وأسباب السيادة، في التربية والتعليم، في العلاج والوقاية، في انشاء التجهيزات الأساسية وفي ترميم الاقتصاد. حتى الجراد المنتشر، حلّت بنا آفته في ذلك الوقت مثلما عاودتنا في هذا العام على عرض الجبهة الزراعية وفي عمقها المغاربي من نواقشط إلى الجبل الأخضر. أقبلنا على معالجة هذه القضايا المتشابهة المتوحدة في ثنايا متفرقة وسبل متقطعة وبوسائل انفرادية وبمنطق الأولويات في الزمانية الضيقة. وفعلنا ذلك بعنوان الواقعية. ولم نجنح إلى التعاون حتى في أكثر القضايا الملحة على هذا التعاون مثل قضايا التفاوض مع سلطة المجموعة الأوروبية لبيع حوامضنا وفوسفاتنا

وزيوتنا ومنتوجاتنا، ولحماية حقوق مواطنينا المهاجرين إلى أسواق النخاسين في الحواضر الأوروبية. وسلمنا بأن السياسة هي فن الممكن، وان الممكن ضيق، وأن معالجة القضايا في حدودها القطرية أسلم: إذ ﴿ لا يُكلِّف الله نفساً إلاّ وسْعَها... ﴾[1]. وكان محكوم على الواقعية السياسية أن تسعى في زقاق ضيقة وفي آفاق ضبابية كالملاحة في بحر الظلمات.

ذلك هو التحول الهيكلي الذي أصابنا في عقيدتنا المغاربية، ونالنا في عزمنا التضامني. حصل بصورة تدريجية وعلى صيغة المفاعلة الكيميائية تحت تأثير جملة من العوامل داخلية وخارجية، وفي مجالات مختلفة دستورية وسياسية واقتصادية. فخرجت القضية من سجل الأولويات الوطنية وزحزحت إلى مراح القضايا الخارجية، تحتل من بينها منزلة مفضلة، لا محالة، ولكنها في المراح تنتظر.

وقد فقدت في نظرنا علاقات الترابط الهيكلي مع مشاريع البناء القطري، وقامت بين المرتبتين الوطنية الداخلية والجهوية المغاربية جدلية التنافس في الحوافز، والتمايز في الأغراض والتفاوت في مواقيت الانجاز وفي طابع الالحاح. فالبناء الوطني هو الأول والأسبق في مراتب الزمان، وهو الأوكد والأثبت في رعاية المصالح، وهو الأقرب والأيسر في منازل التحقيق، ثم يأتي من بعد ذلك البناء الجهوي. متى خلصت النية وصدق العزم وتوافرت الشروط الموضوعية والدراسات الممهدة، ومتى تطاوعت الأمزجة والحساسيات، وتهذبت العصبيات العشائرية، وتلينت الخصوصيات القطرية، ومتى توفقنا إلى حل قضية الصحراء الغربية، وفرغنا من ضبط الحدود... وقامت القيامة.

تلك واقعية قد ولى زمانها وزالت مبرراتها وفقدت في عصرنا هذا دعامتها الكبرى، وهي الايمان الذي حمل وزيراً تونسياً أن يقول في مجلس وزاري طارىء غداة ميثاق جربة للوحدة المرتجلة بين ليبيا وتونس «ان لتونس كفاءة الوجود بذاتها».

ذلك كان الايمان بدولة السيادة: سيادة مؤسسة على منطق الوجود المنفصل، مبنية بمواد الخصوصية، قائمة على قانون المغايرة، متحصنة بالريبة والحذر. لا مجال في عالم اليوم لمثل هذا المنطق. بل هو ادبار عن الواقعية السياسية في ثوبها الجديد، لأن الممكن يكمن اليوم في الترابط لا في الانعزال، ويقتضي التجاوز والتوسع، ولا يسمح بالانكفاء والاقتصار. الواقعية الجديدة جريئة مقدامة تعمل في الأفق البعيد، وتستشرف المستقبل البديل على أساس أن أمتنا المغاربية لا تعيش وحدها في عالم المعاصرة، وأن قانون التعامل بين الأمم يقوم في جغرافية التجمعات الجهوية الكبرى ولا شأن عنده لشتات السيادات الوطنية الضيقة.

---

(١) القرآن الكريم، «سورة البقرة،» الآية ٢٨٦.

خامساً: اختيار الحجم القطري

كانت لكل قطر مغربي تجربته الخاصة في بناء الدولة بناء انشائياً ثورياً أو بناء استمرارياً محافظاً. وكانت لكل وطنية ارتجالاتها ومغامراتها مع الواقع القائم في تصريفه السياسي والاقتصادي والترابي. بل إن هذه التجارب القطرية ارتضت لمستقبلها أن يكون مكبلاً في نطاق الجهة بحصيلة الفترة الاستعمارية وغواياتها في تقسيم المتسع الجغرافي وفقاً لمقتضيات الاحتلال العسكري الفرنسي أو الايطالي أو الاسباني، وطبقاً لخريطة استغلال الموارد الطبيعية وتصريف النفط. فكانت الحرب بين بعض الأجوار المغاربة من أولى مخلفات التركة الفرنسية أو الاسبانية في رسم الحدود. وتوالت الخلافات ولا تزال بين البلدان المغربية بشأن الحجرة الحدودية رقم ١٠٠ أو الربوة المشرفة هنا أو السدرة المورقة هناك.

ثم كانت لكل قطر مغربي تجربته الانمائية الخاصة ومشاريعه الوطنية، وخططه الموقوته، فتوالت الخطط عشرية وخماسية وثلاثية، من بداية الستينات تسعى إلى تحقيق أهداف قطرية منفردة بتمويلات وأسباب ذاتية وفي مواقيت مقررة على انفراد. ولم تقم بين وزارات التخطيط أي مشاورة جديّة ولا تنسيق. ولا روعي في اختيار المشاريع الصناعية والزراعية وفي إقامة المنشآت الكبرى ما يجب مراعاته في المدى الطويل من ترابط وظيفي كالذي يجب أن يقوم بين شبكات التوزيع الكهربائي مثلاً أو من ضمان لسوق رواج رابحة أو لحد أدنى من الجدوى، ومن طاقة استخدام مطردة. ولا تدل تجاربنا الانمائية بما اكتنفتها من تقلبات ونزوات مذهبية وما حاق بها من مصاعب وما أصاب طاقات استخدامها من فتور وحصيلة انتاجها من كساد أن المخططين وأصحاب القرار المغاربة قد أخذوا في الحساب المقياس الجهوي للمشاريع القطرية، بعضها أو كلها أو احتاطوا للانعكاسات الجهوية لكل واحدة من الاختيارات في الأنماط الانمائية.

يتضح انعدام التشاور المغاربي بصورة خاصة في ميدان التصنيع بما أقيم عليه هذا التصنيع من طابع اعتزالي ومن صفة وطنية، باعتباره مظهراً أساسياً من مظاهر ما أصبح ينعت في الأدبيات السيارة بممارسة السيادة الاقتصادية. وانعدم التشاور والتناسق في الانجازات الصناعية في الوقت ذاته الذي كانت أجهزة التعاون المغاربي توالي تقديم الدراسات حول طرائق التنسيق الصناعي وحول إنشاء المشاريع الصناعية المغاربية وإسناد الموافقة المغاربية للمشاريع القائمة.

لم تستفد التجربة التصنيعية في أوطاننا من موارد الطاقة المتاحة في ثلاثة من الأقطار المغربية. ولم تتخذ من هذه الطاقة منطلقاً لسياسة تصنيعية مشتركة، مثلما اعتمدت الدول الأوروبية الغربية على الفحم في المرحلة الأولى من مراحل إعادة البناء

الصناعي وإنشاء السوق المشتركة. وإن «المجموعة الأوروبية للفحم والصلب» لهي المؤسسة الأولى التي بادرت دول أوروبا بإنشائها في أواسط الخمسينات دعامة للبناء الجهوي المشترك. بل إن النفط المغاربي كان ولا يزال عامل تفرقة وتنازع بين دول المنطقة بدلاً من أن يكون عامل وئام سياسي وتنسيق اقتصادي. وكان ولا يزال حافزاً لشتى أنواع الريبة والهيمنة والاستقطاب عوض عن أن يكون عنصر تضامن وتناصر بين شعوب المغرب. والنفط هو اليوم أبعد الميادين عن أن نتخذ منه قاعدة مشتركة لخطة تصنيعية شاملة ولا حتى أن نتفق على أثمان بيعه في صفقات مشتركة. فضلاً عن أن نتخذ منه عنصر قوة في المعاملات مع الدول الأجنبية.

زد على ذلك أن واضعي الخطط الصناعية لم يأخذوا في الاعتبار والتمحيص قضية الحجم المؤاتي للمشاريع، ولا إمكانات السوق المغاربية الواسعة، بما لها يومئذ من طاقات استيعاب وما تصبح عليه هذه الطاقات وبما كانت تبلغه القدرات الشرائية الداخلية وما تؤول اليه. ومن البديهيات أن الاستثمارات الصناعية استثمارات ثقيلة، ولا جدوى لها إلاّ في المدى الطويل، وأن جداوها المالية والاقتصادية على قدر احجامها، وأن هذه الأحجام على قدر السوق، بما لها من قاعدة عددية ومن قدرة شرائية. ويتأكد هذا المقياس لحجم السوق المستوعبة خصوصاً بالنسبة إلى الصناعات الرأسمالية الكبرى، ذات الكثافة العالية في التمويل، مثل الصناعات التعدينية من حديد وصلب وصناعات غير حديدية كالنحاس والزنك والرصاص، ومثل الصناعات الهندسية لصنع الجرارات والشاحنات والقاطرات والسفن، ومثل الصناعات الكيميائية من تسييل للغاز وأسمدة ومبيدات الآفات الزراعية، وتكرير الفوسفات واستخراج الحامض الفوسفوري. فعلى الرغم من المقاييس المتعارفة لأحجام هذه المؤسسات، ورغم ضيق السوق الداخلية واكتظاظ الأسواق الخارجية وضراوة المنافسة فيها فقد أقدم كل قطر مغربي على التصنيع في الأفق القطري واتخذ من هذه الصناعات الأساسية الثقيلة عنواناً مبرزاً من عناوين السيادة الوطنية. وإن للسيادة في هذه الميادين ثمناً باهظاً كان بالامكان ادراك مثل ذلك الهدف بكلفة أيسر. ويحق أن نتساءل من وجهة نظر الفاعلية الاقتصادية هل كان من الضروري إقامة أربعة مصانع للحديد والصلب وبالأحجام التي اخترناها لكل واحد، في الوقت الذي يشكو فيه قطاع الحديد والصلب أزمة عالمية وركوداً مستفحلاً، وفي الوقت الذي كان الطلب المغاربي في جملته يكتفي بمصنع واحد ويوظف في قطاعات أخرى الاستثمارات الباهظة التي انفقت لانشاء المصانع الثلاثة الزائدة.

الخاصية الأخرى لهذه التصنيعات القطرية أنها لم تتخذ من إشباع الحاجات الاساسية للقاعدة الجماهيرية هدفاً أصلياً، وميزاناً للفاعلية، وقاعدة الانطلاق في الاختيار بين أنواع السلع، وفي قياس الأحجام بحسب السوق الداخلية والسوق المغربية

قبل غيرها. من أجل ذلك لم تتوافر لهذه الصناعة درجة قارة من الاستخدام الأمثل لطاقات الانتاج المنصوبة. فصار الكثير من هذه الصناعات لا يستخدم إلّا النصف من طاقاته أو الربع أو الثلث، بحسب ما ينتاب الأسواق الخارجية من صروف وتقلبات، وما تخضع له المعاملات الدولية في هاته الأسواق من مساومات سياسية ومن ضراوة التنافس ومن منطق الهيمنة والقوة. واصطحب ذلك من جانب هيكلي ضعف درجة التناسق بين الصناعة والقطاع الزراعي في إسناد الموارد المتاحة وفي تمويل الاستثمارات وفي تقاسم أوزار التشغيل للقوى العاملة، وفي اختيار مراكز الاحلال الجغرافي للوحدات الصناعية بغية تحقيق المزيد من التوازن بين الجهات الاقتصادية. ولقد قام التصنيع في بعض أقطارنا على اجحاف الزراعة وتطفيف نصيبها من الاستثمارات العمومية والخاصة. حتى أن السياحة ـ وهي ملحقة بالقطاع الصناعي ـ قد سبقت الزراعة في الفوز بالنصيب الأكبر من السلفات المصرفية على الأمد المتوسط والطويل، ونافست الزراعة في احتكار الكميات المتاحة من المياه الصالحة للشراب والري وفي اقتطاع الجانب الأكبر من موارد الطاقة الموزعة ومن شبكة الطرقات المعبدة.

اتخذت سياساتنا الانمائية من أول انطلاقها طابعاً قطرياً مخصوصاً، ولا تزال تسير على هذه السبيل فيما يتواصل انجازه من مشاريع. ولم تفلح الدراسات القطاعية المتعددة التي اجتهدت في اعدادها أجهزة التعاون المغاربي في أن تثني الحكومات عن هذه السبيل الضيقة. بل كانت بعض الدراسات منطلقاً لانجاز مشاريع وطنية في الأفق القطري المحدود، وذلك أضعف الايمان. فهل أن حصيلة هذه المجهودات الوطنية الزراعية والصناعية والتجهيزية وغيرها عامل ايجابي يعين على إنشاء البناء الجهوي، ويجعله لا ينطلق من لا شيء، أم أنه عامل احباط وتعويق يزيد في عسر هذا البناء. مهما يكن الجواب عن هذا التساؤل فالذي لا خلاف فيه هو أن حصيلة هذه المجهودات واقع قائم في المجالات الوطنية وأن مداخن المعامل وأجهزة المصانع تعمر الآفاق الاقتصادية. ذلك واقع لا سبيل لانكاره ولا مناص من أن يؤخذ في الحساب، في ذات خصائصه الاقتصادية وفيما له من مكانة وطنية وما يحف به من سلبيات.

سادساً: تحويل مراكز العناية

تشهد تجربة الثلاثين سنة المنقضية أن بناء المستقبل المشترك بين أقطار المغرب قد انحصر بالدرجة الأولى في الميدان الاقتصادي وتركزت الجهود فيه على قطاعي الصناعة والتجارة دون سائر القطاعات. فانحصرت العناية بذلك في هذا الميدان الاقتصادي ولم تلتفت أجهزة التعاون إلى ميادين عديدة أخرى كانت تقوم فيها مشاكل متشابهة، ومصاعب متجانسة بعضها موروث عن طغيان استعمار واحد مثل قضية اللغة،

وبعضها كقضية الدين والهوية غرض للجحود والاتهام. ويعاني من بينها قضايا أساسية كقضية التربية والتعليم من أصناف العجز في الوسائل المادية والكفاءات ومن ضروب الابهام والحيرة حول اختيار الانماط والمناهج ما كان قاسماً مشتركاً بين الحكومات المغاربية.

خرجنا جميعاً وفي فترات زمانية متقاربة من استعمار لاتيني انتصب بأوطاننا وجلب إليها جاليات عديدة من أبنائه ونصبهم بأراضينا الخصبة وأمعن في ابتزاز مواردنا وفي الاستفادة من جهدنا وبذل ما في الوسع لتجهيل أبنائنا، ولنشر الأمية في صفوفنا. وكان أيضاً وبالدرجة الأولى استعماراً ثقافياً وغزواً حضارياً، طمع في أن يردنا عن ديننا وأن يركز النصرانية في جموعنا، وحاول أن يصرفنا عن عروبتنا وأن يطمس معالم ذاتيتنا وينسينا لغتنا وتاريخنا وأن يقطع ما بيننا وبين اخوتنا في الشرق.

لعلنا لم نأخذ في الاعتبار بالقدر الكافي من العناية الدور الفذ الذي لعبه الدين الاسلامي والفضل الجليل الذي هو فضله في مجالين كبيرين من التاريخ الاجتماعي والسياسي لأقطار المغرب. المجال الأول هو حماية البناء الاجتماعي من التمزق بمفعول السياسة المرسومة والمجربة على طول قرن من الحضور الاستعماري التوطيني التبشيري. فلقد كانت الفروق العشائرية حقيقة اجتماعية في ربوعنا. ولعلها لا تزال منها بقية لم تنصهر في إطار المواطنية. ولقد كانت بعض اللهجات اللغوية واقعاً من واقعنا. ولقد عوّل الاستعمار على هذه العوامل لانتهاج سياسة التفرقة والتوهين. فنفخ فيها وبالغ في شأنها. وأقامها أساساً لمعاملات الادارة الاستعمارية مع بعض الأصناف الاجتماعية في نشر التعليم، وفي الاعفاء من الجندية أو في إسناد الأراضي والقروض ولكن صوت الاسلام كان الحارس اليقظ والراعي الأمين في الضمائر وكان مذهب الامام مالك درعاً واقية من الفتنة في الدين. وهل وجدت الأحزاب السياسية الوطنية زمان الكفاح وغداة الاستقلال سلاحاً أمضى من سلاح الدين أو حجة أبلغ في الاقناع أو نداء أعلق بالنفوس لتوحيد صفوف التونسيين والجزائريين والمغاربة يوم كانت أبواق الفرقة تعمل على توهين صفوفهم وتشتيت شملهم. ﴿إنّ هذه أمّتكم أمّةً واحدةً وأنا ربُّكم فاعبدونِ﴾(٢).

هذا الملاذ القدسي كان ملاذ شعوب المغرب لحمايتها من الفرقة الكبرى الثانية الفرقة الملية والدينية بينها وبين أمة العروبة والاسلام في المشرق. وقد اجتهدت السلط الاستعمارية في أن تفصل بلاد المغرب عن حظيرة العروبة وعن الملة الاسلامية، وضربت الحصار المنيع على انتقال المسافرين واجتهدت في قطع الصلات العلمية

(٢) المصدر نفسه، «سورة الأنبياء،» الآية ٩٢.

والثقافية وروجت الاباطيل واختلقت الأراجيف عن «بربرية» شعوب المغرب وانتشار النصرانية في صفوفها.

ولكن الاستعمار قد نسي أن الروابط المنسوجة بين الأزهر الشريف وبين جده الأول جامع الزيتونة المعمور هي روابط ألفية أقدم وأعرق من تاريخ الدول، وإن هاته الروابط قد غلبت في المحن والبلايا أضعاف ما يمتحنها اليوم. وإن تاريخ الزيتونة شاهد على ما لهذا الرباط الحضاري من كفاءة الصمود ومن عبقرية الحفاظ للتراث العربي الاسلامي في ديار المغرب قاطبة وما تمتن بينه وبين سائر الرباطات المغربية من روابط القربى الملية والتعاون العلمي في تلمسان وفاس وفي بلاد آل شنقيط.

إن الفضل للاسلام في الحصانة الحضارية وفي الاستمرار الثقافي لشعوب المغرب قاطبة على الأساس المتين من الوفاء للقيم ومن التمسك بالعربية لغة القرآن.

ما الذي جعلنا نزهد في القاعدة المتينة من وجودنا الحضاري ومن العدة الصلبة لصمودنا الثقافي. وما بالنا لم نلتمس في هذا الزاد الباقي من القيم المشتركة الوسيلة الفذة المتاحة لتوحيد الصفوف ولتنسيق الجهود. هذا التضامن الذي كنا نطلبه في قطاعي التجارة والصناعة هل كنا نفشل في تحقيقه لو انطلقنا في البناء المستقبلي من الميادين التي لم تكن فيها وحدتنا مدعاة لشك، منذ ألف عام. نحن نروم من خلال مشروع البناء المغاربي أن ننهج في المستقبل سبيلاً واحداً ونقيم لنا بين الناس مصيراً واحداً. فما بالنا لا ننطلق في هذا المسعى من المنطلق الصلب ومن الركن المتين الذي نحن فيه، بفضل الله، أمة واحدة.

ليس في هذا خلط بين سجلات الواقع، ولا إمعان في تعميق الاشكالية. بل هو تصحيح في سلم الأولويات، وتنزيل القيم الثابتة في مرتبة المراجع والمنطلقات، وتنزيل المشاريع المادية في منزلة الفروع والوسائل. وليس المشروع الانمائي الذي هو مبتغانا في مرتبة الأغراض الاقتصادية والاجتماعية عملاً منفياً في سجل الأهداف المادية. فقد أصبح من البديهيات في أدبيات التنمية أنها مشروع حضاري فوق البرامج القطاعية والأهداف الكمية، وأن نجاح التنمية لا ينفصل عن تجذير جهد المجموعة البشرية في قيمها الحضارية الثابتة ولا عن تأصيلها في مقومات الذات.

ولا شك عند ي أن قضية البناء المغاربي هي من جنس الأحلام التي تحتاج إلى حمية اجتماعية وإلى غذاء من المثالية الحية فيهما الحوافز القوية لاستئناف الجهد ولمواجهة مصاعب الطريق. ومن أين لنا بهذه المثالية وبتلك الحمية ان لم نطلبها في ثقافتنا المشتركة وفي ديننا الموحد وفي تاريخنا الكبير الحافل بالفتوحات الفكرية والحضارية.

نحن مدعوون بهذا الاعتبار إلى أمرين اثنين، فيما يجب لاستئناف السير. أولهما توسيع مضامين التعاون المغاربي إلى الأغراض الثقافية والفكرية التي لا تزال لنا مرجعاً وعدة. ولنا فيها اليوم إمكانات عريضة للتناصر والتضامن، وتقوم فيها إشكاليات مشتركة في باب الاصلاح. وأخص هذه الميادين بالتعاون الرصين الشجاع ميدان التربية والتعليم والبحث العلمي. ثم علينا في الاعتبار الثاني أن نعيد تقويم مشروعنا في مقاصده العريضة، فننزله منزلة المشروع الحضاري الكبير ونؤسسه بمنطق الشمول والتجذير كمحاولة اقليمية لنهضة الأمة العربية.

القِسْمُ الثّانِي

أجهِزَة التعَاوُن المغَاربي

الفَصْـــلُ الثّالِث

نوع المؤسّسات المغاربيّة وخصائص نشاطها

كان إنشاء المؤسسات المشتركة من بوادر الانجازات في ميدان البناء المغاربي، ومن أبقاها أثراً وأطولها أعماراً. فقد اصطلحت الحكومات المغاربية من أول لقاء جمع بين ممثليها في تونس عام ١٩٦٤ ثم في طنجة بعد ذلك بأسابيع قليلة على أن تقيم للتعاون بينها جهازاً متميزاً من المؤسسات كان لها الدور الفعال في إنشاء معالم هذا التعاون، ثم كانت عليها والحق يقال مسؤولية الفتور الذي حاق بذلك التعاون من منتصف السبعينات، غداة المؤتمر السابع لمجلس وزراء الاقتصاد. ومن المفيد لتشخيص نتائج النشاط الذي بذلته الجهة على طريق المستقبل المشترك أن نخصص وقفة قصيرة في مطلع هذا الباب لوصف هذه المؤسسات المغاربية في ذات تركيبها وفي خصائص نشاطها وأن نحاول بعد ذلك بصورة مجملة تقويم حصادها وعرض المعوقات التي حالت دون تواصل ذلك النشاط وكانت سبباً في ضعف مراتب الفاعلية على تطور العلاقات المغاربية.

يتركب الجهاز تركيباً بسيطاً من هيئة عليا للاشراف والتوجيه تتمثل في مجلس وزراء الاقتصاد، ثم من لجنة استشارية قارة ومن لجان قطاعية مختصة، تباشر مهام الدراسة للمشاريع والبرامج وتقديم المقترحات إلى المجلس. وقد اكتسى هذا الاختيار في تركيب جهاز التعاون المغاربي طابعاً تجريبياً تلمسياً ولم يصدر عن تصور مسبق ولا عن خطة مقدرة.

أولاً: مجلس وزراء الاقتصاد

يتألف المجلس من وزراء الاقتصاد المغاربة أو من يتساوى معهم في الصلاحيات مثل وزراء الصناعة والتخطيط، ويشكل الهيئة العليا والسلطة المرجع على رأس جهاز

التعاون. يستعين بعدد من سامي المسؤولين في الوزارات القطرية، وبمكتب مختص في الشؤون المغاربية. ينوب عن الوزراء ممثلون قارّون يعملون بصفة مستمرة داخل اللجنة الاستشارية المغاربية القارة. يعقد المجلس اجتماعات دورية بكل واحدة من العواصم ويتداول على رئاسته كل واحد من الوزراء للمدة الفاصلة بين دورتين.

لا وجود لميثاق أو اتفاقية بين الحكومات المغاربية لضبط صلاحيات هذا المجلس. والممارسة وحدها هي التي أعانت على هذا التوضيح. فكان المجلس هو السلطة العليا المفوضة ضمنياً من الحكومات لانشاء سياسة التعاون الجهوي ولاتخاذ المبادرات في شأنها وتكوين الجهاز المكلف بذلك. ولم يكن من صلاحيات مجلس الوزراء القطري ولا من اهتمامات الوزير الأول العناية بملف المغرب ولا استصدار التوجيهات من رئيس الدولة. ولعل الواقع لم يكن تماماً بهذه الدرجة من البساطة. ولا شك أن بقية أعضاء الحكومة وعلى رأسهم الوزير الأول كانوا على علم بمبادرات زميلهم في وزارة الاقتصاد في مجال التعاون الجهوي، وقد يبدون الرأي فيما له علاقة باختصاصاتهم القطاعية. ولكن هذا التشريك كان موكولا إلى مبادرة وزير الاقتصاد المكلف وحده بالاشراف على المشروع المغاربي.

يدعو مجلس وزراء الاقتصاد إلى انعقاد اجتماعات اللجنة الاستشارية المغاربية القارة ويضبط جدول أعمالها ويعهد إليها بالدراسات ويصادق على قانونها الداخلي وعلى موازينها السنوية. وهو وحده المسؤول عن مآل الدراسات والبرامج التي تفرغ اللجنة من اعدادها. وإذا كانت اللجنة الاستشارية تقوم بدور الكتابة لدورات المجلس، فإن مواعيد هذه الدورات من اختصاصات المجلس. وقد انعقدت سبع مرات من ١٩٦٤ إلى ١٩٧٥. في التواريخ التالية:

- الدورة الأولى في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٤ بتونس.
- الدورة الثانية في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٤ بطنجة، بعد الأولى بشهر واحد.
- الدورة الثالثة في أيار/ مايو ١٩٦٥، بطرابلس بعد الثانية بستة أشهر.
- الدورة الرابعة في شباط/ فبراير ١٩٦٦ بالجزائر، بعد الثالثة بعشرة أشهر.
- الدورة الخامسة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧ بتونس بعد أقل من عام.
- الدورة السادسة في تموز/ يوليو ١٩٧٠ بالرباط بعد أكثر من ثلاث سنوات.
- الدورة السابعة في أيار/ مايو ١٩٧٥ بالجزائر بعد أكثر من خمس سنوات.

وقد أسفرت الاجتماعات الأربعة الأولى عن بروتوكولات اتفاق ولم تسفر الثلاثة التالية إلّا عن تصريحات.

ثانياً: اللجنة الاستشارية المغاربية القارة

انشئت بموجب بروتوكول الاتفاق المبرم بتونس في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٤ في طليعة القرارات التي صادق عليها مجلس وزراء الاقتصاد، وظلت دون مقر إلى عام ١٩٦٦ فاتخذت لها من العاصمة التونسية مقراً. وهي هيئة استشارية ذات صبغة حكومية تتألف من «ممثلين» ينوبون عن الحكومات وبصفة أخص ينوبون عن وزارات الاقتصاد بحيث ان كل ممثل حكومي في اللجنة إنما ينوب عن وزير الاقتصاد ويمثله وحده دون سائر الوزراء. وكثيراً ما يكون موظفاً سامياً في وزارة الاقتصاد أو الصناعة أو التخطيط أو ملحقاً بأطرهم. يتناوب الوزراء في رئاسة اللجنة، ويفوض كل رئيس مهام الوكالة في تسيير أشغالها إلى ممثله فيها لمدة اضطلاعه بالرئاسة، فيتولى مهام وكيل الرئيس.

لهذه اللجنة عدد قليل من الموظفين القارين لم يتجاوز الخمسين في أحسن الظروف، ولا تستعين إلّا بعدد قليل من الاطارات العليا أو من الخبراء القارين. حيث انها كانت غير مؤهلة، من تركيبها ذاته، لانجاز الدراسات الموكولة اليها. وتضطر إلى التعويل على الخبراء الأجانب، تتمتع اللجنة بالشخصية القانونية وبميزانية سنوية مصادق عليها من مجلس الوزراء وتتساوى في تمويلها مساهمات الحكومات.

تتلخص مهمة اللجنة في درس جملة القضايا المتعلقة بالتعاون الاقتصادي المغاربي وتقديم التوصيات بما يحسن اتخاذه فيها من اجراءات. وتقوم بإعداد الدراسات الفنية والاقتصادية الممهدة لهذا التعاون بعد أن يكون مجلس الوزراء قد صادق عليها. وقليلاً ما كانت لها ميزانية منفصلة لتمويل الدراسات، بل كان عملها في هذا الميدان موصوماً بالارتجال.

تتولى اللجنة مهام الاشراف على اللجان القطاعية المختصة التي يتم تكوينها في الأغراض والقطاعات المقترحة بقرار من مجلس الوزراء. كما تقوم بين اللجنة وبين عدد من المؤسسات المختصة المتفرعة عن الأمم المتحدة روابط تعاون متصلة وتحضر المؤتمرات الدولية بصفة ملاحظ.

ثالثاً: مركز الدراسات الصناعية

هو مؤسسة مغاربية مختصة تم إنشاؤها في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٧ بموجب اتفاق مجلس الوزراء ووقع تركيزها بطرابلس الغرب، ثم انتقل مقرها إلى طنجة بعد انسحاب الحكومة الليبية عام ١٩٧٠ من المؤسسات المغاربية. المركز مكلف بدراسة مشاريع التنمية الصناعية في نطاق التنسيق بين مخططات التنمية لبلاد المغرب. وقد يعهد إليه بانجاز دراسات اقتصادية لجهة ما أو لقطاع أو لأي مشروع صناعي معين بطلب

من اللجنة الاستشارية أو من مؤسسة صناعية مغاربية، ويتولى إنجاز الدراسة وتقويم مفعولها على اقتصادات الجهة المغاربية. وللمركز صلاحيات غيرها تتعلق بتجميع المعلومات والبيانات الاحصائية عن الصناعات والاقتصادات المغاربية وبثها لدى المحتاجين لاستخدامها. كما يعين على تنسيق المواصفات الصناعية بين المؤسسات والقطاعات المغاربية.

يشرف على نشاط المركز مجلس ادارة مؤلف من ثلاثة نواب عن كل حكومة، تكون لأحدهم صلاحيات الربط بين المركز وبين المصالح الادارية الوطنية، ويباشر ادارة المركز مدير معين من قبل مجلس الادارة يستعين بعدد قليل من الخبراء وبجهاز مكتبي مناسب، وتساهم الحكومات بالتساوي في ميزانية المركز التي تشمل أحياناً قسماً خاصاً بتمويل الدراسات. . . ولم يتجاوز عدد موظفي المركز الخمسين من بينهم عشرة خبراء مغاربة في اختصاصات صناعية وهندسية محدودة. وترفع حصيلة الدراسات إلى مجلس ادارة المركز ثم إلى اللجنة الاستشارية ومنها إلى مجلس وزراء الاقتصاد وإلى مختلف الحكومات.

لا تزيد صلاحيات المركز عن المجال الاستشاري، وهو بمثابة بيت خبرة جهوي تعهد اليه الحكومات بانجاز ما تراه من دراسات وأبحاث، فإذا ما فرغ من ذلك الاعداد أبلغ حصيلتها إلى وزارات الاقتصاد وانتهت مهمته عند هذا الحد وليس من شأنه متابعة هذه الدراسات فيما تؤول إليه ولا أن يعتني بنصيبها من التنفيذ.

رابعاً: اللجان الفنية المختصة

تستعين اللجنة الاستشارية القارة في كل ميدان مختص بأهل الخبرة والمسؤولية داخل الأجهزة القطرية سواء أكانوا داخل المصالح الادارية الكبرى أم على رأس المؤسسات العامة. فتؤلف بينهم لجنة قطاعية مختصة، يشارك فيها من جانب الادارة المديرون رؤساء المصالح الكبرى، ومن جانب المؤسسات العامة الرؤساء المديرون العامون، وتضبط هذه اللجنة المختصة برنامجها السنوي وتختار المشاريع المصطلح على درسها في مرحلة أولى درساً قد يفضي إلى الشروع في التطبيق. وتتولى اللجنة الاستشارية المشرفة على اللجان المختصة تقديم هذه المشاريع إلى مجلس وزراء الاقتصاد والحصول على موافقته لانجازها ولتسخير الوسائل البشرية والمادية لذلك.

وعلى مرّ العشر سنوات ما بين ١٩٦٥ و١٩٧٥ أعانت اللجنة الاستشارية على تكوين تسع عشرة لجنة قطاعية مختصة في ميادين أساسية: كالنقل المغاربي على اختلاف أنواعه ووسائله، والعمل والتكوين المهني، والاحصاءات والصناعات

الصيدلية، والطاقة الكهربائية وتربية الماشية، وفي ميادين أخرى كالحلفاء، والسياحة والبريد والمواصفات، وتوزعت مراكز هذه اللجان بين العواصم المغاربية وتداول على رئاستها كبار المسؤولين المغاربة في القطاعات المعنية. وانعقدت جلساتها وتواصلت أعمالها بدورية غير منتظمة وأسفرت أبحاثها عن جملة من البرامج التطبيقية، دخل بعضها ميدان التنفيذ، وبقي الكثير في ملفاته ينتظر هذا التنفيذ. نلحق بهذا الفصل بيانات مقتضبة عن برامج هذه اللجان، وعن القليل من انجازاتها. نستدل بذلك على أن نشاط هذه المؤسسات في مختلف الميادين القطاعية التي عملت فيها لم يكن مقصوراً على البحوث النظرية، وإن كانت هذه البحوث تمهيداً واجباً لانجاز التطبيق، وإن ذلك النشاط اقتحم مجالات الانجاز. وتوصل المسؤولون عن القطاعات إلى إقناع رؤسائهم بجدوى هذا الانجاز، كما توصلوا إلى تذليل العقبات الادارية والاجرائية والمالية الواقفة في سبيله. وإن في ذلك فضلاً لا بدّ من الاعتراف به لذويه، وإصراراً على الخير، يشهد بما لأهل الكفاءات من أبناء هذه الجهة من حزم وشجاعة، لا يزالان يشكلان الرصيد المتين والزاد الأوفى لما تحتاج إليه المجموعة المغاربية عند استئناف السير.

ولا شك في الفائدة المرجوة من محاولة التقويم لنشاط هذه المؤسسات والوقوف على أسباب الفشل التي حاقت بالجهود السخية من جانب النخب المغاربية، لا طلباً لتحديد المسؤولية في ذلك الفشل، ولكن بغية الاتعاظ بالتجربة والاحتياط للمستقبل.

الفَصْـلُ الـرَّابع

مُعَوّقات نَشَاط المؤسَّسَات المغَاربيَّة

ليس من مقاصد هذه الورقات إلاّ أن تعين على استبانة العوامل الموضوعية التي دلت التجربة على سلبياتها، وتوضحت من خلال الدراسات المتعددة في الغرض. ونقتصر في هذا التحليل على خمسة عوامل أساسية:

أولاً: الطابع الاستشاري

حكمت المواثيق المغاربية من أول إبرامها أن تقتصر المؤسسات المشتركة على الطابع الاستشاري، فلا يقع تمكينها من صلاحيات المبادرة، ولا شأن لها بميدان التطبيق. فلم تكن تزيد في عملها على مرتبة الاستشارة كما لو كان الأمر يتعلق بمكتب استشارة فنية أو ببيت خبرة مؤجر. وإذا كان تقاسم الأعمال من قواعد حسن التصرف، فقد دلت التجربة على أن تهميش المؤسسات المشتركة في مجال الاستشارة استشارة مفتوحة رهن إرادة السلطة التنفيذية وبمعزل عن السلطة السياسية، هو من أبرز عوامل الاحباط لنشاط هذه المؤسسات، يبعث على الفتور في نفوس النخبة المتطوعة لهذا العمل، ويضعف فيها ارادة التطوع والاستعداد للبذل. وليس أشد تثبيطاً للعزائم وتقليصاً للجهد من عمل مبتور ينقطع فيه ما بين التدبر والفعل. فكم من دراسة تحمس لاستهلالها اطارات مغاربية وبذلوا في إنجازها من الحمية والايمان قدر ما بذلوا من الجهد والصبر، ثم يرونها تنتهي إلى ملفات يغطيها غبار الرفوف ويجمّدها الاهمال، فيسقط في أيديهم، ولا يقبلون على الدراسة الموالية إلاّ وفي النفوس غيوم الارتياب وبواعث الفتور.

ثانياً: قاعدة الاجماع

يعتمد وزراء الاقتصاد المغاربة ومن دونهم ممثلوهم لدى اللجنة الاستشارية، والمسؤولون في اللجان القطاعية المختصة على قاعدة الاجماع في اتخاذ القرارات،

دون قاعدة الأغلبية. وقد دلت التجربة على سلبيات هذه القاعدة التفاوضية، فهي طريقة تحصين دفاعية للاحتياط من الطرف المقابل، ولضمان المصلحة الوطنية بين مصالح الأجوار، على أساس تغليب جوانب الافتراق والتقطع بينها على جوانب التكامل والترابط.

كانت قاعدة الإجماع سبباً في تعطيل المفاوضات وإفساد المناقشات بين الأطراف المغاربة وفي إرجاء المشاريع إلى أجل غير مسمى. وقد ترتب عنها على مرّ الأعوام تغليب منطق الريبة والتخاصم في نشاط اللجنة الاستشارية القارة وتأكيد جانب الولاء الوطني لدى الممثلين وطغيانه على الاخلاص للبناء الجهوي.

ثالثاً: النسق المشوش

يظهر هذا التشويش في نسق النشاط ووتائره من استقراء مواعيد انعقاد مجلس الوزراء المغاربة. فقد انعقدت سبع دورات اعتيادية فيما بين عام ١٩٦٤ وعام ١٩٧٥. التأمت منها دورتان في عام ١٩٦٤، وواحدة عام ١٩٦٥ وواحدة أخرى عام ١٩٦٦ وخامسة عام ١٩٦٧. ثم تباعدت المواعيد فلم يجتمع المجلس في دورته السادسة إلاّ بعد ثلاث سنوات ١٩٧٠، ثم لم تنعقد السابعة والأخيرة إلاّ بعد ذلك بخمسة أعوام عام ١٩٧٥ وكانت ليبيا قد انسحبت من المؤسسات المغاربية عام ١٩٧٠، وجمدت الجزائر مشاركتها ابتداء من عام ١٩٧٩.

يتضح مثل هذا التقطع والتشويش في نسق الاجتماعات التي كانت تعقدها اللجان القطاعية المختصة، ومركز الدراسات الصناعية. ولعل هذا التشويش راجع إلى ما كانت تكتظ به جداول أعمال الوزراء المغاربة للاقتصاد، الموكول إليهم الموافقة على مواعيد انعقاد الدورات. فما كان في أوقاتهم العامرة بالقضايا القطرية المستعجلة متسع كاف لدعوة المؤسسات الجهوية والانكباب على مشاريع ملفاتها.

رابعاً: ارتجال الأغراض

يظهر من استقراء جداول أعمال الدورات الأولى من مجالس الوزراء المغاربة أن المبادرات كانت تتجه في كل صوب وكأنما كانت اللجنة الاستشارية القارة مبعوثة تتلمس أدغال الواقع لاستكشاف ميادين التنسيق الاقتصادي حيثما تيسرت. فلم تكن أغراض المشاريع المرشحة للدرس تندرج في خطة اجمالية مقدرة تترابط فيها القطاعات المختارة حسب جدول الأولويات وروزنامة المراحل. فإنه من الصعب أن نفهم دواعي الأولوية الممنوحة عام ١٩٦٥ في بروتوكول طرابلس إلى تنسيق المشاركات المغاربية في المعارض الدولية، ولا أسباب تقديم قطاعي السياحة والحلفاء في اتفاق عام ١٩٦٦ على غيرها من القطاعات.

وإذا كان الشروع في تنسيق المواصلات الجوية والبحرية والبرية والحديدية يرجع إلى ذلك العام، فإن هذا التنسيق إنما يأتي عادة تيسيراً لتناسق المبادلات التجارية وتتويجاً لانشاء المشاريع المشتركة وتمهيداً لاقامة سوق مغاربية مشتركة.

خامساً: استعظام المصاعب

لا مناص من أن تظهر المصاعب المختلفة في وجه محاولة كبرى مثل التي استهلتها الحكومات المغاربية من عام ١٩٦٤ لتوحيد جهودها الانمائية ولتنسيق توجهاتها المستقبلية. وقد ظهرت بالفعل من عام ١٩٦٥ خلافات للتنسيق بين السياسات الإنتاجية في ميدان الصلب، وفي ميدان الزجاج والصناعات التركيبية. وقد يعجب المرء من هذه الخلافات في عام لم تستكمل صناعة الحديد والصلب منشآتها في كل الأقطار المغاربية، ولا بلغت فيها هذه المنشآت مرتبة استحكام التقنيات الانتاجية والأخذ بزمام فنيات الترويج. كذلك الشأن بالنسبة إلى الزجاج ولما تقم له صناعة إلّا في البلاد التونسية مقصورة على الزجاج المجوف دون الزجاج المسطح. فما الذي كان يدعو عام ١٩٦٥ إلى استفحال الخلاف بشأن هذه الفروع الصناعية ونحن لم نزل في منزلة المتربصين لممارستها وأي مبرّر لاستفحال هذه المصاعب لمدة أعوام طويلة؟

وظهرت عام ١٩٦٦ خلافات بين الحكومات المغاربية بشأن المبادلات التجارية تتعلق بجداول السلع الصناعية المرشحة لتتمتع بنظام الأفضلية والحط من الحواجز القمرقية. وإذا كانت هذه المبادلات المغاربية في ذلك الوقت لا يزيد حجمها عن اثنين بالمائة من جملة مبادلاتنا الخارجية وكان الواجب يتأكد علينا بدرجة سوية أن نمنح الأولوية المطلقة لتنمية المبادلات المغاربية وأن نتحسس جوانب الممكن، فهل كان يجوز أن نسلك مثل تلك السبل الوعرة فينتهي بنا الجدل إلى الخلاف ويستفحل عندنا هذا الخلاف فيتعطل ما كان بعضه ميسوراً، وتتجمد المبادلات المغاربية عشرية سنة أخرى، فلا تزيد احجامها اليوم إلّا زيادة طفيفة عما كانت عليه في ذلك العهد؟

كان ينبغي على الأجهزة المغاربية المشتركة وعلى مجلس وزراء الاقتصاد بالخصوص أن تعمل على تنظيم نشاط التعاون وفقاً لخطة منسقة وحسب تقدير حصيف لجدول الأولويات، ويجوز في تقدير هذه الأولويات الاحتياط لعاملين اثنين: عامل التيسير الفني وعامل التناسب السياسي.

أما التيسير الفني فيقضي أن نتجنب الانطلاق من القطاعات الصعبة مثل الصلب والزجاج وألّا نقتحم القطاع كله جملة واحدة مثل جداول المبادلات التجارية ويقتضي ألّا نشرع في التنسيق في ميدان محدود الانتشار بين الأقطار المغاربية كميدان السياحة

وهو قطاع لا شأن له في الاقتصاد الجزائري إلى ذلك العهد ولا كانت ليبيا قد جرّبته. الحذر كان يقتضي أن نأخذ بما هو ميسور وأن نبدأ بالقطاع الذي نقدر أن نحقق فيه للتعاون المغاربي نتائج إيجابية تكون لنا جميعاً حافزاً على اقتحام قطاع أصعب وتمرينا للتدرب على مشكلات التعاون في مراتب اقتصادية أعلى وبمجالات أوسع وأشمل.

العامل الثاني هو عامل التناسب السياسي، وقد غفلنا في إنشاء التعاون الاقتصادي المغاربي على أن ذلك عمل سياسي بالدرجة الأولى كما سنوضحه في فصول لاحقة. ولم نعتبر أن لبعض ميادين النشاط الاقتصادي أفضلية من جنس سياسي لدى كل واحدة من الحكومات المغاربية، بما يحتله القطاع من منزلة في استراتيجيات التنمية الوطنية من حيث حجم الاستثمارات المالية ومساهمته المقدرة في الناتج الداخلي الإجمالي أو من حيث تركيزه الجغرافي وكفاءة التشغيل للقوى العاملة أو اعتماده على أحد الموارد الطبيعية الكبرى. وذلك بلا شك شأن الفوسفات في المغرب الأقصى وخامات الحديد في موريتانيا وهو شأن النفط في الجزائر وليبيا. وليس من حسن الاستهلال لمشروع التعاون الجهوي عدم الاحتياط لهذه الأفضلية القطاعية في نسيج الاقتصادات الوطنية، ومحاولة إقحام هذا القطاع في تجربة جملية قد تنعكس ارتجالاتها انعكاساً سلبياً على حسن الاستعداد للتعاون في قطاعات أخرى أقرب منالاً وأيسر معالجة.

على أنه من الواجب الاقرار بأن وضع مثل هذه الخطة والاحتياط لشرطي التيسير الفني والتناسب السياسي لم يكن أمراً ميسوراً في أواسط الستينات، لأن مشروع التعاون الجهوي لم ينطلق من تصور مشترك للأهداف المقصودة بالدرجة الكافية من الوضوح ولا من الاصطلاح على أفق زماني ولا مراحل موقوتة للانجاز. وسنرى في فصل لاحق كيف أن جهاز التعاون المغاربي أقام المشاريع المدروسة مقام الأهداف وخلط بين الوسائل والمقاصد. وهو عندنا من أكبر المعوقات التي تسببت في انطلاق المؤسسات المغاربية المشتركة انطلاقة عرجاء، وجعلت حصاد جهدها دون الآمال العريضة المعقودة عليها وأوهنت قوة الحوافز الباعثة على مواصلة ذلك الجهد.

الفصل الخامس

أجهزة التعاون المغاربي وحصيلة الدراسات الجاهزة

أشرنا في الفصل السابق إلى العلاقة السببية بين فشل المحاولات المغاربية في تخطي إشكالات البناء القطري والمضي إلى إنشاء المستقبل المغاربي المشترك وبين الوسائل التي وقع تسخيرها لهذا الغرض. وذكرنا أن المؤسسات المشتركة التي وقع انشاؤها عام ١٩٦٤ والمتمثلة خصوصا في اللجنة الاستشارية القارة وفي مركز الدراسات الصناعية يتوجه اليهما القسط الوافر من الاتهام في مسؤولية الفشل، ويشيع الميل إلى تخصيص هذه المؤسسات بتبعة هذا الاحباط الأمر الذي يترتب عنه حصر التبرير في جانب المؤسسات دون الأجهزة التي تستمد منها الصلاحيات ودون أصحاب القرار الذين هم المرجع الأول ومنبع السلطة.

ويحسن أن نلفت النظر في هذا الباب إلى أمرين جديرين بالاعتبار.

أولهما أن المؤسسات هي على قدر المقاصد والرجال. وما كانت المقاصد جادة في أن تجعل المؤسسات أداة فعالة في التغيير، ولا كان اختيار الرجال المنتدبين لتنشيط هذه المؤسسات بالمرتبة السياسية ولا بالمستوى الوظيفي الذي يؤهلهم لانشاء ذلك التغيير أو يمكنهم من زمام المبادرة. وانه لمن الجور في الحكم ومن الخلط في تحديد المسؤوليات أن نخص بتهمة التقصير رجالاً لم تعمل الحكومات المغاربية على إشراكهم في إنشاء التغيير ولا عهدت اليهم سوى تقديم المشورة متى طلبت منهم. على أن عمل من كان بالمؤسسات المغاربية لم يخل من جانب المبادرة التي مكنتهم من الانفراد باختيار ميادين جديدة للتعاون وبإنشاء لجان مختصة مطابقة لهذه الميادين، وبتنظيم نشاط هذه اللجان وتحفيز النخب المغاربية المشاركة في هذا النشاط والمشرفة عليه بالمستويات الادارية. ثم إنه ليس من الانصاف أن نتهم المؤسسات المغاربية بقلة

الفاعلية وبضعف النشاط وتدني درجاته، فما دامت هذه المؤسسات مقصورة في ميدان الاستشارة فذلك ينفي عنها كفاءة المبادرة ويجعل فاعليتها موقوفة على قرارات خارجة عن إرادتها.

على أن المؤسسات المغاربية ـ وتلك هي الملاحظة الثانية ـ لم تكن في واقع الأمر حقيقة بهذه التهمة، ولا كان نشاطها عديم الفاعلية، ولا مقصوراً على إنجاز الدراسات وإبلاغها إلى الحكومات، وانتظار ما تفعله الحكومات بهذه الدراسات.

فقد نتج عن نشاطها طيلة خمسة عشر عاماً حصيلة من الدراسات القطاعية والعامة زاد عددها على الثمانين دراسة في مختلف ميادين الصناعة والتجارة والمالية والزراعة والمواصلات باختلاف أنواعها. وشرعت بعض الحكومات في تنفيذ عدد من المشاريع التي أدت إليها هذه الدراسات.

ثم إن اللجنة الاستشارية القارة قد بادرت بتكوين نحو عشرين لجنة مختصة في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية التي ارتأت فيها مجالاً لتعاون ممكن بين الأقطار المغاربية. ولم تكن هذه اللجان المختصة مؤسسات للنظر والدراسات الفنية فحسب بل كانت أيضاً هيئات برمجة لانشاء المشاريع الجديدة وكانت بالخصوص هيئات تنفيذ لهذه المشاريع بحكم منزلة أعضائها داخل أجهزة الادارة الوطنية وعلى قدر ما هو مخول لهم من صلاحيات المبادرة.

من أجل توضيح هذه الحقائق وإثبات هذه المبادرات رأينا أن نأتي في هذا الباب بالبيانات المضبوطة حول اللجان المختصة وأن نعرض عينة مقتضبة من انجازاتها ونذكر نوع الدراسات القطاعية والعامة التي تم انجازها من طرف المؤسسات المغاربية ودخلت حيز التطبيق في مستوى بعض الاقتصادات القطرية.

المؤسسات المغاربية المختصة

كان من صلاحيات اللجنة الاستشارية القارة أن توصي بإنشاء لجان مختصة في كل واحد من القطاعات التي ترتئي فيها امكانية بعث مشاريع تعاون بين أقطار المغرب، وأن تعمل على تأليف هذه اللجان من بين المسؤولين المغاربة المشرفين في المرتبة الأولى على كل قطاع، وأن تضبط معهم برامج أعمال هذه اللجان، وتوافق عليها وعلى موازينها السنوية، كما تضبط روزنامة المواعيد لانعقاد اجتماعاتها وتوالي متابعتها وتشرف على هذه الاجتماعات، ثم إن اللجنة مكلفة بأن ترفع عن نشاط كل لجنة تقارير دورية إلى مجلس وزراء الاقتصاد مشفوعة بالتوصيات المناسبة.

وهكذا أشرفت اللجنة الاستشارية القارة على بعث عشرين من اللجان المختصة

في القطاعات التالية:

- مركز الدراسات الصناعية
- اللجنة المغربية للصناعة
- اللجنة المغربية للعلاقات التجارية
- اللجنة المغربية للمواصلات والنقل
- اللجنة المغربية للبريد والمواصلات
- اللجنة المغربية للنقل الحديدي
- اللجنة المغربية للنقل البحري
- اللجنة المغربية للنقل البري
- اللجنة المغربية للنقل الجوي
- اللجنة المغربية للحلفاء
- اللجنة المغربية للمواصفات
- اللجنة المغربية للسياحة
- اللجنة المغربية للاحصائيات والمحسابات الوطنية
- اللجنة المغربية للعمل والتشغيل
- اللجنة المغربية للمواد الصيدلية
- اللجنة المغربية للتأمين وإعادة التأمين
- اللجنة المغربية للدراسات والأبحاث الادارية
- اللجنة المغربية للطاقة الكهربائية
- اللجنة المغربية لتنمية تربية الماشية.

وتضم كل واحدة من هذه اللجان كبار المسؤولين من القطاع ما بين رؤساء مديرين عامين أو مديري الادارات المركزية، تنعقد لقاءاتهم بصورة دورية في واحدة من العواصم المغاربية حسب جدول أعمال مقرر بالاتفاق مع اللجنة الاستشارية القارة وبإشراف واحد من ممثليها.

ولا يقتصر دور هذه اللجان على جمع المعلومات القطاعية والتنظير بينها ولا على الدراسات الفنية بل يشمل أيضاً وبالخصوص تقرير برامج مضبوطة للتعاون المغاربي في القطاع واقتراح الاجراءات الممكن اتخاذها من جانب المصالح الادارية والمؤسسات العامة الوطنية لتنفيذ هذه البرامج.

١ - مشروع الشركة المغاربية للطيران

درست اللجنة المغاربية للمواصلات الجوية المؤلفة من الرؤساء المديرين العامين

للشركات الجوية، ومن المديرين العامين بوزارات النقل والمواصلات مشروع التعاون في الميدان الجوي وأوصت بانشاء شركة مغاربية للطيران المدني تتولى النقل على خطوط السفرات الطويلة خارج الشبكات التي تقوم بخدمتها شركات الطيران الوطنية، وقررت دراسة هذا المشروع بعد حصول اللجنة الاستشارية على الموافقة السياسية من وزراء النقل، فعهدت اللجنة إلى خبراء مختصين في المنظمة الدولية للطيران المدني بالدراسة القانونية وبالدراسة الفنية، وتوصلت عام ١٩٧٠ إلى وضع القانون الأساسي لشركة الطيران المغاربي وإلى إعداد ميثاق مغاربي لانشاء الشركة ولضبط قواعد العمل وتقاسم الأدوار بين البلدان المغاربية وبقيت الدراسة والمواثيق تنتظر التطبيق، ثم أعادت اللجنة المختصة النظر في المشروع عام ١٩٧٤، واتضح لها وجوب اعادة التقديرات الكمية الواردة في الدراسات. وكانت سنة ١٩٧٥ فدخل المشروع خزانة التصبير والاهمال.

٢ ـ مشروع القطار المغاربي: تونس ـ الدار البيضاء

بعد المشاورات بين وزارات النقل وبين الشركات الوطنية للسكة الحديد تقرر إنشاء خط مغاربي للقطار السريع بين تونس والدار البيضاء، ووقع الشروع في التنفيذ، وبدأت السفرة الأولى عام ١٩٧٤ بين تونس والجزائر للقطار المغاربي السريع، وتواصلت الاعدادات لإتمام الخط بين الجزائر والدار البيضاء. ثم توقف المشروع عام ١٩٧٥.

٣ ـ مشروع التكامل الكهربائي المغاربي

قامت اللجنة المختصة المؤلفة من الرؤساء المديرين العامين للشركات الوطنية للكهرباء بوضع برنامج للترابط بين الشبكات الوطنية، يسمح بتواصل الارسال الكهربائي عبر الحدود وبتدارك انحطاط الضغط في واحدة من هاته الشبكات من خلال التوظيف الأمثل للطاقة المتوافرة بالشبكة المجاورة فينتج عن هذا الترابط الرفع في كفاءة الاستهلاك للطاقة المتوافرة والتعديل بين الانتاج والاستهلاك على كامل الخطوط الكهربائية المغاربية بما يحسن من جدوى القطاع بأسره ويقلل من الاختلالات الفنية الناتجة عن تدهور الضغط في واحدة من الشبكات أو الجهات القطرية وارتفاع الطلب في شبكة مجاورة وهو عمل توصلت به اللجنة الاستشارية إلى تحقيق السوق المغاربية المشتركة في ميدان الطاقة الكهربائية برفع الحواجز القطرية في وجه استخدامها ـ بحسب الحاجة ـ الاستخدام الأمثل.

٤ ـ المواصفات الصناعية

اهتمت اللجنة الاستشارية من بداية أعمالها بقضية المواصفات التي يتعين توحيد

مقاييسها بين المؤسسات المغاربية بخاصة في باب السلع الصناعية، وأنشأت لهذا الغرض لجنة مختصة قامت بالدراسات الفنية المعمقة، وقابلت بين الأنظمة السائدة في باب المواصفات الأوروبية والأمريكية، وما هو مستعمل منها أو مهمل في المؤسسات المغاربية واتخذت سلسلة من القرارات لتوحيد المواصفات المغاربية دخلت بعضها حيز التطبيق، وكان ينبغي أن يتواصل البحث التفصيلي لكل واحد من قطاعات الانتاج.

٥ ـ الأدوية والمنتوجات الصيدلية

ارتأت اللجنة الاستشارية في بداية السبعينات أن ميدان الأدوية والمواد الصيدلية قطاع مناسب للتعاون المغاربي، في مجالات متعددة بدءاً بتوحيد المواصفات للأدوية والعقاقير الأساسية السيارة وتركيزاً على تجميع المعاملات التجارية في صفقات واحدة لاستيراد الأدوية من المخابر الأوروبية الكبرى، ووصولاً إلى إنشاء صناعة مغاربية لإنتاج الأدوية الأساسية إعتماداً على المحاولات القطرية القائمة وعلى حصيلة الدراسات العلمية بالمخابر الوطنية الملحقة بالمستشفيات وبالأقسام الجامعية، وبالتعاون الميداني مع الجامعات العربية.

هذه أمثلة قليلة من العمل الجدي الذي وقع انجازه في بحر خمسة عشر عاماً من التشاور والتعاون داخل عدد من اللجان المغاربية المختصة بين أفواج كثيفة من النخب المغاربية اجتهدوا على أرضية الواقع وبعيداً عن الأجواء السياسية وتوفقوا في دائرة اختصاصاتهم القطاعية إلى تجسيم التعاون المغاربي في حدود متواضعة داخل مشاريع ملموسة وقع الشروع في إنجاز خطواتها في نطاق خطة موقوتة، فضربوا بذلك مثلاً على اتساع الامكانات المتاحة لبناء مغرب التضامن، إذا ما توافرت الهمة وصح العزم وتغلبت ارادة الانجاز وتذليل العراقيل في سبيل بناء المستقبل المشترك.

وإن في الملفات اتفاقات عديدة أخرى على طائفة من المشاريع المضبوطة في ميادين النقل البري والبحري مثل مشروع انشاء الشركة المغاربية للشحن ومثل المواثيق المغاربية للتأمين وإعادة التأمين ومثل الاتفاقات المغاربية بين الادارات العامة للاحصاء والرامية إلى توحيد المراجع الاحصائية وطرائق إنجاز التعدادات السكانية وضبط مناهج الحسابات العامة.

هذه حصيلة جهد تطوّع لانفاقه نخبة من إطارات الادارات والمؤسسات العامة المغاربية، بموافقة وتزكية من جانب الوزراء المختصين، ومن الغبن أن يهدر هذا الجهد وأن تبقى تلك الحصيلة مهملة منسية، أكثر مما عانت على امتداد عشر سنين.

ولعله يتأكد اليوم، تجسيماً لارادة القادة السياسيين في استئناف البناء المشترك أن

نعيد النظر فيما تم من الدراسات وما حصل الاتفاق بشأنه من المشاريع المشتركة، فنختار منها ما لا يزال صالحاً في معطياته الفنية وقابلاً للتنفيذ في استمرار الحاجة إليه، ونطلب من المسؤولين في كل واحد من القطاعات المعنية إخراج هذه الملفات وفحص ما بقي لها من درجات التناسب مع الذي حصل من تطور القطاع، وتقديم اقتراحات عملية ترمي أساساً إلى الانجاز.

وقد لا يكون من مانع اليوم نفض الغبار عن ملف الشركة المغاربية للنقل الجوي وعن مواثيقها وقوانينها الجاهزة، وتقدير الشروط الواجبة للدخول في الانجاز، وقد يتأكد أيضاً إتمام الربط بين الجزائر والدار البيضاء للخط الحديدي المغاربي، ودراسة الجزء الجنوبي من هذا الخط بين تونس وطرابلس، وهو من المشاريع التي لم تزل قائمة في الأفق الثنائي بين تونس وليبيا. ولعل الدراسة بشأن هذا الجزء الجنوبي قد تكون جاهزة أو على وشك الاتمام. وقد لا يصعب أيضاً إتمام برنامج التعاون المغاربي في باب المواصلات البحرية، ونفض الغبار عن التقارير المتعلقة بما وقع الشروع في انجازه من شركة الملاحة المغاربية، والتساؤل عن الباخرة التجريبية التي وقع شراؤها واستخدامها بين الموانىء المغاربية وعمّا صارت إليه، واستعادة الدراسات القانونية والمالية لهذا المشروع في ميادين الشحن للمحاصيل الزراعية وللسلع الصناعية، وفي ميدان التأمينات البحرية على الصعيد الدولي.

٦ ـ البنك المغاربي للإدماج الصناعي

وهل ينبغي أن ننسى مشروع البنك المغاربي للادماج الصناعي وقد انجزت اللجنة الاستشارية دراسته في أواخر الستينات، وتوفقت الجزائر وتونس إلى تطبيق المشروع لكن بالاقتصار على الميدان الثنائي وبتضييق مجالات التدخل الوظيفي لهذا الجهاز المالي. فإنه يتعين اليوم العمل على انضمام بقية الأقطار المغاربية إلى هذه المؤسسة، وعلى تصويب مجالات نشاطه على أساس الترابط بين هذه المجالات وبين مشاريع التعاون الخماسي التي يستقر الرأي على إنجازها مبادرة أو استئنافاً وقد يكون من المناسب، بعد استكمال البنك تركيبه المغاربي وانضمام ليبيا والمغرب وموريتانيا إلى أجهزته، أن يقع تشريك هذه المؤسسة في استئناف مراحل الانجاز بالنسبة إلى مشاريع النقل الجاهزة مثل شركة الملاحة، وشركة الطيران، وشركة السكك الحديد.

أعتقد أن مجالات التعاون الجاهزة دراسة وبرمجة هي، بفضل الله، مجالات متعددة، وسوف تكون من المفاجآت الطيبة متى صحّ العزم على استئناف البناء المشترك أن ينكشف للمسؤولين وفرة عددها وصواب معطياتها، وصحة تناسبها مع جميع الأقطار المغاربية وبعدها عن الإجحاف بواحدة من هذه المصالح.

الفصل السادس
الدراسات العامة والقطاعية وأغراضها

أولاً: الدراسات العامة

انجزت اللجنة الاستشارية المغربية نحو ٢٨ دراسة عامة للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية، في المرحلة ما بين ١٩٦٥ و١٩٨٠، يمكن توزيعها بين الأغراض التالية:

١ ـ ثماني دراسات في الأغراض العامة تتعلق بالموضوعات التالية:
- طرائق انجاز الوحدة.
- مفهوم الاجازة الجهوية للمشاريع.
- خصائص مشروع الاتفاق الاساسي للتعاون.
- تنسيق البنية الأساسية في ميدان الطاقة.
- علاقات الجهة بالسوق الأوروبية المشتركة في ضوء آفاق التعاون المغاربي.
- دراسة الطلب الاجمالي للاقتصادات المغاربية على أفق عام ١٩٨١.
- البنك المغربي للمعلومات الاقتصادية والاجتماعية.

٢ ـ ست دراسات في أغراض التنسيق الصناعي تتعلق بالموضوعات التالية:
- المرحلة الأولى من الادماج الصناعي.
- تأثير التشريعات الاجتماعية والجبائية في كلفة الانتاج.
- مشاكل التنسيق الصناعي.
- كلف الانتاج.
- مشاكل المأتى ونسب القيمة المضافة.
- صيغ التعاون الصناعي.

٣ ـ خمس دراسات تتعلق بالميدان التجاري وتهم الموضوعات التالية:

ـ قضية المنشأ في منطقة مفاصلة مع تقليص حواجز المبادلات.
ـ إنعكاسات التنقيص من الحواجز في المبادلات للسلع الصناعية.
ـ جداول إحصائية للمبادلات بين بلدان المغرب، وبينها وبين الخارج.

٤ ـ أربع دراسات مالية تتعلق بالأغراض التالية:

ـ مشروع إقامة بنك مغاربي للإدماج الاقتصادي.
ـ المدفوعات الخارجية.
ـ مقابلة مجالات الاستثمار.
ـ المراقبة المغاربية لرأس المال.

٥ ـ خمس دراسات زراعية تتعلق بالموضوعات التالية:

ـ وضعية الانتاج الزراعي عامة.
ـ تعظيم المبادلات في الأجل القصير والمتوسط.
ـ مشاكل إقامة صناعات تحويلية للمحاصيل.
ـ مذكرة عن التعاون الزراعي.
ـ خطر تحويل وجهة الانتاج والمبادلات عند حدوث تنقيص متدرج من الحواجز في وجه تبادل المحاصيل.

٦ ـ دراسة واحدة تتعلق بالصناعة التقليدية ومقابلة أوضاعها.

٧ ـ دراسة عن المواصلات اللاسلكية وميادين التعاون بين الشبكات القائمة وفي ميدان تصنيع سلع المواصلات.

ثانياً: الدراسات القطاعية

وقد بلغ عددها ٥٦ دراسة قام بها مركز الدراسات الصناعية، بإشراف اللجنة الاستشارية المغربية وعن طريق خبراء المركز أو بإعانة المنظمات الدولية مثل اللجنة الاقتصادية الافريقية والمنظمة الأممية للتنمية الصناعية أو برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

وتتوزع هذه الدراسات بين القطاعات التالية:

١ ـ عشر دراسات تهم الصناعات الكيميائية ، نخص بالذكر منها: صناعة الأسمدة، والأدوية والمواد الصيدلية، والملح وتحلية المياه، والبوطاس، والفلور والحامض البخاري، والجبس والأمونياك...

٢ ـ تسع دراسات تهم المواصفات الصناعية. ولا يغيب عن الأنظار ما للمواصفات

الصناعية من أهمية لكل مبادرة في ميدان التنسيق بين المؤسسات.

٣ ـ ثماني دراسات تتعلق بقطاع المعادن وتتعلق بصناعة الألمنيوم والمعادن غير الحديدية (النحاس والزنك والرصاص) والحديد الأبيض وصناعة بعض أصناف الصلب. وقد كان الاقتراح يرمي إلى توزيع الاحلال الجغرافي بين الأقطار المغاربية في المعادن غير الحديدية.

٤ ـ دراستان تتعلقان بالورق والحلفاء. والحلفاء من الموارد الطبيعية المتركزة في التلال الجزائرية والتونسية. ومعلوم ما لورقها من جودة في السوق.

٥ ـ دراسة تتعلق بالطاقة.

٦ ـ دراسة مفصلة للآلات التصنيعية. وقد بادر أحد الاقطار بإنجاز هذا المشروع في الأفق القطري.

٧ ـ دراسة تتعلق ببناء السفن واصلاحها.

٨ ـ دراسة تتعلق بصناعات النسيج.

٩ ـ دراسة عن الطوب الناري.

١٠ ـ دراسة مفصلة عن الأجهزة الكهربائية والمحركات الصغرى تتفرع إلى سبعة أصناف صناعية.

١١ ـ دراسة عن صناعة الألياف والأخشاب الصناعية.

١٢ ـ دراسة عن الإمكانات الصناعية في ميدان البتروكيميائيات.

١٣ ـ دراسة معمقة عن الطلب الاجمالي في أفق ١٩٨١ تحتوي على ثلاثين مشروعاً صناعياً مغاربياً.

هذه الدراسات الزائد عددها على الثمانين دراسة هي حصاد النشاط المتقطع الذي اضطلعت به اللجنة الاستشارية القارة مع سائر اللجان القطاعية وفي مقدمتها مركز الدراسات الصناعية. وكاد عدد هذه الدراسات يكون أكثر وأوفى، وأغراضها أوسع وأشمل لـو تيسرت لنشاط هذه المؤسسات ظروف مؤاتية ووسائل مادية مناسبة، ولو تعلقت همة الحكومات المغاربية بتحفيز المسؤولين والخبراء العاملين فيها، وبالإكثار من مشاورتهم ومتابعة أعمالهم...

وما ينبغي التأكيد عليه أن هذه الدراسات جميعها موجودة بمراجع كل واحدة من الوزارات الوطنية للاقتصاد أو الصناعة أو التخطيط، وأن قيمتها لم يمحها الاندثار الذي

يلحق الأجهزة الهندسية، بل لا يزال العديد منها صالحاً للتنفيذ شريطة تعديلات جزئية لتصويب بعض الأرقام والتقديرات الكمية. وإن مراجعتها وتعديلها عمل هين لا يستوجب إنشاء دراسة جديدة من أساسها ولكنه عمل يحسن أن يعهد به إلى المسؤولين المغاربة في القطاعات المعنية إن كان فيهم من يكون قد شارك في الستينات أو السبعينات في إنجاز الدراسة أو تطعيمها أو توجيهها. والملفات التي اعتمدها الخبراء عند الدراسة لا تزال موجودة بالمصالح الادارية، والرجوع اليها ميسور.

لا ينطلق من خواء وفراغ استئناف بناء المشروع المغاربي أياً كانت المقاصد المقررة والبرامج المقدرة والآماد المضروبة. ولعل العمل المستعجل الذي يحسن المبادرة به هو محاولة الاستفادة بأوفر قدر من حصيلة الدراسات والمشاريع المتاحة. ذلك أدعى إلى تدارك ما ضاع من وقت طويل وأنسب بالآمال العريضة في تحقيق المستقبل المشترك أو على الأقل الخروج من الجمود وانطلاق الخطوات الأولى على الطريق.

الفَصْلُ السَّابع

أجهزة التعاون المغاربي ومستويات القرار: مقترحات بديلة

لا بد من أجهزة مشتركة، يقع الاصطلاح على انشائها، والاتفاق على صلاحياتها وعلى اختيار تركيبها ووسائل عملها لاستئناف المسعى المغاربي المشترك، وتنظيمه في إطار وظيفي. وليست الأجهزة إلّا وسيلة من وسائل العمل، ولا تكون غاية في ذاتها، ولا ذريعة لتهميش مشروع التعاون المغاربي ولا تَعِلّة لإهمال العناية به أعواماً طويلة، مثلما حصل بالنسبة إلى المؤسسات المغاربية التي تم انشاؤها فيما بين عامي ١٩٦٤ و١٩٧٠ ثم أصبحت بعد عام ١٩٧٥ مجمدة عاطلة.

ويجوز أن نتصور انشاء هذه الأجهزة بحسب ما تضطلع به من صلاحيات، على عدة مستويات:

أولاً: مستوى المبادرة السياسية: مجلس رؤساء الدول

حيث اتخاذ القرارات الأساسية وسنّ الاختيارات الكبرى، ومباشرة مهام التحفيز والتوجيه، مع الانفراد بمهام التعديل والتحكيم عند الاقتضاء، وفي الحالات التي تستوجبها الممارسات أو النزاعات القائمة.

ومن الطبيعي أن يضطلع رؤساء الدول المغاربية بهذه المسؤوليات الكبرى فيؤلفون بينهم المجلس المغاربي الأعلى الذي يعقد جلسة دورية على رأس كل عام وجلسات استثنائية عند الاقتضاء.

مستقبل المغرب الكبير قضية أساسية وفي طليعة قضايانا الكبرى، إذا اعتبرناها في شمول مضمونها، وفي طول مداها الزماني وفي عمق ما توجبه من الالتزام باختياراتها، وفي مستوى المنزلة الرفيعة التي يؤخذ فيها القرار بشأنها. من أجل هاته المقتضيات

الأربعة لا يمكن لجملة من المشاريع الاقتصادية ولا لسلسلة من الاتفاقات التربوية أو الاجتماعية، يتقرر أمرها من قبل سلطات فنية مختصة، أن تفي ببناء حضاري شامل فيه ضمان لوحدة المصير ولفك قيود التبعية ولمناعة الكيان القومي ولتواصل حبل الرقي. فالمستقبل المشترك قضية شاملة ونسيج مؤلف قوامه اختيارات متناسقة في نموذج المجتمع الممكن انشاؤه، بما يجب له من ملامح ثقافية ومن مكاسب تكنولوجية، ومن اكتفاء اقتصادي ومن مقومات الكرامة وأسباب المناعة الدفاعية.

الإقدام على إنشاء مثل هذا المستقبل هو قرار من جنس سياسي ومن أشرف أنواع القرارات السياسية وأخطرها شأناً. وليس قراراً فنياً من جنس تبعيضي خاص بالميدان الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو التربوي، ولهذا القرار السياسي بلا شك مضامين قطاعية تتعلق بالاختيارات الانمائية وبالمناهج التربوية وبالاجراءات الدفاعية ونوعية العلاقات بالخارج. لكن القرار السياسي الإنشائي ليس في منطقه مساوياً للجملة العددية من القرارات القطاعية، وإن له في الواقع القومي المغربي عمقاً وفي مستقبله تأثيراً لا يقاسان بوزن المشاريع الفرعية التي تترجم عنه. وإن له منزلة بين منازل المبادرة والحسم لا تتوافر لغيره من القرارات التنفيذية.

أفادت تجربة المؤسسات المغربية أمرين اثنين جديرين بالاعتبار:

أولهما أن القرارات الفنية القطاعية لا تكون ماضية من دون تزكية سياسية. ولغياب هذه التزكية من سلطة القرار السياسي كانت المشاريع القطاعية معطلة لاغية.

الأمر الثاني هو أن الجملة المتراكمة من هذه القرارات الفنية القطاعية لم تشكل اختياراً جملياً يصلح أن يكون بديلاً للقرار السياسي. بل إنه ليس للقرار السياسي من بديل. ولقد انجزت اللجنة الاستشارية المغربية واللجان القطاعية المتفرعة عنها أكثر من ثمانين دراسة فنية لمشاريع قطاعية مغربية، وما اختارت القطاعات المرشحة للدرس إلّا بموافقة وزراء الاقتصاد ومديري الإدارات المركزية المشرفة على تلك القطاعات، وما انجزت هذه الدراسات إلا بمعيتهم ومعية أعضادهم وبالإعتماد على الإحصاءات والمعلومات الفنية المستمدة من المراجع الرسمية المتوافرة لديهم. وعلى الرغم من كل ذلك تعطلت هذه المشاريع عن التطبيق، ولم تستمد من القرارات الفنية قوة بها تبرز إلى الوجود: كانت تفتقر إلى القرار السياسي المهيمن على كل قرار الواجب الشرطي لكل تطبيق.

مثل هذا القرار إنما ينبغي أن يؤخذ في المستوى الذي تصدر عنه الإختيارات الأساسية الكبرى ويمضي مفعوله على سائر مراتب الممارسة، وما يكون ذلك فيما نحن فيه بأوطاننا المغاربية، إلا في مستوى رؤساء الدول أنفسهم، ذلك أمر تقتضيه جملة من

الإعتبارات نفصل القول في بعضها.

١ ـ البناء المستقبلي المشترك قرار خطير بموجبه تتوجه حياة المجموعة المغاربية وجهة معينة على أمد من الاستمرار في شتى المجالات، مثل هذه الأهمية توجب أن يصدر القرار عن رئيس الدولة نفسه بموافقة الهيئة النيابية متى وجدت.

٢ ـ البناء المستقبلي المغربي حصيلة لجملة متناسجة من القرارات لا تتعلق بقطاع دون قطاع ولا يمكن أن تكون إدارياً من مشمولات وزير الاقتصاد وحده أو وزير التخطيط بمفرده، دون سائر الوزراء، بل لا بدّ من صدورها عن سلطة هي المرجع الأول لجميع السلطات وفي مركز من المسؤولية تتلاقى عنده إختصاصات جميع الوزارات الفنية.

٣ ـ البناء المستقبلي المغربي اختيار سياسي يطبع بطابع واحد مختلف القرارات القطاعية ويدفع روافدها أن تصب في نهر واحد ويخلع عليها منطق التناسق. فالسياسة الزراعية مثلاً في المرتبة الوطنية لا تخضع لمقاييس التنمية القطرية إذا كان من قرارات السلطة السياسية تحقيق الاكتفاء الغذائي على أساس التكامل الزراعي المغاربي، وكذلك الشأن بالنسبة إلى أهداف التشغيل الوطني لا تخضع للمقاييس نفسها في الاستخدام المحلي للعمالة وفي التعويل على النزوح إلى الخارج، إذا كان الاختيار السياسي قاضياً باعتبار المتسع الجغرافي المغربي مجالاً اقتصادياً واحداً لتشغيل القوى البشرية، يقوم على حرية انتقالها وتوظيفها بين أقطار المجموعة.

لعل مثل هذه الاعتبارات هي التي حدت بالمجموعات السياسية الجهوية المعاصرة لمشروعنا المغربي أن تقيم على رأسها في قمة الهيكلية التنظيمية مجلساً أعلى مؤلفاً من رؤساء الدول، ذلك ما اختارته منظمة دول الخليج العربي، وما أقدمت عليه قبلها دول المجموعة الجهوية لدول الغرب الافريقية، ودول المجموعة الإشتراكية (كومكن) منذ عام ١٩٤٩، ودول المجموعة الأوروبية عام ١٩٥٤.

وقد يكون من الأنسب أن تختار البلدان المغربية مثل هذا النوع من التنظيم، فتعهد إلى مجلس رؤساء الدول مسؤولية بناء المستقبل المغربي المشترك، وتعوّل على واسع تجربتهم وحصافة وزنهم للمصالح العاجلة والآجلة لتخرج بهذا المشروع الجليل من مراتب الخطاب والقصد إلى دنيا الواقع والممارسة.

لا أعتقد أن للبناء المستقبلي المغربي بديلاً من هذا النموذج في مستوى القرار. وقد جربنا النموذج الفني القطاعي طيلة عشرين عاماً، وأوكلنا إلى وزراء الاقتصاد أو الصناعة أو التخطيط مسؤولية تحديد الاختيارات، وانتقاء ميادين التعاون، ودرس المشاريع المشتركة وتحقيق الانجاز، فظل مستقبلنا المنشود كالبغل الحرون لا يبرح متصامماً عن حوافز السعي.

وليس اضطلاع رؤساء الدول بهذه المهام الجليلة أمراً يمكن الاستغناء عنه أو اعتباره مسؤولية وقتية أو يجوز فيه بعد فترة أولى تفويض صلاحياته إلى وزير من بين أعضاء الحكومة. ذلك أن زمام المبادرات الكبرى وحق اتخاذ الاختيارات الأساسية هو في أنظمة الحكم المغاربية من اختصاصات رئيس الدولة، سواء أكان النظام ملكياً أم جمهورياً عسكرياً أم جمهورياً رئاسياً، ذلك ما تنص عليه الدساتير وتؤكده الممارسة. فلا بديل من رؤساء الدول لانشاء المبادرة الكبرى في طي صفحات الخلاف متى وجد وارجاع علاقات التصالح، ولا بديل عنهم في الاصطلاح على الاختيارات الأساسية مثل إنشاء سوق تجارية واحدة أو التعجيل بمرحلة من مراحل التنسيق والتضامن. ثم إن صلاحيات الإذن بالتنفيذ ومتابعة مراحله، واجتياز عقباته هي أيضاً من مهام الرؤساء فوق كل أجهزة المبادرة والتنفيذ.

ذلك أن ملف البناء المغاربي ليس كواحد من الملفات السيارة ولا قضيته قضية من الجنس المألوف الذي تكفي المصالح الادارية ودوائر القرارات الفنية لمباشرته. بل القضية من جنس مصيري وفي نقطة التقاء بين طائفة من المصالح المتشعبة تستوجب صلاحيات التحكيم بين المصالح العاجلة والمصالح الآجلة في المرتبة الزمانية، والتوفيق بين المصالح الوطنية في مراتب التنظير والتأكد، وكل ذلك يتوقف على امتلاك ملكة التصور المستقبلي وكفاءة التجاوز للظرفيات الحاجبة والقدرة على تصغير العراقيل ولا أعتقد أن هذه الخصائص الفوق إدارية متوافرة عندنا في مرتبة أخرى غير مرتبة الرؤساء والملوك.

ثانياً: مستوى الدراسة واقتراح البرامج: الأمانة العامة

لا بد من أن يختص بهذه الصلاحيات جهاز متفرغ يعمل في نطاق أمانة مغاربية عامة تتولى المهام التالية:

١ ـ ترجمة القرارات الأساسية والاختيارات الكبرى الصادرة عن المجلس المغاربي الأعلى إلى مشاريع وبرامج مضبوطة تتولى الأمانة درسها إما بامكاناتها الخاصة أو بالتعاون مع بيوت الخبرة والمصالح الوزراية المعنية داخل الحكومات المغاربية أو مع المنظمات المختصة داخل أجهزة الأمم المتحدة.

٢ ـ وضع الصيغ المناسبة لإدخال هذه المشاريع إلى مجال التنفيذ، والتشاور مع المصالح الادارية المعنية داخل كل جهاز وطني لفحص العراقيل والاختلالات الواجب تداركها، والوسائل البشرية والمادية الواجب توظيفها.

٣ ـ متابعة مراحل هذا التنفيذ ورفع التوصيات المناسبة لتيسير ذلك التنفيذ بالطرائق

والوسائل وفي المراحل المقررة، أو لمعالجة المصاعب وتذليل العقبات عند ظهورها وقبل استفحالها.

ثالثاً: مستوى الاتصال والتنسيق: وزارة التعاون المغاربي

لا يتم النشاط الدراسي للمشاريع المغاربية، ولا حسن اختيارها، ومن باب أولى وأحرى، لا يحصل التنفيذ لهذه المشاريع إلّا بالتعاون الوثيق:

- فيما بين المصالح الادارية والأجهزة الوطنية اتصالاً وتشاوراً وتبادلاً للمعلومات والوثائق.

- فيما بين هذه المصالح الوطنية وبين جهاز الأمانة العامة عند اختيارها للمشاريع ووجوب التشاور فيها وعند جمعها للبيانات والمعلومات الاحصائية وفي مراحل الدرس والاعداد للملفات.

وقد دلت التجربة أن جهازاً خارجياً مستقلاً مثل الأمانة العامة لا يستطيع من موقعه الجهوي المنفصل أن ينفذ إلى المصالح الادارية الوطنية داخل كل واحدة من الأجهزة الحكومية، ولا أن يتحصل منها على الوثائق والبيانات المطلوبة بالسهولة المرجوة وفي الآجال المضروبة لهذا العمل، وإن كل ذلك يحتاج إلى سلطة وطنية تملك بصورة قانونية في نظام كل بلد صلاحيات الإتصال بالإدارات الوطنية واستخراج المعلومات وتوفيرها، وتملك أيضاً، وبالخصوص من موقعها في أجهزة الحكومة الوطنية، صلاحيات التنسيق بين الوزارات المختلفة والمتابعة لنشاطاتها على الصعيد الجهوي.

كما دلت التجربة الحاصلة على امتداد عشرين عاماً من حياة المؤسسات القائمة أن تنفيذ المشاريع، بعد دراستها دراسة مشتركة وبمعية المصالح الإدارية الوطنية هو عمل يبقى متروكاً إلى مبادرات فردية، ويظل معطلاً الأعوام الطويلة، إلى أن تصبح الدراسة لاغية قد تجاوزتها معطيات جديدة وقد حصل ذلك بالنسبة إلى مشروع الشركة المغاربية للطيران التي تمت دراستها عام ١٩٦٩ وصيغت المعاهدة المغاربية القاضية بانشائها والقوانين الأساسية لتنظيمها، وتم ذلك بموافقة الحكومات عام ١٩٧٠ ثم ظل التنفيذ موقوفاً على مبادرة لم تحصل. فأصبح المشروع في عام ١٩٧٤ غير قابل للتطبيق ومحتاجاً إلى إعادة الدراسة من أولها، وفتر الحماس بشأنه وقعدت الهمة. يحتاج إنجاز المشاريع المدروسة إلى سلطة متفرغة في أجهزة كل حكومة تتولى تنشيط المصالح الادارية الوطنية في مختلف الوزارات، ومتابعة عملها، والمبادرة برفع العراقيل الممكن حدوثها في وجه هذا التنفيذ.

ينهض بمثل هذه الصلاحيات عضو في كل حكومة وطنية على رأس وزارة

للتعاون المغاربي، يستمد صلاحياته من الوزير الأول مباشرة بموجب ما عليه من الاتصال والتنسيق بين كل الوزارات والمصالح العمومية، وما يضطلع به، خصوصاً مهام السهر على التنفيذ ومتابعة مراحل هذا التنفيذ. فهذه الوزارة هي:

ـ محور المبادرات التنفيذية للمشاريع المشتركة والسياسات القطاعية أو العامة فيما يتعلق خصوصاً بتوفير الوسائل المطلوبة.

ـ عروة الاتصال والتنسيق على مستوى أجهزة الحكومة الوطنية فيما بينها داخلياً وفيما بينها وبين الأمانة العامة المغاربية، وفيما بينها وبين مثيلاتها بأجهزة سائر الحكومات المغاربية.

ـ سلطة المتابعة لمراحل التنفيذ وتدارك الاختلالات ومعالجة المصاعب التي لا بدّ من حدوثها.

يتشكل من وزراء التعاون المغاربي مع كبار المسؤولين في الأمانة العامة المغاربية (الأمين العام والأمناء المساعدين)، المجلس التنفيذي المغاربي الذي يكون في آن واحد بمثابة الكتابة القارة لمجلس رؤساء الدول. ويعقد هذا المجلس جلسة في كل شهر بمقر الأمانة العامة.

رابعاً: مجلس النواب المغاربي

هو الجهاز الرابع من بين أجهزة التعاون الجهوي يتألف من مجموعات من النواب المفوضين من قبل المجالس النيابية القائمة بالعواصم المغاربية، أو المنتخبين خصيصاً لهذه المهمة في كل واحد من الأقطار، إن لم يكن بأحدها مجلس نيابي وطني قائم.

يمارس مجلس النواب المغاربي المهام التشريعية العادية ومن بينها:

١ ـ التحري من عدم التضارب بين التشريعات الوطنية المعروضة على المجالس النيابية الوطنية وبين الأهداف والمبادىء المقررة لبناء المغرب العربي وبخاصة ما كان منها بعنوان التعاون الثنائي أو في باب المواثيق والارتباطات الخارجية.

٢ ـ بحث التشريعات المغاربية المشتركة المعروضة من جانب المجلس الأعلى المغاربي أو المقترحة من جانب المجالس النيابية الوطنية أو المقترحة من جانبه هو مباشرة، والمصادقة عليها أو التوصية بتعديلها.

٣ ـ التعاون مع المجلس التنفيذي على أحكام سياسة البناء المغاربي وإتاحة القواعد التشريعية والقانونية لتطويرها، وتحسين فاعليتها.

إن بناء مستقبل مغاربي مشترك، مشروع جليل، تتوطد أركانه على أرضية متينة

تتمثل في الزاد المشترك من القيم الحضارية الباقية، وقد دلت التجربة الحاصلة في العقود الماضية، وبصورة خاصة بعد الاستقلال أن هذه الأرضية الصلبة ليست في مأمن من الهزات العنيفة، وأن مشاكلنا العاجلة في ميادين جغرافيات السيادة وفي باب المصالح النفعية القريبة قادرة على أن تحجب تلك القيم الحضارية في الضمير المغاربي، وأن الخصوصيات القطرية كفيلة لو لمدة وجيزة أن تسدل ستائر الأنانية على رصيد التآخي والتناصر المدخر في الذاكرة الجماعية.

إن بناء المستقبل المغاربي المشترك مهمة ثقافية بالدرجة الأولى، لا تفنى في المشاريع الاقتصادية ولا تذوب في البرامج الاجتماعية، ولا تفرغها من جلال قدرها المواثيق الظرفية ولا الاحلاف المقاصدية. بل إن هذه الاحلاف وتلك البرامج والمشاريع تستمد رحيقها ومبرراتها من الموروث الثقافي المحمول في الضمائر والمتوارث بين الأجيال، والصامد على صروف المحن والأحقاب. لذلك فإن بناء المستقبل المغاربي المشترك محتاج أيضاً وبالخصوص إلى أجهزة ثقافية تعمل من جانبين:

أ ـ جانب التحصين لهذا الرصيد الحضاري وإثرائه بالتدبر والتقدم به على خطوط الإبداع التي انطلق منها، وذلك هو جانب الوفاء للذات وفاء انفتاح ورقي.

ب ـ أما الجانب الآخر المتصل به والمنطلق منه صوب المستقبل، فيقتضينا أن ندخل المعاصرة من حيث دخل أجدادنا لمعاصرة زمانهم أي من باب المساهمة المجدية في المعرفة والمشاركة في الفتوحات الفكرية.

ولتحقيق هاتين الغايتين الجليلتين اقترح انشاء:

خامساً: دار ابن خلدون للأبحاث الاجتماعية والسياسية

ويستجيب اختيار اسم ابن خلدون للمقتضيات التالية:

١ ـ هو مفكر مغاربي بالمعنى العريض نشأة وتفكيراً وممارسة علمية وسياسية.

٢ ـ هو واحد من عدد قليل من المفكرين العرب الذين جمعوا بين الفتوحات الفكرية الرائدة وبين المغامرات السياسية الجريئة.

٣ ـ هو المفكر الناقد البصير باختلالات الأنظمة السياسية في عصره من خلال التدبر والممارسة، ويظل الكثير من أدبياته السياسية والاجتماعية مطابقاً لعصرنا في تشخيص أوضاعنا المغاربية والعربية وفي وصف العلاج الممكن تطبيقه.

دار ابن خلدون مؤسسة مغاربية مشتركة تجمع بين الباحثين المغاربة في ميدان

علوم الاجتماع والسياسة والاقتصاد، وتكون بمثابة:

- بيت للخبرة يعهد اليها ببحث القضايا الكبرى للبناء الجهوي بين الأنظمة المغاربية، أسوة بالتجارب الوحدوية الكبرى في المجتمع المعاصر.

- جامعة حرة للتعارف والتعاون العلمي بين الشباب الجامعي في الجامعات المغاربية، يقوم بينهم التعاون العلمي على أساس الوفاء للثقافة المغاربية. بهذا الجهاز العلمي نقصد إلى أن نعيد للبناء المغاربي براءة الإصلاح الحضاري فيما ينبغي له من صفات الشمولية على جسور الترابط بين الماضي والمستقبل، وفيما لا غنى عنه من التواصل الوثيق بين المضامين الفكرية والثقافية وبين الأهداف النفعية ننطلق في بنائنا بزاد نفيس ولا نسافر من غير زاد، ونستأنف السير وإن تعطلت بنا قروناً، لا من فراغ وخواء.

أما الجهاز الثاني من غير الأجهزة الأربعة الأولى فيتمثل في:

سادساً: بنك مغاربي للمعلومات

يكون قسماً ملحقاً بالأمانة العامة، ويعمل على تجميع الرصيد الواجب من الاحصاءات ومن الدراسات القطاعية والعامة الخاصة بكل واحد من الأقطار المغاربية، ثم بالمجموعات الجهوية الكبرى كالسوق الأوروبية المشتركة والسوق الشرقية للمجموعة الاشتراكية، والمنطقة الاسكندنافية للتبادل الحر، والمجموعة الآسيوية المتكونة من حول اليابان، وغيرها.

وهذه المعلومات هي المادة الضرورية لكل بحث، وكل تصور مستقبلي على ذمة سلطات التعاون المغاربي، تعتمدها وتتقي بذلك الارتجال والغلط.

وليس هذا إلا مشروعاً قديماً فكرت فيه اللجنة الاستشارية القارة عام ١٩٧٢ وعهدت بدرسه إلى مركز الدراسات الصناعية بطنجة، فأحضر في الغرض عام ١٩٧٧ دراسة مطولة من إنجاز ثلة من الخبراء المغاربة إستعانوا بعدد قليل من خبراء منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. والدراسة موجودة في الملفات المودعة لدى وزارات الاقتصاد المغاربية من أعوام طويلة.

تلك هي الأجهزة الأساسية التي تتأكد الحاجة إلى عونها للخروج بالبناء المغاربي من سبل الإرتجال والهشاشة ولاقامته على أرضية التدبر العلمي والتشاور العريض، ولتحصينه من الإنتكاس والتعثر بسبب ما، لا بد أن ينشأ من خلافات ظرفية بين أقطار المغرب في وجهات النظر وفي تقدير المصالح القطرية، وفي الارتباطات النفعية وفي منعرجات الطريق الطويلة التي نسلكها معاً.

وما هذه المقترحات إلّا واحدة من التصورات الممكنة لإقامة نظام متماسك من الأجهزة تتقاسم بينها صلاحيات المبادرة والاختيارات الكبرى وصلاحيات الدرس والتمحيص وصلاحيات التنسيق والتنفيذ والمتابعة.

ولعله من المناسب تعزيز هذه المقترحات الهيكلية ببعض الملاحظات العامة توضيحاً للتوجه في تصورها، واحتياطاً من السلبيات التي جربتها الحكومات المغاربية فيما أنشأته من أجهزة سابقة.

الملاحظة الأولى تتعلق بما ينبغي أن يتوافر للأجهزة الجهوية من الاندماج والتلاحم في الادارات الوطنية، على مستويات القرار والمبادرة والتوجيه وعلى مستوى الدرس والبرمجة والتخطيط وعلى مستوى التنفيذ والمتابعة. فقد دلت التجربة على وجوب الابتعاد عن وضع الأجهزة المغاربية في منزلة إستشارية منعزلة عن هيكليات الإدارات الوطنية مهمشة في ميدان الدراسة معزولة عن ميادين التطبيق والمتابعة.

الملاحظة الثانية لا بد من العمل على تحقيق القدر المفيد من التوازن في كنه الأجهزة المغاربية بين اختصاصها بالقضايا الجهوية من جهة أولى وبين الترابط الوظيفي الوثيق بينها وبين الأجهزة الوطنية من جهة ثانية، وذلك بغية تحقيق غايتين أساسيتين:

ـ الغاية الأولى: جعل الأنشطة المغاربية لا تنعزل عن البرامج والمشاريع الوطنية لا في زمانية الابتكار والبرمجة والانجاز فتبقى الأولوية للمشاريع القطرية عند الادارات الوطنية وتتأخر المشاريع الجهوية في جدولة زمانية مرسلة؛ ولا تنعزل عنها في مراتب التصـور بحيث يكون البناء الوطني مشروعاً مركزياً وينزل البناء الجهوي إلى منزلة الهامشية والاستثناء والتأجيل.

ولا ينفصل عنها في التوجه والمحتوى، فلا تلبث أن تقوم بين المشاريع الجهوية وبين المشاريع الوطنية جدلية التقطع والانفصال والتضارب.

ـ أما الغاية الثانية: المطلوبة من وراء التوازن بين الاختصاصات الجهوية والقطرية فترمي إلى تحقيق درجة متنامية من الاندماج بين المشروع الوطني وبين المشروع الجهوي تبتدىء من نفي التضارب بينهما ومن محاولة التوفيق في المقاصد والتأكيد على أن المشروع الجهوي خادم للمشروع الوطني ومعزز لجانبه وموفر له إمكانات أوسع في الانتاج والتسويق وميسر له تحقيق درجة أعلى من الجدوى الآلية ومن الفاعلية الاقتصادية، ثم إن الغاية التي يسعى إليها هذا الاندماج في خاتمة المطاف هي امتصاص المشروع المغاربي للمشاريع الوطنية واحتوائها في نطاق وحدة اقتصادية منسقة.

الملاحظة الثالثة: تتعلق باختيار المسؤولين المرشحين للعمل على رأس الأجهزة

الجهوية المشتركة فمن المستحسن باعتبار الجدوى والفاعلية أن تكون لهم من فوق الدراية الفنية والكفاءة الادارية منزلة سياسية متميزة تؤهلهم لصلاحيات التعامل المثمر مع مختلف المسؤولين في الوزارات المختصة، وتنفي عن هذا التعامل الحرج والارتياب. ولهذه الغاية ينبغي أن يكون تعيين هؤلاء المسؤولين من صلاحيات المجلس الأعلى وحده، يختار الأمين العام والأمناء المساعدين، ويصادق على أعضاء المجلس التنفيذي. فيكون لكل واحد منهم، بفضل هذا التعيين، مرجع متميز في الأجهزة الحكومية يعينه على حمل المسؤوليات الصعبة التي يترشح لحملها. وغير خفي أن هؤلاء المسؤولين يشكلون صنفاً طريفاً بين الأصناف الادارية وذلك من جهتين: من جهة نوعية الصلاحيات الموكولة إلى كفاءتهم، وهي صلاحيات خارجة عن المألوف في العرف الاداري. ليست مشمولة لصلاحيات إدارية معهودة في برنامج جهاز محدد متميز باختصاصات قانونية، بل هي صلاحيات متداخلة مع أقسام الجهاز الحكومي ككل، قد تكون لها مع أقسام الجهاز نقاط التقاء وتوارد أو تكون لها مراكز افتراق ومفاضلة.

ثم إن طرافة هذا الصنف من المسؤولين الكبار في الأجهزة المغاربية متأتية من الملامح الواجب توافرها لدى كل واحد حتى يكون بفضلها مؤهلاً لنوعية هذه المهام المتميزة. ومن العسير إحصاء جدول شامل لهذه الملامح، لكن الذي يتبادر من بينها في التقدير الاجمالي هو شمولية النظرة والقدرة على التأليف بين الجوانب الفنية الخاصة بكل برنامج أو مشروع وبين الجوانب السياسية المهيمنة على المشاريع والبرامج كلها. وإني أخشى ألا يفهم المقصد من قولي إن أنا أقريت بأن أخص الملامح بالاعتبار عند اختيار المسؤولين المغاربيين الكبار تتعلق أساساً بكفاءة التصور وبالاقتدار الحي على التخيل. فهم ليسوا مهندسين أو خبراء في واحدة من الاختصاصات القطاعية يفعلون ما يؤمرون، ويدرسون ما يشار به عليهم. ذلك صنف متوافر بالملامح الفنية المطلوبة وبالاعداد الكافية في كل واحدة من الأجهزة الادارية. إنما الذي يفتقر اليه المشروع المغاربي هو التصور المستقبلي الابتداري والقفز إلى آفاق الممكن. والممكن متاح بلا حدود حاضر بلا انقطاع متسير بلا نضوب إذا كان في الأنفس ذبذبة تلتقط إشاراته وتدرك تأويله وتتناسق مع مقاصده في المجال اللطيف الذي يطوف به وجود الممكن ويتيسر فيه لقاؤه. أقف عند هذا الحد من «تخيّل الخيال» حتى لا يشذ بنا التحليل عن القصد.

الملاحظة الرابعة: تخص مفهوم الولاء عند هؤلاء المسؤولين، فما منهم أحد إلا وهو مواطن لقطر من الأقطار المغاربية يكنّ لوطنه مشاعر الولاء والاخلاص، ويعمل على رعاية مصالحه ويتجند للدفاع عنها. وهو إلى جانب ذلك مسؤول في مؤسسة جهوية، ليست كواحدة من المنظمات الدولية المختصة يعمل بها مقابل أجر ومنافع مادية. بل إن ترشحه لهذه المسؤولية لا يستند إلى ما له من كفاءة فنية وحدها، ولا فقط إلى ما كسبه من

خبرة إدارية. بل يستند أولاً وبالذات إلى مقدار معين من التعلق والاخلاص للمشروع الحضاري الذي تسعى إلى بنائه شعوب المغرب العربي، ويعتمد على اقتناع هذا المسؤول بأن ولاءه المغاربي شامل لولائه الوطني ومفض به إلى درجة أعلى من الترشيد والعقلانية، ومعمق في نفسه مشاعر الاخلاص والتجرد. من أجل ذلك كانت عملية اختيار الأمين العام ووزراء التعاون المغاربي وسائر المسؤولين الكبار في المؤسسات الجهوية عملية دقيقة تستوجب رعاية القدرات الفنية والمهارات المكتسبة بقدر ما تستوجب من جهة ثانية الاحتياط لحوافز الولاء والاخلاص. لقد كان للحكومات المغاربية ممثلون في المؤسسات المشتركة وبخاصة في اللجنة الاستشارية القارة. وكان هؤلاء موظفين في واحدة من أجهزة الحكومة بوطنهم. لهم فيها رتبة معينة وأقدمية معدودة وسلم أجور مضبوط. ومن حقهم الشرعي أن يطمعوا في تحسين منزلتهم الادارية، وأن يسعوا إلى ذلك القصد بالوسائل المتاحة. وبحكم هذا الانتساب الاداري كان الولاء الوطني هو السند الوحيد للعمل الجهوي في اللجنة، وكان هذا الولاء مقدماً في الممارسة على منطق الولاء للبناء المغاربي، ويدخل معه في تناقض مستمر. بحيث أصبح الاخلاص للبناء المغاربي محسوباً في التقدير بمعنى التنصل من الاخلاص للوطن والتنكر لمقاصده. ومن أجل ذلك المنطق تعفنت مساعي اللجنة الاستشارية وتلوثت مقاصدها، وتعرضت أحياناً كثيرة إلى التعثر والتعطيل، كلما ظهرت في العلاقات المغاربية غمامة أو نشأت خلافات.

الملاحظة الخامسة: ظلت المؤسسات المغاربية تعمل بقاعدة الاجماع في اتخاذ التوصيات والقرارات لا بقاعدة الأغلبية البسيطة ولا حتى بمبدأ الأغلبية الموصوفة (٣ على ٤ أو ٤ على ٥) وقد أدى ذلك الاختيار الاجرائي إلى عرقلة الكثير من مشاريع التعاون، رغم موافقة الأغلبية على إنجازها. حيث إن أي واحد من الأطراف المتفاوضين كان يملك حق الاجحاف بمصالح المجموعة الجهوية ـ بما فيها مصالح وطنية ـ بحكم ما يخوله قانون الاجماع من حق الاعتراض المعرقل للاتفاق والمعطل لنشاط المؤسسات.

وقد دلت الممارسات أن حصول الاجماع كان أمراً عسيراً، وان الاعتراض على المشاريع أياً كانت قد أصبح خطة سياسية لدى بعض البلدان. ولا شك أن الأقطار المغاربية كانت تتقدم بمشروع البناء الجهوي أشواطاً طيبة وأن المصاعب كانت تكون اليوم غير المصاعب لو وقع الاكتفاء بقاعدة الأغلبية على اعتبار أن المصلحة المقبولة من جانب الأغلبية مصلحة مشتركة لها منزلة الأولوية في الاعتبار، وأن الأمل يبقى مفتوحاً في التحاق الطرف المعترض.

لذلك يحسن الاستفادة من سلبيات التجربة على امتداد ربع القرن المنصرم،

والإتعاظ بتجارب المجموعات الجهوية القائمة بعصرنا وجوارنا، وإقامة المفاوضات بين المؤسسات المغاربية على أساس قانون الأغلبية البسيطة (٣ على ٤) أو الأغلبية الموصوفة (٣ على ٥). ثم إن لهذه المؤسسات مرجعاً للتحكيم والحسم لدى مجلس رؤساء الدول الذي يملك صلاحيات القرار الفصل.

القِسْمُ الثَّالِث

المغْرب الكَبير أمَام تحدِّيات المُعَاصَرَة

مقدمة

أقدمت الأنظمة المغاربية، منذ الاستقلال على بناء الدولة وأحكام مؤسساتها أو انشائها، وعلى استكمال السيادة وتنظيم وسائل الأمن. كما صرفت العناية إلى ترميم الاقتصاد وتطهيره قدر الامكان من مخلفات الاستعمار وبخاصة في ميدان الزراعة، وإلى التخفيف من قيود التبعية الضاغطة في ميادين المعاملات والتشغيل والاستثمار. ثم إن الأنظمة المغاربية بذلت في الوقت نفسه جهداً مباركاً في مجابهة حاجات التربية والتعليم ومتطلبات العلاج والصحة، مراهنة بذلك على قيمة الانسان واعتبارها منبع الثروة ومبعث التقدم.

وكانت الجهود بطبيعة الفترة التاريخية الأولى عرضة إلى نصيب من الارتجال في تصنيف الأولويات والاختيار بين الوسائل. وكانت تلك الجهود موصومة بنقص كبير في الكفاءات البشرية والادارية من حيث الإعداد والتصنيف الفني والخبرة، الأمر الذي جعل الكثير من التوجهات الانمائية ومن مشاريعنا الاقتصادية حصيلة الاستخدام التجاري لبيوت الخبرة وللمكاتب الاستشارية الأجنبية. وقد تطوعت الشعوب المغربية طيلة هذه المدة بجهود سخية للاعانة على استكمال أسباب السيادة وعلى ترسيخ أجهزة الدولة ووسائل التصرف الاقتصادي. وسلكت بلدان المغرب في هذه السبيل سياسات قطرية متعازلة، ورسمت لها اختيارات منفردة. وفي الوقت ذاته من أوائل الستينات كانت أجهزة التعاون المغاربي تجتهد في إعداد الدراسات القطاعية الرامية إلى استهلال السير في طريق التضامن والتناسق المفضية إلى الوحدة الاقتصادية.

وقد رأينا فيما سبق من فصول أن تلك السياسات والمحاولات الجادة لم تكن كفيلة ببلوغ الأهداف الاقتصادية ولا بحفظ السلّم المغربية ولا بضمان الاستقرار والطمأنينة لشعوب المنطقة. واتضح للنخب والقيادات المغربية أن السياسات الانمائية

القطرية، بعد ثلاثين عاماً من تواصل مخططاتها ومن تكاثف المجهودات الشعبية في حمل كلفتها، لم تثبت قدرتها على الوفاء بالحاجات الأساسية للجماهير المغاربية فيما يجب توفيره لها من كفاية غذائية متوازنة مطردة باطراد الطلب، ومن تشغيل مجدٍ للقوى العاملة المتزايدة في السوق، ومن توظيف نافع للكفاءات العلمية وللمهارات الفنية الحاصل تخريجها، بما حملت المجموعات الوطنية من انفاق على هذا التخريج. ولم تبلغ السياسات الوطنية المتعازلة مرتبة اللارجعة في فكّ قيود التبعية بالنسبة إلى الغرب في شتى مجالات الترويج لمحاصيلنا الزراعية ولسلعنا المعملية، ومجالات تمويل الاستثمارات لمشاريعنا، ومجالات استخدام التكنولوجيات الحديثة، بل حتى في مجالات التعليم في مدارسنا وكلياتنا، ومجالات توفير العمل للملايين من أبنائنا المرشحين للعمل. كما ان الاقتصادات الوطنية لم تتمكن من دخول مرحلة الاعتماد على النفس ومن تحقيق وتائر التنمية المطردة الشاملة. ولم تفلح السياسات القطرية في فك سطوة المظلات الدفاعية الأجنبية، ولا في تحسين منزلة الجهة في الحوار المتكافىء الكريم مع الكتل السياسية ولا مع المجموعات الاقتصادية الأجنبية.

ذلك هو اليوم مبلغنا من الانعتاق والكرامة، وتلك هي حصيلة مجهودنا من الازدهار والرقي. ولا يرجع إلى قلة في الموارد المتاحة قصور السياسات الوطنية عن أهدافها، ولا إلى فساد كبير في استعمال هذه الموارد أو إلى انحراف في تجنيد الطاقات البشرية المتوافرة. لكل واحد من هذه الأسباب نصيب ولا شك في تفسير ذلك القصور. وإنما يعزى فوق هذا وذاك إلى الحجم القطري وإلى النمط الاعتزالي في حدود السياسات الوطنية اللذين وقع عليهما الاختيار مجالاً لتسخير تلك الموارد ولتجنيد هذه الطاقات. فانصرفت العناية بسبب هذا الاختيار عن الأفق الجهوي الواسع، الضامن لجدوى الجهود، والكفيل ببلوغ الأهداف في أقوم سبيل وأيسر كلفة وأقصر أجل. ولم يؤخذ في الحساب بالقدر الواجب وزن التبعيات الأجنبية المحدقة ولا حجم الطلب الداخلي المتزايد، ولا ميزان الفاعليات الاقتصادية من حولنا. وذهب بنا الظن هنا وهناك أن تونس وحدها والجزائر على حدة والمغرب بمفرده وليبيا في أوساعها وموريتانيا قادرة أن تنجو من خناق تلك التبعيات وأن تبلغ إشباع هذه الحاجات. هذا يعوّل على نفطه ويباهي به، وذاك يعتد بثروته وغازه، وذلك بخامات الحديد وآخر بجودة فوسفاته وخامس بزيته وإطاراته. . . وبمجلة الأحوال الشخصية.

تجابه البلدان المغربية على أعتاب القرن الجديد مجموعة من التحديات الثقيلة قياساً على حاضر الأمة وعلى مستقبلها الماثل، تقتضي منها القدرة والفاعلية لتحقيق الأمن الغذائي، والتصنيع المجدي المسخر لاشباع الحاجات الأساسية للجماهير الشعبية، ولتوفير العمل المنتج للقوى العاملة وللكفاءات العلمية وللقدرات الفنية

والمهنية، ولضمان السكن اللائق والتعليم الشامل والعلاج والوقاية، والمشاركة المفتوحة للمواطن في القرارات الحاكمة في مصيره ومصير أبنائه. كما تقتضي تلك التحديات رعاية حرمة الذات البشرية وضمان الاطمئنان والأمن الكريم لشعوب المنطقة. وإن هذا المستقبل هو اليوم واقع حاصل يلح بثقله ويتداخل مع الحاضر في الجيل القائم برياض الأطفال وبالمدارس الابتدائية. وإن له من ذلك درجة كبرى من الالحاح والالزام ومرتبة عالية من الأولوية بين المسؤوليات المحمولة على كاهل الأنظمة السياسية والنخب الفكرية وبين الطموحات الساكنة في الضمير الجماعي لشعوب المنطقة. وإن إدراك جميع هاته الأهداف ومواجهة تلك التحديات والنهوض بهذه المسؤوليات، كل ذلك يقتضي انتهاج استراتيجية مغاربية لتنمية شاملة متناسقة متكاملة في المضمون والوسائل، يحفزها منطق الاعتماد الجماعي على النفس ويدعمها التضامن الاقليمي في رسم ملامح المشروع الحضاري وضبط الاختيارات المستقبلية وفي توظيف الموارد البشرية والطبيعية وترشيد استخدامها.

ولا حرج من التأكيد والالحاح على أن سلوك إستراتيجية مغاربية لتنمية جهوية شاملة أساسها الاعتماد الجماعي على النفس وقوامها حسن الظن بعضنا ببعض وعدتها الثقة في قدرتنا على انشاء التغيير الرشيد كل ذلك هو اليوم وغداً الاختيار الأمثل والنهج القويم الذي لا بديل عنه، بين يدي الأنظمة الحاكمة والأحزاب السياسية والتنظيمات الجماهيرية القائمة لتحقيق ما لم يزل يسعى إليه شعب المغرب العربي، في آفاق مختلفة وعلى دروب متفارقة متشعبة، من أهداف ومقاصد هي أولاً وآخراً أهداف مشتركة ومقاصد واحدة، أمام التحديات ذاتها، في ظل بيئة جغرافية واجتماعية وحضارية مشتركة.

الفَصْلُ الثّامِن
التحَدّيات الخَارجيّة

ينصرف الرأي غالباً، عند ذكر التحديات المسلطة على مجموعة بشرية إلى مضمونها الخارجي، فيما لهذه المجموعة بين غيرها من الأمم المعاصرة من منزلة وما تملكه من أسباب المنافسة، وما لها من حظوظ الفوز. ولا شك أن المجتمع المغاربي يواجه عدداً من التحديات الخارجية فيما بينه وبين الأمم المعاصرة من علاقات قائمة، كانت إلى عهد قريب علاقات هيمنة استعمارية وإجحاف بالحقوق وإنكار للوجود الدولي وسطو على المكاسب. وكان من أوكد الواجبات على المجتمع المغاربي، غداة الاستقلال، الاجتهاد في تغيير هذا النوع من العلاقات المجحفة: إثباتاً للكيان الدولي وتأكيداً لشرعية السيادة، واسترجاعاً لزمام القرار السياسي، وذوداً عن المكاسب وحرمة الوطن. وقد تمكنت القيادات الوطنية من تحقيق النصيب الكبير من هذه الأهداف الجليلة وأصبحت لكل واحدة من الدول المغاربية ذاتيتها الدولية وسيادتها الوطنية وحرمتها الترابية وسكتها الخاصة بالدرهم والدينار واسترجعت أراضيها الزراعية من أيدي المعمرين، وانصرفت إلى بناء الاقتصاد وتجديد نوعية العلاقات التجارية والمالية مع الخارج.

أولاً: الكفاية الغذائية

ولكن نسيج التبعيات المتبقية عن فترة الاستعمار لا يزال مسدولاً على انشاء المبادرة الوطنية مانعاً لحرية القرار، معرقلاً لجهودنا الإنمائية. ولا يزال المجتمع المغاربي يعاني من هذه التبعيات أصنافاً عديدة في مختلف الميادين الأمنية والثقافية والاقتصادية، لها انعكاسات سلبية في ميدان ممارسة السيادة وعلى مستوى القرار السياسي. وقد رأينا أن أوزار التبعيات تثقل كاهل الجهة في ميزان الكفاية الغذائية بين

الانتاج الداخلي وبين الاستهلاك. ولا تزال جهتنا بعيدة عن تحقيق الكفاية الغذائية، رغم التقدم الملحوظ في الانتاج الزراعي في مدة الخطط الانمائية القطرية. ولا نزال نستورد حوالى نصف حاجاتنا من الحبوب ومن اللحوم والألبان والزيوت، وننفق على هذا الاستيراد نصيباً مهماً من مواردنا من العملة. ولا شك أن ارتفاع الطلب الداخلي وتحسنه في النوعية نتيجة لتزايد عدد السكان ولارتفاع مستويات الدخل العائلي يفسران حصول العجز في الميزان الغذائي رغم تحسن الإنتاج. ومن المتوقع أن يتفاقم الطلب الغذائي في المحاصيل الأساسية على أفق عام ٢٠٠٠ عندما يقارب عدد السكان مائة مليون. فهل أن الانتاج الزراعي لتلك المحاصيل الاساسية سيبلغ درجة من الارتفاع تعادل ارتفاع الطلب، أم أن هوة العجز ستزداد عمقاً، وتتفاقم التبعية الغذائية لمجتمع المائة مليون عام ٢٠٠٠ ولمجتمع المائة والتسعين مليوناً عام ٢٠٢٥ . ذلك هو التحدي الأكبر للمجموعة المغاربية بأسرها. وينطوي على نوع ثان من التحديات تتفاقم به التبعية المغاربية بالنسبة إلى الخارج. وتلك هي تحديات الأمن والاستقرار وقد دلت الأحداث التي حصلت بأوطاننا في العشرية الماضية وفي فواتح هذه العشرية أن الأمن الداخلي في المجتمع المغاربي هو قضية خبز. ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن الغذائي، وأن الدولة التي تملك زمام التجارة العالمية في الحبوب هي التي تملك أمضى الأسلحة للتصرف في الأمن الداخلي لدول التبعية الغذائية وأقوى وسائل للتفاوض في العلاقات الخارجية. وهكذا تتأكد العلاقة الوثيقة بين الكفاية الغذائية وبين الأمن الداخلي، وبين هذا الأمن وبين وسائل الممارسة للسيادة، إذ لا سيادة مع الجوع ومع العجز عن توفير الخبز.

ثانياً: الدفاع والأمن

وما دمنا نذكر الأمن الداخلي فما بالنا نسكت عن قضية الدفاع المغاربي ووسائل الذود عن حرمة الأوطان، وما تنطوي عليه من تحديات كبرى، وما تتصف به أوضاعنا الأمنية من تبعية مجحفة في هذا الميدان. فقد أنفقت المجموعة المغاربية من أموالها القليلة على مر السنين مبالغ طائلة، ولا تزال تنفق مثلها في كل عام لشراء الدبابات والطائرات والحاملات والبنادق وحتى الخراطيش وبدلات الجنود والضباط. ويمثل هذا الانفاق في الميزان العمومي نسبة تزيد عشر مرات على ما ينفق في البحث العلمي والتأهيل التكنولوجي. وتتكدس في أوطاننا جبال من الحدائد البالية ويستريح منها صانعوها، وقد تجاوزتها الكشوفات الجديدة وأصابها الاندثار الفني. ولا حاجة لنا أن نؤكد أن هذه الأسلحة لا يندرج استعمالها أو التهديد بها إلاّ في الأفق المغاربي، بين الأجوار والأشقاء. وإن لا وزن لها ولا فاعلية في وجه الأعداء من الخارج. ومن أجل هذا اليقين المشترك بين القيادات المغاربية السياسية والعسكرية لجأ كل بلد إلى اتخاذ «مظلات دفاعية» أجنبية، شرقية أو غربية، تبيعه الأسلحة وتضمن له حرمته الترابية من

كل عدوان. وقد دلت التجربة من بعض الحالات الحاصلة في الأعوام الأخيرة أن المظلات لم تنفتح فوق الرؤوس عندما سقطت على هذه الرؤوس قنابل العدوان الاسرائيلي، وأن الاستخبارات الجوية والبحرية قد لعبت دورها لفائدة العدوان وليس لحماية المستظلين. ذلك نوع خطير من التحدي الأجنبي، نستيقنه جميعاً، ونعلم بوضوح انعدام الفاعلية لحدائد جيوشنا الوطنية، إلا لمواجهة بعضنا البعض، ونعلم بالوضوح نفسه فداحة الخسارة التي نتكبدها في سبيل هذه الحدائد البالية. وإنه لا أمن لأوطاننا إلا في نطاق خطة دفاعية مغاربية، تقوم على توحيد صارم بين القوات العسكرية وبين القيادات ووسائل الدفاع. والصرامة صفة متأكدة من هذا الباب تنطلق من شرط واجب متأكد أيضاً هو شرط الثقة المغاربية بعضنا في بعض والتصالح الصادق حاضراً ومستقبلاً، والنزول عند قانون الاحتكام السلمي بين قياداتنا فيما لا مناص أن ينشأ بيننا من خلاف. فلا أمن لأوطاننا إلا ما نصنعه بأيدينا ونعوّل فيه على أنفسنا، ونبنيه بحديد التضامن الداخلي وبحوافز الثقة والتناصر؛ لا أمن إلا على جبهة مغاربية واحدة، ولا اطمئنان إلا في مجتمع متناصر بالتضامن ومتسلح بالثقة.

علينا جميعاً وبأقدار متفاوتة أن نجابه ألواناً أخرى من تحديات التنمية، لا حاجة لنا بالإطناب فيها، منها تحديات الاستثمارات وتمويلها. وتدل المستويات الثقيلة التي بلغتها البلدان المغاربية في التداين الخارجي مدى ضغط التبعية المالية. وتدل الأدبيات الاقتصادية أن أخسر أنواع التداين هو الذي يكون مصروفاً لإشباع حاجات الاستهلاك الجاري للسلع غير المتجددة. ويكون التداين لشراء الحبوب أو غيرها من حاجات القوت في طليعة الجدول. ولا أعتقد أن للشعوب المغاربية في ميدان التوفير طاقة أعلى من الطاقة التي حققتها في هذا الميدان. ولا أن لها قدرة أكبر على التقشف اللهم إلا في شرائح معدودة من ذوي الدخول العالية. بل إن الضغط الجبائي قد بلغ في بعض أوطاننا نسبة مرهقة، قد يترتب عليها انعكاس سلبي على مستويات الانتاج تبعاً لتقلص القدرة الشرائية.

ثالثاً: المبادلات التجارية والاستثمار

إن التبعية التجارية هي في هذا الميدان الاقتصادي من بين التحديات الخارجية المزمنة، ويتضح ذلك في ضوء نوعين من المقاييس: **أولهما** ضعف المبادلات التجارية المغاربية قياساً على أحجامها ومقاديرها مع الأسواق الخارجية. إذ لا تزيد هذه المبادلات الجهوية على الأفق المغاربي على ثلاثة أو أربعة بالمائة، في حين أنها ترتفع إلى خمسين أو ستين بالمائة مع مجموعة السوق الأوروبية المشتركة. ومن المتوقع أن تتأزم هذه المبادلات التجارية بعد انضمام دول جديدة إلى هذه المجموعة وأن يصيب الكساد عدداً

من السلع الصناعية ومن المحاصيل الزراعية المغاربية التي كانت مروجة في السوق الأوروبية وأن تتقلص إمكانات استيعاب هذه السوق للفائض السنوي من العمالة المغاربية المرشحة للعمل. وليس لدى السلط المغاربية من حجة كبيرة في مفاوضاتها مع سلطة المجموعة الأوروبية، وذلك لأمرين اثنين أولهما أن السلط المغاربية تدخل هذه المفاوضات وهي مقسمة متنافسة أمام طرف متضامن متوحد؛ وثانيهما أن وزن المعاملات التجارية المغاربية في جملة المبادلات التجارية الأوروبية لا يزيد على اثنين بالمائة. وهي نسبة قليلة لا تخول المتفاوضين المغاربيين أن يرفعوا أصواتهم أو أن يبالغوا في طلباتهم بين يدي مفاوضيهم الأوروبيين. الخاصية الثانية من خصائص التحديات في باب المبادلات التجارية تترتب عن المنزلة الثقيلة التي يحتلها نصيب التجارة في الناتج الاجمالي الداخلي لكل واحد من الاقتصادات المغربية، والتطور السلبي الذي لحق هذا النصيب في العشريتين من الستينات والسبعينات. فقد كانت التجارة تمثل في الستينات ربع قيمة الناتج الاجمالي تقريباً بالنسبة إلى الجزائر وأقل من الخمس في المغرب الأقصى وتونس، وتمثل أربعين في المائة بالنسبة إلى الناتج في ليبيا وموريتانيا. ثم ارتفعت هذه النسب إلى النصف وزادت في أواخر العقد المنصرم بالنسبة إلى الجزائر وليبيا وإلى ما يقارب الثلث في المغرب وتونس. وهذا يعني أن الناتج الاجمالي الذي هو جملة موارد المجموعة الوطنية متوقف على حصيلة التجارة الخارجية في نسبة مشطة من قيمته. وان هذه القيمة متوقفة على قرارات اقتصادية وسياسية هي في تصرف سلطة أجنبية. وفي ذلك مظهر خطير من مظاهر الهشاشة الاقتصادية.

الذي يحسن التأكيد عليه في سياسة المبادلات التجارية المغاربية أن مجال توسيعها وتعظيم أحجامها وقيمتها مجال واسع وحقيقي. وان بين الاقتصادات الوطنية، حتى ولو بقيت معتصمة بحدود السيادة القطرية، إمكانات حقيقية لتكثيف مبادلاتها وتنويعها. ويتوقف ذلك على أمور عديدة نذكر منها الشروط التالية:

- ألا نرفض العجز لفائدة الأجوار وألا نشترط أن تكون المبادلات متكافئة دوماً في فائدة كل بلد. وهو أمر يتعذر حصوله على خط مطرد وعلى نسق واحد بين أربعة أو خمسة بلدان.

- ألا نبالغ في شرط مغربية المنشأ وغالبية القيمة المضافة في حق السلع المرشحة للتبادل بين بلد وأجواره، ولا نرفض التعامل بسلع من مؤسسة أجنبية المأتى أو برأس مال ليس حاصلاً على الأغلبية المغاربية.

- عدم الخلط بين الاندماج الصناعي وبين التعاون التجاري وركوب مركب الشطط في اشتراط أن يكون التعاون التجاري مترتباً عن سياسة تصنيعية بمنطق الإندماج

الصناعي نتيجة إدخال أكبر نسبة من الخامات المغربية أو توظيف أعلى نسبة من رأس المال الوطني.

ـ الطابع السياسي: فمن المعلوم أن انشاء المبادلات التجارية وضبط احجامها هو قرار سياسي في أصله ومنطلقه. ولكن اطراد هذه المبادلات واستمرارها لا ينبغي أن يتبع خط العلاقات السياسية. والواقع المشهود أن المبادلات المغاربية تنشأ وتتعطل ثم تستأنف، فتقوى أو تضعف تبعاً لنوعية العلاقات السياسية وما يصيب هذه العلاقات من صروف. ذلك ما ينعته السيد عبد الحميد ابراهيمي الذي نقتبس منه هذه الحقائق باسم «مبادلات مزاجية سياسية»[1].

ويشهد ضعف المبادلات التجارية بين بلدان المغرب وقلة تنوعها واختلال موازينها بحسب الظروف السياسية على ضعف درجة الانسجام الجهوي في ميدان الاقتصاد، وعلى استمرار التبعية التجارية مع الخارج وبخاصة مع مجموعة السوق الأوروبية. وإنّ لنا في توسيع هذه المبادلات والرفع من قيمتها وأحجامها بديلاً من البدائل الممكنة لتعويض الخسارة المترتبة عن تقلص مرتبة منتوجاتنا في السوق الأوروبية، ومجالاً للتعاون التجاري والصناعي لاكتشاف أسواق جديدة.

---

(١) Abdel Hamid Brahimi, *Dimensions et perspectives du monde arabe* (Paris: Economica, 1978).

الفصل التاسع
التحديات الداخلية

تجابه المجموعة المغاربية صنوفاً من التحديات تتوزع بين قطاعات مختلفة في إلحاحها وثقلها على مراتب متعددة، منها تحديات خارجية اخترنا التركيز فيها على تبعيات الغذاء والأمن وتبعيات تمويل الاستثمار والمبادلات التجارية.

ولا شك أن جهتنا تعاني، إلى جانب ذلك، ألواناً أخرى من التبعيات وتجابه تحديات ثقيلة في ميادين معرفية وفكرية ينصرف التركيز فيها عادة على التبعية التكنولوجية، وفي ميادين ثقافية يختزل منها ميدان الإعلام، وينطبع اعتبار هذه التبعية بطابع العلاقات الخارجية وإن كان لا يمكن حصرها في هذا الطابع.

أولاً: التطبيقات التكنولوجية

لا شك أن التقدم الغربي في فتوحات المعرفة يبرز بصورة أوكد وأدعى إلى الانبهار في ميدان التطبيقات التكنولوجية، وأن الأخذ بناصية هذه التطبيقات أصبح من أسباب الفاعلية الاقتصادية، ومن عوامل القوة العسكرية والوزن السياسي. إن الشعور بالتخلف في مجموعات العالم الثالث يتغذى كثيراً من مراتب السبق الذي أحرزه غيرنا في ميدان التطبيقات التكنولوجية. وإن محاولة الالتحاق بركب الحضارة تعني عند الكثير من النخب السياسية، وفي السواد الأعظم من شعوبنا، أن نأخذ بنصيبنا من التطبيقات التكنولوجية. من أجل ذلك اقترنت أنماط التنمية الإقتصادية، وبصورة خاصة في ميدان التصنيع، بشرط تحويل التكنولوجيا من العالم المتقدم، وشاع عندنا اللجوء إلى المشاريع الصناعية التي نستوردها مكتملة في التجهيزات التكنولوجية، «المفتاح في اليد»، كما تُترجم باللسان الفرنسي. ثم اتضح لنا ولغيرنا من مستوردي التجهيزات الصناعية أن من أنواع التكنولوجيات الحديثة ما لا يتناسب مع سياساتنا الوطنية في ميدان توظيف القوى العاملة، ولا مع مستويات التأهيل الفني الذي يتخرج عليه شبابنا ولا مع

وتائر ما تعودنا عليه في الانتاج. فشاع وجوب التعويل على تكنولوجيات وسيطة متناسبة مع معظم هذه المقتضيات. من أجل ذلك تصنفت التطبيقات التكنولوجية إلى أصناف عالية تتناسب وأعلى المراتب في التقدم والبحث العلمي وفي تخريج الكفاءات، وإلى تكنولوجيات متوسطة هي أنسب بالمجتمعات التي لم تبلغ مثل هاتيك المراتب، أصبحت تعرف بتكنولوجيات الفقراء.

ما نريد أن نستخلصه في هذا الباب أمران: أولهما أن التقدم في التطبيقات التكنولوجية نتيجة للتقدم في ميدان البحث العلمي وحصيلة بارزة للفتوحات الفكرية في مختلف ميادين المعرفة. ولا يجوز أن نبني سياسة قطرية أو جهوية للتأهيل التكنولوجي دون الاقدام في الوقت نفسه على مراجعة سياساتنا التربوية مراجعة جذرية، يكون فيها للبحث العلمي في مختلف المراتب النظرية والتطبيقية منزلة مفضلة ترتبط ارتباطاً عضوياً بمهام التدريس الجامعي وارتباطاً وظيفياً بالنشاط الاقتصادي، ونخصص لهذا البحث من الانفاق العمومي عشرة أمثال ما نخصصه له اليوم من أموال. وهذا يتعلق بتحديات من جنس داخلي نملك في انشائه القدرة على التغيير والمبادرة، ولا يتوقف مسعانا إلا على إرادتنا وعزمنا.

الأمر الثاني هو أن تأهيل التكنولوجيا مجهود طويل النفس ثقيل الكلفة يستوجب تكثيف الروابط على الصعيد العلمي بين مهام التدريس ومهام البحث، وعلى الصعيد الإقتصادي بين مخابر البحث ومؤسسات الانتاج. وإن انشاء المخابر وتجهيزها يتطلب، فوق المجهود المالي، توظيف فرق متكاملة من أصحاب الكفاءات العلمية ومن ذوي الخبرات المهنية. ولا شك أن انشاء مثل هذه السياسة على الصعيد الجهوي العريض أدعى إلى تحقيق درجات كافية من الفاعلية العلمية ومن جدوى الاستثمارات الثقيلة. وإن لنا فيما بلغه اليابان أسوة محفزة، ومثلاً مشجعاً فيما حققته دويلات الجوار الياباني المعروفة باسم «التنينات الأربعة» وهي كوريا الجنوبية وسايغون وهونغ كونغ وتايوان، كلها جابهت تحديات الغرب في ميدان السبق التكنولوجي، وبلغت في الأخذ بناصيته بعد ربع قرن من المجهودات الفذة مبلغاً مشهوداً. ولا شيء يمنع شعوب الأطلس المغاربي من أن تبلغ مثل هاته المراتب المتقدمة، وأن تجابه التحديات التكنولوجية بنجاح.

ثانياً: الاتقان في العمل

لعل ذلك يتوقف بالدرجة الأولى على نوع آخر من التحديات لها في الميزان ثقل أكبر وأبلغ من ثقل الوسائل المالية أو البرامج العلمية. ذلك هو تحدي الاتقان في العمل. ولا بد من الاقرار بأن ممارسات العمل في أوطاننا تتسم بالفتور والتراخي، وأن

مراتب الاتقان لا تخرج من الوتائر الضعيفة، وأننا لا نملك عبقرية الجهد فيما نأتيه من أعمال، ولا تحركنا حوافز قوية للاخلاص في أدائها. ولا نصون سلوكنا من الاستخفاف بالوقت وتبذير ساعاته. أكبر تحديات المعاصرة، فيما نرومه من بناء حضاري، يقتضينا أن نؤسس للجهد في أنفسنا منزلة خاصة، وأن نجعل من إتيان العمل فريضة علينا تجاه أنفسنا وفي حق أوطاننا. ذلك هو ركن البناء ووسيلته الفذة. وبالعمل قبل المال وقبل الوسائل التكنولوجية يستطيع مجتمعنا أن يفك أغلال التبعية الاقتصادية وأن ينمي الثروة، وأن يدخل إلى المعاصرة من بابها العريض، باب الاجتهاد والالتزام والمبادرة.

ثالثاً: التنمية الشاملة

المجتمع المغاربي معرّض لتعميق التبعية وللمزيد من التأخر عن الركب إذا لم يغير نظرته للتنمية فيما تقوم عليه من دعامة المعرفة والإبتكار. سيشهد القرن المقبل، حسبما كتبه المهدي المنجرة، «انتقال المجتمع الانساني من حضارة الانتاج إلى حضارة المعرفة، تمثل فيها المعلومات المعرفية والبنوك الاعلامية المقاييس الكبرى لرأس المال بدلاً من مقاييس الذهب والأرصدة المالية».

لم تزل أقطارنا تولي الخطى في سبيل التنمية القطرية حسب خطط موقوتة. وقد حققت هذه المجهودات نتائج ايجابية في ميادين مختلفة فأنشأت نسيجاً من الصناعات الوطنية في ميادين المنسوجات والتعدين، ومواد البناء وتحويل المحاصيل الغذائية، وفي باب الصناعات الكيميائية والأسمدة، والتركيب الهندسي، ورفعت من قدرة الانتاج الزراعي بما أنشأته من سدود وما استصلحته من أرض لمنع انجرافات الأديم، وبما أعانت عليه من توطين المكننة الزراعية واستعمال الأسمدة والمبيدات الكيميائية، وعملت على توسيع العمل وتنظيمه، فخففت بذلك من حدة البطالة ومن ضغوط الطلب على سوق العمل، ونظمت مسالك الهجرة العمالية إلى أوروبا بعد أن كانت هجرة إرتجالية أو مبيتة من جانب رأس المال الغربي. وهل حققت المجهودات الوطنية نتائج أفضل وأبرز مما حققته في ميدان العناية بالانسان تربية وتعليماً ووقاية وعلاجاً. وقد بلغ الإنفاق على هذه القطاعات نسباً عالية لم يسبق للمجموعات الوطنية أن جادت بمثلها من قبل... ذلك من أبرز حصاد المجهود الانمائي في الأقطار المغربية من بداية العقد السادس.

ولكنها كانت تنمية عرجاء قصرت دون الوفاء بالحاجات الأساسية لعامة السكان وزادت في ثقل الارتباطات بالخارج وبخاصة مع المجموعة الأوروبية. ولم تبلغ إلى ما سماه سمير أمين «فك الارتباط» بالنظام العالمي المهيمن من المركز على اقتصادات الهوامش والحواشي. ذلك أن الاقتصار في سياسة التنمية على هذا النمط الغربي

الليبرالي أو على ذلك النمط الشرقي هو المأخذ الأول والسبب الكبير فيما منيت به التجارب المغربية من قصور. ويقوم منطق التقليد هذا على اعتبار أن التنمية عملية إقتصادية هندسية ترمي إلى النمو الكمي وإلى تحقيق نسبة عالية من نسب الزيادة في الناتج الاجمالي المحلي. وإن هدفها الأسمى بالنسبة إلى المجموعات البشرية هو إدراك أسلوب العيش الغربي وتقليده في وتائر الاستهلاك والتبذير. وإن لهذه التنمية سبيلاً واحدة ميسورة هي السبيل ذاتها التي سارت عليها الأمم الغربية أو الشرقية حسب مراحل موصوفة وفي آجال مقدرة، ذلك سلوك من مخلفات عقلية المغلوب «المولع دوماً بتقليد الغالب»، كما قال ابن خلدون. وهو غلط في التقدير إذ إن «الانسان لا يعيش بالناتج الاجمالي فقط» كما قال راوول بريبتش. وليس من الثابت أن العامل المغربي في معامل «رونو» بفرنسا هو رجل متطور وسعيد لمجرد أن دخله أصبح «يزيد على دخل قريته بأسرها. بل العكس هو الأرجح فهو رجل مستعبد مقطوع الصلة يأخذ كفايته من القوت ويملأ بالشغل نهاره أوليله ولكن تنقصه حاجيات أساسية أخرى لم تشبع وهي التجذر في بيئته اللغوية والحضارية»[1].

تلك إذاً تنمية عرجاء قصرت دون إشباع ضرورات البقاء وأهملت في الانسان ضرورات أخرى بالمنزلة نفسها من الأهمية. وما ذلك إلا نتيجة مباشرة لتقليد الأنماط الأجنبية، إذ إن التقليد في أساسه إستقالة فكرية من جانب المقلد واستكانة في السلوك. «والتنمية تستعار ـ وإنما هي في الأساس عملية إبداع»، و«التنمية الشاملة عملية تطور تضرب جذورها في كل جوانب الحياة وتفضي إلى مولد حضارة جديدة أو مرحلة جديدة من مراحل التطور الحضاري، بكل ما يميزها من قيم وعادات وسلوك وأساليب انتاج وأوضاع اجتماعية، ونظم سياسية وتقدم علمي وتجدد أدبي وفني...»[2].

ولا سبيل إلى تحقيق الأهداف الكمية والنوعية، ومقاصد البقاء والرقي مع المقاصد الحضارية إلا في نطاق تنمية شاملة تتخذ من الأفق الجهوي مجال انتشارها ومن بناء فضاء التضامن والتناصر عدتها. فليس بإمكان أي واحد من الأقطار المغاربية أن يصل مراتب التنمية الشاملة بمفرده على انفصال، مهما بلغت موارده وإمكاناته. لأن هذه التنمية هي بالأساس عملية إبداع حضاري، قوامها الاعتماد الجماعي على النفس، ونحن في هذا الجناح الغربي من الأمة العربية مجتمع أسس على التشارك في القيم وعلى التشابه في الملامح والصفات، وصهرتنا على مرّ العقود والأعوام بلايا واحدة ومحن متزامنة، ونقبل اليوم على مجابهة تحديات واحدة في أفق مستقبلي مشترك. والخيار الحقيقي الوحيد بين أيدينا، كما يقول اسماعيل صبري عبد الله «ليس بين التنمية القطرية والتنمية القومية انما هو بين تكامل التبعية مع الغرب الرأسمالي وتكامل التكافؤ بين الأقطار العربية».

---

(١) موريس قريناي، **العالم الثالث**.

(٢) اسماعيل صبري عبد الله، «العرب بين التنمية القطرية والتنمية القومية،» **المستقبل العربي**، السنة ١، العدد ٣ (ايلول/ سبتمبر ١٩٧٨).

الفصل العاشر
الحجم الأمثل للإنشاء والتنمية

تقوم سياسة التنمية الوطنية على جدلية الادماج والمطابقة. ونعني بهذا انها تنطلق من التسليم بثلاث مقدمات تنزلها منزلة الحقائق الثابتة، وما هي دائماً بحقائق، ولا هي بديهيات ثابتة. **المقدمة الأولى** تسلّم بأن الفضاء الوطني داخل الحدود القطرية هو الفضاء الوحيد لممارسات السيادة، والمجال الأول لاثبات الهوية وللتمتع بالأمن السياسي. وتقوم ضروب التبعيات المضروبة على أوطاننا شاهداً على أن ممارساتنا للسيادة في حدود الجغرافيا الوطنية هي ممارسة مشوشة محدودة، تجعل القرارات السياسية الداخلية متوقفة على عوامل ليس في قدرتنا السيطرة عليها دائماً. وقد تبين لنا من تجاربنا المختلفة أن الأمن الوطني السياسي والدفاعي ليست وسائله جميعها بملكنا ولا شروطه متوافرة لدينا في ميادين أساسية كالغذاء والسلاح والتطبيقات التكنولوجية؛ **المقدمة الثانية** في جدلية المطابقة التي تعتمدها سياسة التنمية هي التسليم بأن الفضاء الاقتصادي متطابق مع الفضاء السياسي الوطني ومشمول فيه. ويترتب عن ذلك أن القرارات الاقتصادية هي في الأساس قرارات سياسية ولا شيء وراءها. وتشهد تجاربنا الاقتصادية أن المنشآت الكبرى والقطاعات الأساسية تفيض على الفضاء الوطني، ومن شأنها أن تتجاوز حدوده وتنتظم في فضاء أوسع. فالمنتوجات الكبرى كالنفط والغاز والفوسفات وخامات المعادن، والمنشآت الكبرى في الصناعات الكيميائية والأقطاب الانمائية، كلها ذات مقاييس فوق ـ وطنية في احجام انتاجها وفي متطلبات ترويجها. ولنا في التطبيقات التكنولوجية شاهد آخر على ما بين الفضاء الوطني والفضاء الاقتصادي من التفاوت ومن ضعف التطابق الجغرافي.

المقدمة الثالثة لمنطق الادماج والمطابقة تقوم على التسليم بأن الفضاء الوطني هو المتسع الأضمن لاستغلال الموارد الاستغلال الأمثل ولتوظيف الكفاءات. وما منيت به

سياساتنا الإنمائية من انحطاط مراتب الجدوى ومن القصور عن الوفاء بالحاجات، إنما يعزى إلى الشطط في الأخذ بمنطق الوطنية الاقتصادية. فلا جدال في أن أحسن الميادين المتاحة للنشاط الاقتصادي هو ميدان الحاجات الوطنية، وتبعاً لذلك فإن انشاء المشاريع الانتاجية لاشباع هذه الحاجات حيث يتكثف الطلب هو أجدى وأقرب من احلالها في أفق خارجي. ولكن ذلك ليس دائماً منطقاً ممكن التطبيق، ولا سياسة سليمة ينبغي اعتمادها في كل الحالات. فليس الانغلاق الوطني سبيلاً للفاعلية الاقتصادية.

إن اندراج الاقتصادات القطرية في الأفق الجهوي خير لها من أن تنشط منعزلة في حدود السيادة الوطنية. ومنافع هذا الانفتاح واضحة في باب المفاوضات السياسية وفي ميدان جدوى الانتاج والترويج. ولكن طرائق تحقيقه لا تزال محلاً للاجتهادات ومدعاة للتباين. فنحن إزاء اقتصادات وطنية متهيكلة بدرجات متفاوتة من الأحكام وعلى أنساق مختلفة من الترابط بين القطاعات. فكيف ننتقل بهذه الاقتصادات من الأفق الوطني المحدود إلى الأفق الجهوي العريض، وبأي طريقة نخرجها من منطق العزلة ونجعلها تستجيب في واقع نشاطها لمنطق التعاون والتناسق؟

لم يزل يهيمن على هذه الاشكالية المنطق الجغرافي الداعي إلى الخروج من جغرافية السيادة والأمن والقرار السياسي للانفتاح على فضاء التضامن الجهوي، عن طريق فتح الحدود وتسطيح الحواجز وإزالتها بالتدريج. فهو منطق التوسيع للجغرافيات الوطنية وتجاوز حدودها لانشاء جغرافيا جهوية. ينطبق ذلك على المبادلات التجارية بصورة خاصة.

إن طريقة الاضافة العددية بين وحدات الانتاج، بخاصة في ميدان الصناعة، هي الطريقة الثانية المتوخاة لبناء الفضاء الاقتصادي المغاربي. وتقوم على انشاء علاقات الترابط بين المؤسسات والقطاعات القائمة لتبادل السلع الملحقة والخدمات والتطبيقات التكنولوجية. وتبقى هذه المؤسسة بمكانها من الاقتصاد الوطني وبما لها فيه من دور وروابط تتعامل مع مؤسسات «أجنبية» بمنطق الأفضلية. ولا جدال أن لهذا التعامل انعكاسات عديدة في باب الجدوى والتشغيل، ولكن هذا المنطق لا يدخل تغييراً هيكلياً على توازن الاقتصاد الوطني.

ولا يسمح بذلك إلا تغيير المنطق الباطن والدعامة الهيكلية التي ترتكز عليها الاقتصادات الوطنية. وندرك ذلك إذا توخينا طريقة أخرى تقوم على اخراج أقطاب التنمية والقطاعات الأساسية الكبرى من مجالات الاقتصادات الوطنية، وهي أقطاب وقطاعات تنشط بطبيعتها في أفق أوسع من الأفق الوطني. نعزل هذه المراكز الكبرى عن محطات الاقتصادات الوطنية، وننزع عنها صفتها الوطنية هذه، ونستبدلها بالصفة

الوظيفية، ويتأسس الترابط بينها وبين المؤسسات الإنتاجية، على أساس وظيفي لا على أساس الانتساب الوطني. إذ إن الاقتصاد الوطني قوامه الروابط التاريخية بين مجموعة بشرية وبين رقعة ترابية في ظل مخزون حاضري مشترك وتنظيم سياسي واحد. أما الاقتصاد الوظيفي فيقوم على الترابط بين جملة من الخصائص الوظيفية الكبرى مثل انتاج الخامات والمواد الأولية، واستغلال موارد الطاقة، وتوظيف الكفاءات والقوى العاملة، ومدّ شبكة المواصلات وتسييرها. كل ذلك بعنوان تحقيق القدر الأوفى من المصالح والمنافع المشتركة لفائدة مجموعة بشرية موصوفة.

لا يتضارب هذا التنظيم الوظيفي لاقتصاد مغاربي مشترك مع الاقتصادات الوطنية، ولا يعوقها عن التطور. بل إنه كفيل بأن يدخل جانباً أساسياً من الترشيد في توزيع الأدوار، وفي بناء الحجم الأمثل للتنمية المغاربية الشاملة دون تعطيل لما حققته الاقتصادات الوطنية أو ادبار عن تواصل المجهودات الانمائية الجارية. بل إن العدد الكبير من الانجازات الصناعية القائمة في جهتنا لا تجد في حجم الاقتصاد الوطني المجال الكافي لنشاطها، ولا ضمان الفاعلية. فقد دفعتنا «الوطنية الاقتصادية» إلى اختيار أحجام عملاقية تنطق بالعظمة والقوة أكثر مما تتناسب والبيئة، وضربنا لهذه المؤسسات أهدافاً كمية تبلغ أضعاف الحاجات الداخلية ولو على الأفق البعيد، وأنفقنا على إنجازها أموالاً باهظة، لا يزال بعضها يرهق موازين مدفوعاتنا ويزيد في ثقل التداين الوطني، وجلبنا لها أحدث ما في السوق من التطبيقات التكنولوجية، ولو كان ذلك خارجاً عن قدراتنا في باب الصيانة والتعهد. ينطبق ذلك على أقطاب الصناعات الكيميائية، وعلى مصانع الحديد والصلب وعلى مصافي تكرير النفط وتسييل الغاز.

تلك مشاريع صناعية تفيض على الأفق الوطني وتشكل في الانجاز الصناعي جُزراً عريضة قليلة الترابط طرداً وعكساً مع سائر المشاريع الصناعية والقطاعات الأخرى. وهي مؤهلة، بحكم إحجامها وباعتبار مستويات إنتاجها، إلى هذا التجنيس الوظيفي الذي يخرج بها من الانتساب القطري ويلحقها باقتصاد مغاربي تكون فيه بمثابة الجهاز الهيكلي تتعزز به السياسة المغاربية للتنمية الشاملة.

لا نطمع أن نقفز إلى انشاء القاعدة الوظيفية لهيكلة فضاء التنمية الجهوية قفزة واحدة دون التسبيق لها بتخطيط محكم نراه يستوجب جملة من الشروط من أهمها:

ـ شرط الثقة في حصيلة المنافع. فلعلّ أوكد ما ينبغي إدراكه، تمهيداً للسعي المشترك، هو غرس اليقين عند النخب المغاربية وفي الرأي العام بأن المشروع المشترك يسمح لكل قطر من الأقطار، حقيقة لا ظناً أو وهماً، بالتغلب على مصاعبه القائمة وبحل مشاكله الكبرى وتحقيق درجات أعلى من الفاعلية الاقتصادية. بذلك نروم أن نقتلع من

العقول فكرة التضارب في المصالح بين المحيط الوطني وبين المحيط الجهوي، وأن نضعف في المجتمع المغاربي نزعة الاعتصام بالوطنية الاقتصادية المعرقلة.

ـ شرط التدرج في إدخال التغييرات. فنحن أمام واقع اقتصادي قائم، تنشط فيه مؤسسات صناعية ومعملية وزراعية، حسب وتائر منتظمة وفي نطاق خطط موقوتة، بغية تحقيق أهداف مرسومة في آجال مقدرة. وليس من الحكمة أن نعطل ذلك النشاط أو أن نفسد تلك الوتائر أو نحوّل المؤسسات عن أهدافها. بل لا بد من أن نجد مجال الملاءمة بين ذلك النشاط وبين التغيير المقصود. ولا بدّ لذلك من الحذر ومن التدرج.

ـ شرط المرحلية الزمانية، وهي أحد أركان التدرج. فلكل خطة مدى زماني مقدر. والواجب في المدى الزماني لخطة التنمية المغاربية الشاملة ألاّ يكون ذاهباً في البطء والتباعد بين المراحل، فيمتدّ الانجاز أربعين عاماً أو يقفز فوق المراحل ويتعجل الثمار قبل نضجها، إغتناماً لفرصة مؤاتية أو تداركاً لما أهدرنا من الوقت السابق.

لكل فترة تاريخية وتائرها الغالبة، وأحجام معضلاتها القائمة، ومقاصدها من التغيير والتطور. ونحن نعيش فترة من تاريخنا المعاصر تتقلب فيها الشؤون الاجتماعية والأوضاع الإقتصادية بسرعة فائقة، وتتسارع فيها الفتوحات المعرفية وتتوالى الاختراعات الفنية والتطبيقات التكنولوجية على وتائر لا تدع الوقت الكافي لاستيعابها، وتزيد في تعميق شعورنا بالغربة في المجتمع المعاصر، وبهامشية موقعنا من مسيرته.

التحدي الأكبر الذي لا مناص من الوقوف صفاً متيناً لمجابهته، هو أن نعمل على تحقيق الإنسجام مع عصرنا، وأن نجتهد في الخروج من منزلتنا الهامشية. وما اجتهادنا إلا بالعلم والمعرفة والعمل. ذلك يدعو إلى أن نأخذ بالوتائر القائمة في أداء العمل وإتقانه، وفي احترام الوقت وصونه من التبذير، وفي تصور المشاريع وإنجازها، وفي اكتساح أسواق المعرفة ومخابر البحث العلمي. نأتي كل ذلك بوتائر عصرنا لا بنسق أسلافنا. ذلك هو اليوم شرط لازم لاكتساب منزلة الكرامة في عصرنا، أسوة باليابان وكوريا وتايوان. وهو واجب متأكد من جانب آخر يتمثل فيما يوشك أن يحصل على مقربة من شمالنا بين أقطار المجموعة الأوروبية من وحدة اقتصادية شاملة، سيتفاقم بحصولها كساد تجارتنا الخارجية، ويستفحل عسر التشغيل للفائض السنوي من القوى العاملة ويتقلص وزننا من الحوار.

وما لدرء هذه المخاطر وحدها نستحث السير ونقدم على اختيار الحجم الجهوي لتنمية مغاربية شاملة، ولا لمحاكاة أولئك الأقوام الصفر في أقصى مشارق آسيا، غضباً لقعودنا في صف المستهلكين لبضاعاتهم وسلعهم وغزوها لأسواقنا حتى في ملابسنا التقليدية وفي أثواب الإحرام وسجاد الصلاة برحاب بيوتنا المقدسة. مقاصدنا من كل

ذلك ينبغي أن نستبينها لزيادة التوضيح فيما نروم من سبيل، وفيما ينبغي أن نتزود به من عدة التوافق.

هدر الامكانات

أولاً: الجهة ـ الامكانية الأولى

نحن لا ننطلق من خواء ولا نبني على فراغ ولا نتحرك من غير زاد. عدتنا في الاقدام على المستقبل المشترك تتمثل في منظومة طيبة من الامكانات المتاحة، قد امعنت سياساتنا القطرية في هدرها، وفوّتنا على جيلنا فرصة الاستفادة منها. ولا يكون المنطلق سليماً إلّا إذا استيقنّا جميعاً بوجود هذه الامكانات، واجتهدنا معاً في تثميرها بأقصى ما يمكن من الاقتصاد وبأقل ما يتيسر من التبذير، وسلّمنا بأن الطريق الأمثل للاستفادة منها وتجنب هدرها هي طريق التعاون المغاربي الجهوي ومعالجة القضايا بيننا ومع الخارج بالتضامن المتين.

جهتنا المغربية بالركن الغربي من شمال افريقيا هي أولى امكاناتنا، بما لها من حجم «انساني» متوسط، متيسر للتنظيم، لا تخرج فيه المشاكل عن أحجام معتدلة ولا هي فوق طاقة الانسان. فليست جهة المغرب شبيهة بالبرازيل في اتساع أدغالها وطول مسافاتها، وثقل جغرافيتها. ولا هي بمثابة الهند في وفرة الخلق وكثافة السكان وتباين الملل وتفاوت المراتب الاجتماعية. ثم ان الجغرافيا الطبيعية لأوطاننا موصوفة بالتوازن والترتيب ما بين الصحراء الجنوبية المشتركة والتلال الصحراوية والعمود الفقري لجبال الأطلس وسهول السواحل الشمالية. ولئن كانت الصحراء تحتل نصيباً وافراً من الرقعة المغاربية، فلكل وطن منها نصيب، ولنا منها جميعاً رزق، فيما ببطونها من مكامن الطاقة ومن خزائن المياه، وبما على ظهرها من واحات واتساعات للاستعمار والتوطين. وهي جغرافيا مغاربية متوازنة أيضاً في توزع الموارد على خطوط أفقية: خط القمح من سوق الأربعاء التونسية إلى سوق الأربعاء بالمغرب الأقصى، وعلى شماله خط الأشجار المثمرة والمراعي الغنية، ومن دونها صوب الجنوب خطوط الزيتون والشعير والغنم والابل، ثم قلادة الواحات. يطوق هذه الجغرافيا الطبيعية مربع السواحل البحرية على ثلاث واجهات من الشرق إلى الغرب، تزخر مياهها بشتى أنواع الأسماك.

تلك هي الجغرافيا الطبيعية. أما الجغرافيا البشرية فهي موطن التجانس والوحدة، أهمها في المراجع الحضارية وحدة الدين والتدين على مذهب الامام مالك، ووحدة اللغة بفروقها الطبيعية بين اللهجات المحلية، ووحدة في دوام الحضور والصمود وجه صروف المحن والبلايا، ووحدة في أنماط السكن ونوعية المساجد والمدارس وأساليب

البناء وموادها وألوانها وزخارفها، ووحدة في الملابس والأغذية وفي التقاليد الاجتماعية وأنماط السلوك، في الأعياد والأفراح وساعة الموت.

تلك امكانات واقعية قائمة في الأفق المغاربي، يتضح لك جلال قدرها وشرف منزلتها إذا ناظرت بينها وبين الجغرافيات الطبيعية والبشرية للمجموعة الأوروبية. فذلك متسع جغرافي متقطع لا انسجام بين قسماته الطبيعية في توزع المرتفعات والسهول، ولا توازن بين جهات الانتاج الزراعي والاستخراج المنجمي ومناطق التصنيع. ولا توازن أيضاً في التوزع العمراني بين الريف والحضر، ولا في مستويات الكثافة الحضرية. ذلك من خصائص الواقع الجغرافي. أما الجغرافيا البشرية ففيها مظاهر عديدة للتباين والانقسام. إذ يتصنف سكان المجموعة الأوروبية إلى أجناس مختلفة ما بين لاتينيين وجرمان وسكسون، يدين معظمهم بالدين النصراني، لكن على مذهبين مفترقين: الكاثوليك البروتستانت ويتكلمون سبع لغات مختلفة في أصولها اللسانية وفي قواعدها اللغوية وفي طابع انتاجها الفكري. زد على ذلك أن صروف التاريخ فرقت بينهم، وتسلطت على أوطانهم ثلاث حروب كبرى في أقل من ثمانين عاماً ما بين ١٨٧٠ وعام ١٩٤٠، خربت المدن والتجهيزات الكبرى وحطمت المصانع والمعامل، وأفسدت الحرث والشجر، وقتلت الملايين من الخلق. وعلى الرغم من كل هذه الويلات التاريخية والفروق المشهودة بين أجناس البشر في أمور أصولية كالدين واللغة والتاريخ، توصلت شعوب أوروبا الغربية إلى التوافق والتناصر، وغلبت نداء المستقبل على أحقاد الماضي. وانتهجت في البناء الاقتصادي سبيلاً واحدة ومهدت بالمراحل المدروسة الرصينة في أقل من أربعين عاماً لانشاء وحدة اقتصادية كاملة. وهي عما قليل منتقلة منها إلى المرحلة الموالية في ميدان التوحيد السياسي. هذه تجربة قريبة من ديارنا، نجحت رغم كل عوامل الاحباط الحقيقية. وما نجحت قيادات هذه الشعوب الأوروبية إلّا بالاقتدار الرصين لتغليب عوامل التقارب على دواعي الفرقة، ولاخماد العداوات الموروثة بين لاتينيين وجرمان، وبين أوطان قارية وأوطان جزائرية، وبتجاوز الأحقاد والضغائن الموروثة عن المحتشدات النازية وبفسخ عوامل الارتياب والانكماش وباستبدالها بعوامل الثقة والتناصح. وقد وجدت في ماضيها الممزق وفي حاضرها المتشعب جملة من الحوافز أعانتها على تحقيق ذلك النجاح. ومن ذلك الاقتدار ينطلق مشروع المجموعة الأوروبية، قبل فحم مقاطعة «الرور» والفاعليات الاقتصادية. أفينجح هؤلاء الأقوام بمثل ذلك الزاد المحتشم من دواعي الوحدة، ونفشل ههنا في جهة التناسق والتناصر والوحدة، وفي آفاقنا الجغرافية وفي خصوصياتنا الحضارية وفي ملامحنا البشرية من دواعيها ما نكاد نتفرد بين الناس بجحده. ونغلط كل الغلط في التقدير ان نحن اعتبرنا البناء الأوروبي عملية محصورة في المجال الاقتصادي، مقصورة على

التنسيق بين القطاعات الكبرى من تجارة وزراعة، ونغفل عما حققته أوروبا الغربية في ميادين عديدة أخرى غير اقتصادية مثل قطاعات التشغيل والوقاية وقطاعات البحث العلمي، في باب الأبحاث الذرية والتطبيقات التكنولوجية الرائدة في الاعلامية والبيولوجية السلالية... إن في حصيلة المشروع الأوروبي من وراء الانجازات الاقتصادية فتوحات مهمة في باب المعرفة والبحث العلمي لا تلفت أنظارنا كثيراً. ولكنها القاعدة الكبرى في البناء المستقبلي البديل.

ثانياً: هدر الامكانات البشرية

جهتنا المغربية هي عدتنا الكبرى ومسرح جهودنا وسعينا، ومجال لتجاربنا في سلوك سبيل الوحدة أو للتقطع بين سبل الخصوصية، وان أكبر الامكانات المتاحة لانشاء المستقبل في هذا الأفق الجهوي هي الامكانات البشرية بما تعنيه من قوى عاملة ومن نخب وكفاءات. ولا تزال استفادة أوطاننا من هذه الامكانات مشوشة وموصومة بالهدر لنصيب كبير منها، فما نتحدث عن القوى العاملة وعن النخب المغاربية إلا ويسبق إلى الذهن إشكالية استخدامها ومصاعب توظيفها وتتعاظم قضية البطالة وارتفاع الاستثمارات الواجبة للتنقيص من حدّتها. وينشغل الفكر بذلك عن اعتبار ما لأوطاننا في هذه الكفاءات وتلك القوى من طاقات مبذرة ومن امكانات مهدرة.

نزح إلى ديار الهجرة أكثر من مليون ونصف من القوى العاملة، معظمهم في أوروبا الغربية يعانون من ألوان الاستغلال المالي ومن الامتهان العنصري ما لا نعلم منه إلا القليل. وان نزوح مثل هذا القدر من طاقات العمل المغاربية لهو هدية مجانية يتصدق بها الغرب الفقير على أوطان الغنى والتبذير. فإن لتنشئة هذا الخلق من شبابنا ولتكوينهم المعرفي والمهني، ولابلاغهم سن الاقتدار على العمل ثمناً له حسابه في جداول الانفاق الوطني والعائلي. والهجرة حل سهل موقوت، بدأ تلقائياً ثم أصبح هجرة مقصودة منظمة من جانب الحكومات المغاربية، تسهر عليها أجهزة إدارية داخل الأوطان وفي بلاد الهجرة. وتسعى لغايات ثلاث: الاستفادة من سوق عمل قريبة تمتص أفواجاً من العمالة ضاقت دون تشغيلها السوق المحلية، ثم الطمع في اكتساب مهارات فنية جديدة اكتساباً مجانياً يمكن الاستفادة منها في المشاريع الوطنية عند عودة العمال، وأخيراً الاستفادة من الأموال التي يبعث بها هؤلاء العمال إلى أهليهم مدة الغياب. تقوم هذه السياسة على افتراضين: أحدهما وهمي وثانيهما سطحي تقريبي. أما الأول فهو افتراض الرجوع الاختياري بعد مدة معينة من الغياب. وقد دلت دراسات منظمة العمل الدولية على أن «الأمل في الرجوع» يتقلص مع الزمن بحكم عوامل ثلاثة: الانغراس في البيئة الجديدة داخل مجموعات مغلقة يقيمها المهاجرون من وطن واحد، ثم الانغراس في البيئة

الأهلية بمفعول العلاقات المهنية والنقابية وخصوصاً بمفعول الارتباطات مع النسوة؛ العامل الثاني يخص الاستقرار في العمل وانتظام الأجور والمنح وارتفاع مستوياتها قياساً على ما يعلمه العامل عنها في الوطن الأصل. ثم الخوف من افتقاد العمل الجديد والخوف من البطالة وضيق السوق الوطنية عن استيعاب العائدين. ليس في هذه العوامل متضافرة ما يحث على العودة إلى الوطن، بالنسبة إلى الجيل الأول من المهاجرين بخاصة إذا زادت مدة استقرارهم بأرض الهجرة على فترات معينة، أما الجيل الثاني المولود بهذه الأرض، بخاصة من زوجات أجنبيات، فإن الأمل في رجوعه ضعيف، وينقطع هذا الأمل تماماً مع الجيل الثالث حتى من أمهات مواطنات، بحكم التجذر في البيئة الجديدة وتباعد الصلة بالبيئة الأصلية. بل تنعكس جدلية الاغتراب في نفوس هذا الجيل وتصبح الغربة متعلقة بالوطن الأصلي وطن الوالد أو الوالدين الاثنين، إن كانا من جنسية واحدة، ولا تتعلق بوطن الهجرة. ثم إن قضية العودة ستحسمها السياسات الأوروبية المتجهة إلى توقيف أمواج النزوح من المغرب العربي لمجابهة الطلب الاسباني والبرتغالي من العمل، ومتجهة أيضاً إلى تشجيع المستقرين المغاربة على العودة إلى أوطانهم. وسيترتب عن ذلك موجة من العودة الاضطرارية تحفزها وسائل اغراء مالية. أما الطمع في التحويلات المالية من العملة الأجنبية التي يبعث بها العمال المهاجرون فيقوم على افتراض تقريبي لا يأخذ في الاعتبار أمرين: أولهما أن المبالغ المحولة تميل إلى التقلص كلما ازداد التجذر في بيئة الهجرة، وتكاثرت حاجات الانفاق في الضروريات وفي الكماليات الأمر الذي لا يترك فضلة من رصيد قابلة للتحويل؛ وثانيهما أن معين الأموال المحولة سائر إلى نضوب بحكم سياسة الترجيع الاضطراري للأفواج من النازحين.

وتعود المشكلة إلى مقاييسها الداخلية، فتوجب انشاء فرص جديدة واستثمارات كافية لتشغيل المليون ونصف المليون من شباب الأقطار المغاربية الطالبين للعمل في كل عام. ومعظمهم متسلح بجانب لا بأس به من المكاسب المعرفية ومن المهارات الفنية. ويجابه كل واحد من الاقتصادات الوطنية معضلة البطالة، وتجعل كل واحدة من الخطط الانمائية من توفير العمل هدفاً أساسياً من أهدافها. فتلك إذاً قضية كبرى من قضايانا المشتركة، لا بدّ من أن نعالجها بمنطق واحد هو منطق الاستفادة من هذه الطاقات العاطلة، وبهدف مشترك هو هدف ادماجها في مجالات النشاط المتوافرة أو انشاء مجالات أخرى ترتفع فيها كثافة التشغيل خصوصاً في ميدان الزراعة لاستصلاح مساحات جديدة ولانشاء أجهزة الري. ولا بد من أن تكون لنا في هذا الميدان الحيوي خطة مغاربية للتشغيل والقضاء على البطالة، نتوخى فيها طرقاً مبتكرة ونسلك سبلاً جديدة بعيداً عن الأنماط التقليدية في توفير الاستثمارات وتكثيف الوسائل الرأسمالية.

ثم إن لنا بأوطاننا المغاربية جموعاً غفيرة من أهل الكفاءات العلمية ومن أصحاب المهارات المهنية عاطلة عن البذل تماماً أو مهمشة لأسباب سياسية، أو هي مسخرة تسخيراً أعرج في غير ميادين تخريجها أو معزولة في مكاتب استشارية أو في بيوت خبرة لا تسمح بانتشار طاقاتها الكامنة.

في أوطاننا هذه الكنوز مهدورة وخارج أوطاننا كنوز مثلها ضائعة بفرنسا وكندا والولايات المتحدة وغيرها. فليت لنا في أحد بنوك المعلومات جداول بأسماء هؤلاء المغتربين، فنعلم بكم تصدقت على المخابر الألمانية والجامعات الفرنسية وعلى المؤسسات البحثية الأوروبية أمة المغرب من فلذات أكبادها وممن بذلت في تخريجهم الأموال وكنوز العطف والرجاء. ثم هم أولاء يجودون بعصارة كفاءاتهم على مجتمع غريب، لا يلبث أن يهضمهم ويتبناهم. وما يفعل ذلك أكثرهم طمعاً في الرزق ورغبة في مراتب الجاه؛ ولكنهم يقبلون الغربة عا ، مرارة فرارا من أوزار البيئة السياسية الوطنية المبنية من حول ركيزة الزعيم الفذ، أو من ضيق البيئة الفكرية المقفلة بأقفال الاستكانة للنظام والاستقالة من كل بادرة والتعطيل لكل اجتهاد. أو هم يهربون من بيئة علمية خانقة لكل نفس من أنفاس الإبداع، قائمة على الاجترار والمماثلة مستسلمة لسلطان التبعية والانضباط. تلك هي أكبر دواعي الهجرة في صفوف أصحاب الكفاءات وليس للمقاصد النفعية فيها إلا نصيب ضعيف، وأكبر دواعيها من جنس سياسي وعلمي.

إن في مشروع البناء المغاربي رصيداً حقيقياً من الحوافز والحمية، ومجلبة قوية للتطوع والعزم، ومجالات متاحة للتغيير. وليس كمثل أهل الكفاءات خصوصاً من الشباب ومتوسطي الأعمار، قدرة على التغيير، شريطة أن تستيقن السلطات الحاكمة والأحزاب المساندة لها بأن تشريك أصحاب الكفاءات من بين المواطنين واستجلاب المغتربين منهم واجب وطني ليس من حقها التهاون فبه، وأن سلطة الحكم لم يؤتها الله ولا الدساتير الوضعية حق التفريط في أنفس ما للمجتمع من كنوز، بعد الذي أنفقته المجموعة الوطنية على تخريج هذه الكفاءات من مال وعناية وما استشعرته من الرجاء. وان تشريك هؤلاء المواطنين أجدى ثمرة في السلوك السياسي من تهميشهم وأقرب نفعاً في تصور المشاكل وابتكار الحلول، وأيسر كلفة على كل حال من الالتجاء إلى بيوت خبرة أجنبية.

هؤلاء جميعاً مخزون من طاقات التغيير والابداع، من الخسران في حق المستقبل أن نهملها أو أن نطفف الكيل في إطلاق العنان لحزمها. ولعل انشاء المستقبل المغاربي القويم الذي يكون البديل من حاضرنا المتعثر يحتاج إلى الجرأة في التصور، جرأة لا يملكها إلا صاحب التمكين في الكفاءة العلمية، ويفتقر إلى نصيب من الخيال يأخذ الواقع في الحساب في غير استكانة وينطلق منه ويتجاوزه إلى ابتكار الحلول الطريفة. ذلك أن التغيير العميق الباقية آثاره، لا يدرك بالتدقيق في المعلومات فقط ولا

بالضبط في التقديرات الكمية. ولا يدرك بهذه الوسائل وحدها، وإنما تحتاج هذه الوسائل إلى جناح يحلق بها فوق الجدران الضيقة.

ثالثاً: التنوع الزراعي

كانت الجهة المغربية متسعاً جغرافياً للزراعات الغذائية والصناعية. وكانت محاصيل هذه الزراعة موصوفة بالوفرة والتنوع على قدر الطلب الداخلي وأكثر منه، مدة طويلة. ولا يزال يشمل هذا التنوع كل الضرورات الغذائية المطلوبة لتحقيق الوجبة الغذائية المتوازنة في تركيبها من الحبوب والزيوت والخضروات واللحوم والأجبان. وإذا كانت الأصناف الزراعية قد توسعت منذ الاستعمار لتشمل أنواعاً تصديرية جديدة بخاصة في أنواع غير مألوفة من الفواكه تشكل حسب عبارة المهدي المنجرة خواتم الطعام على المائدة الأوروبية، فلا يزال الانتاج الزراعي المغاربي ملتزماً بالأصناف الضرورية، ساعياً إلى الزيادة في محاصيلها، وإن كانت هذه الزيادة قد تأخرت نسبتها عن نسب الزيادة في معدلات الطلب الغذائي. وباتت قضية الكفاية الغذائية واختلال الميزان بين الانتاج والاستهلاك قضية مشتركة بين مختلف الاقتصادات المغاربية.

على أن هذا التنوع الزراعي في الأفق الجهوي يتصف بصفتين أساسيتين: التشابه في أصناف المحصولات من قطر إلى آخر، وقابلية التخصص الجهوي في الانتاج. فمن المعلوم أن كل أقطار المغرب منتجة للحبوب والعلف وأن شجرة الزيتون حاضرة في الأفق الأطلسي من طرابلس إلى فاس، وأن نخلة التمر زينة لسمائنا من قابس إلى مراكش، وقد بينا أن جغرافيا الغنم والبقر والخيول والحوامض وسائر الأشجار المثمرة تمتد على خطوط متوازية في جميع بلدان المغرب، فالفضاء الزراعي موصوف بالتشابه في صنوف المحاصيل الأساسية نتيجة للتشابه في نوعية الأديم وفي توزع السهول والتلال والجبال والواحات، ونتيجة للتقارب بين خصائص المناخ. كل ذلك يسمح بالحديث عن فضاء زراعي متناسق. وقد تبين للمخططين المغاربة في الزراعة أن الأفق المغاربي قابل لدرجة مفيدة من التكامل على أساس تقاسم رشيد للأدوار، وذلك بتوزيع الأصناف الزراعية في الفضاء المغاربي باعتبار خصائص المناخ ونوعية الأديم، ومستوى المهارات الفنية والخبرات المكتسبة عند المزارعين. فلا ينازع أحد في اختصاص الساحل الشرقي التونسي في غراسة شجرة الزيتون واستخراج زيتها. ولا ينازع منازع في أن السهول الغربية بالمغرب الأقصى أقرب ملاءمة من حيث أديم الأرض ورطوبة المناخ على واجهة المحيط لانتاج العلف والمراعي وتربية الأبقار. وأن سهول بني ملال ادعى لإنتاج اللفت السكري، وأن سهول الشمال وتلاله من تونس إلى الجزائر إلى المغرب أنسب للحبوب بخاصة من الحنطة الصلبة. ولا ينازع أحد أهل الجريد التونسي وبسكرة بالجزائر في انتاج أحسن تمور «دقلة النور». والأمثلة على هذه التخصصات الطبيعية

عديدة وشاملة للكثير من المحاصيل.

ذلك يدعو إلى اعتبار الفضاء الزراعي المغاربي فضاء متماسكاً منسجماً في خصائص الأديم وفي مستوى الكفاءة وصنوف الانتاج. ومتسعاً قابلاً لتنمية الأصناف الأساسية التي تكون كل واحدة من مناطق هذا الفضاء أكثر ملاءمة على انتاجها ويكون المزارعون فيها أكثر اقتداراً وأعرق تجربة. فلا مانع عندئذ وفي أفق هذا التوزيع الوظيفي من أن تتوسع رقعة الزيتون بالسواحل الليبية والتونسية ليصبح إنتاجها كفيلاً باشباع الحاجات المغاربية كلها أو معظمها. ومن آيات الترشيد للفضاء الزراعي المغاربي أن نعهد إلى المغرب الأقصى بالرفع من كفاءة انتاجه لأصناف اللحوم والألبان والسكر لمجابهة حاجات السوق المغاربية، وأن نعمل على الرفع من الكفاءة الانتاجية لسهول الجزائر والمغرب وليبيا وتونس لانتاج كفايتنا من الحبوب حاضراً وفي أفق عام ٢٠٠٠. ذلك لا يعني البتة بأن أهالي فاس مطالبون باقتلاع زيتونهم، ولا أن المربين للأغنام في سيدي بوزيد سيأكلون خرفانهم، ولا أن مزارعي سطيف سوف يتركون تربية الماشية وغرس الكروم ويقتصرون على فلاحة القمح والشعير؛ إنما يعني ذلك أمرين: **أولهما** أن تكون للاقطار المغاربية خطة زراعية مشتركة تهدف إلى إشباع الحاجات الغذائية للمائة مليون مغاربي على أفق عام ٢٠٠٠، وذلك بالتعويل قدر الامكان على الانتاج الداخلي في المحاصيل الأساسية وبتقليص نصيب التوريد. وفي ذلك أكبر مظاهر الاعتماد الجماعي على النفس.

وثانيهما أن يقع الاتفاق في هذه الخطة على الرفع بالقدر المطلوب من قدرة الانتاج للأصناف الأساسية في الجهات الزراعية التي تكون مؤهلة لذلك الصنف أكثر من سائر جهات الفضاء الزراعي، ويكون أهلها أكثر تجربة واقتداراً على انتاجه بأيسر كلفة وبأوفر نصيب.

بذلك لا يكون التشابه في أصناف الانتاج الزراعي معرقلاً للمبادلات ولا معطلاً للامكانات المفتوحة في وجه التعاون. وقد لا يدعو الأمر إلى مجرد مبادلات نعمل على تنمية احجامها وقيمتها ونرفع في وجهها الحواجز. بل الأمر غير ذلك، يدعو إلى إقامة فضاء زراعي مغاربي تتوزع فيه الجهات وتترابط بينها عبر الحدود القطرية بحسب وظائفها الانتاجية، بما لهذه الوظائف من أهداف نوعية وكمية، ولا تتوزع بحسب الانتماء القطري داخل اقتصاد وطني محدود. ويجتهد المزارعون المغاربة في هذه الجهات الوظيفية لاشباع الطلب المغاربي الموجود اليوم والمتفاقم غداً.

مثل هذه السوق الزراعية المغاربية سوف لا تغنينا عن التعامل مع الأسواق الزراعية الخارجية، وسوف لا تفضي بنا إلى الانكفاء على الذات، فذلك ليس هدفاً مقصوداً، ولا مآلاً ممكن الحصول. إنما الذي نطمع أن ندركه، وفي أوطاننا ما يجيز هذا المطمع، هو

أن يترشد السعي وأن يثمر الجهد عند العشرة ملايين من المزارعين المغاربة فتخف على مجتمعنا في أقرب الآجال أوزار ا' بعية الغذائية، وهي كما أسلفنا أثقل أنواع التبعيات التي تتسلط على أمة، فتهددها في أمنها وبقائها، فضلاً عن كرامتها ومنزلتها بين الأمم.

المجتمع المغاربي من السلوم إلى طنجة مجتمع زراعي من عشرات القرون، متعلق بالأرض تعلقاً عريقاً، حفظ الأوطان من جحافل الغزاة المتعاقبين. وتظل الزراعة العروة المتينة في البناء الاقتصادي المغاربي: تشغيلاً للقوى العاملة وتوظيفاً للكفاءات، ومساهمة في تمويل التنمية وصوناً للتوازنات الداخلية وحفظاً لماء الوجه. وهي أيسر الميادين المتاحة لبناء المستقبل المشترك، وميدان الزراعة أدعى للتخفيف من وطأة التبعية بالنسبة إلى الخارج. فقد نحرم من التلفاز والسيارة ونظل قيد الحياة، ولكن لا سبيل للاستغناء عن القمح والزيت والألبان واللحوم مدة لحفظ البقاء.

بأيدينا امكانات أخرى متعددة الميادين، بالغة الأهمية لم نغنمها في مقاصد التنمية ووسائلها. وقد سبق التعرض للطاقة السائلة من نفط وغاز، فهي من أقوى الامكانات الاقتصادية بأيدينا، لم نتخذ منها قاعدة للادماج الاقتصادي وللتصنيع المجدي، مثلما فعل غيرنا بالفحم في أواسط القرن الماضي وجدّدوه في منتصف هذا القرن مع «مجموعة الحديد والفحم» بأوروبا الغربية. بل كان النفط مدعاة إلى تعميق الخصوصيات بين أقطارنا، واعتبره بعضنا «هبة ربانية للدول النفطية لتشتري به مستقبلاً» حسب عبارة نادر فرجاني[1]. وهو عندنا بالاعتبار المغاربي امكانية مهدورة يضيع معظمها في الصفقات التجارية العسيرة بدلاً من أن يعين على تدعيم التنمية الجهوية.

وذكرنا أيضاً ما حبانا الله به من مقومات متشابهة للخصوصية الحضارية. وإن في هذا الزاد الثقافي الموروث أعرق الامكانات لبناء المستقبل المشترك، ولكنها هنا أيضاً إمكانية مهملة، وقيم مزهود فيها لم نعتمدها في إقامة دولنا الوطنية، مثلما عولنا عليها في معركة الكفاح لاستنفار الهمم وتحريك السواكن، ولنثبت لأنفسنا وللناس أنا «نحن أمة» كما رام ذلك أستاذنا الكبير علي البلهوان. فلما فتح الله علينا جميعاً في آماد متلاحقة بنعمة الحرية زهدنا في هذه القيم وانصرفنا إلى قيم غيرها لبناء الدولة وانشاء المؤسسات الدستورية واصلاح الاقتصاد وتنظيم مناهج التعليم والتربية.

ولا شك أن أولى خطوات الترشيد فيما نبتغيه من بناء المستقبل تقتضي أن نأخذ على أنفسنا تثمير هذه الامكانات المتاحة، والكف عن سفاهة هدرها وعن تبذير الوقت الثمين الذي نتلفه من حاضرنا ونسرقه من مستقبل أبنائنا.

---

(١) نادر فرجاني، هدر الامكانية: بحث مقدم في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠)، ص ٤٧.

القِسْمُ الرَّابع

المُستَقبل البَديل

مقدمة

تعيش جهتنا المغاربية من أمر مستقبلها في سفاهة، يتفاهم فيها ضغط المشاكل الاقتصادية والاجتماعية القائمة رغم الجهود المبذولة والانجازات الحاصلة في الواقع المعاش. وكأنما نحن لا نبرح مكاننا رغم الخطى العريضة التي نتحرك بها للتقدم على الطريق، بل كأنما تسعى بنا خطانا إلى الوراء ولا تنجينا مجهوداتنا التنموية من مجالات وعرة تتعاظم فيها حاجاتنا الأساسية من المأكل والمسكن والعلاج ومن العمل وأسباب العيش الكريم. وكأنها جهود مهدرة تتبارى وضغوط الواقع في سباق خاسر لا يلين ولا ينتهي.

من أجل ذلك تعيش الأمة المغاربية في حاجة إلى التغيير، حاجة ملحة وتغيير شمولي عميق. وتصبو إلى الفوز في هذا السباق لإشباع حاجات البقاء من غذاء وسكن وعلاج، وحاجات المواطنية من عمل وتعليم وثقافة، وحاجات الكرامة من حرمة للذات وممارسة للحرية ومشاركة في القرار. في ذلك طموحات مشتركة بالمجتمع المغاربي توجب عنده التغيير. فكيف يبلغ إلى إشباع هذه الطموحات، وفي أي أفق زماني، وعلى أساس أي واحد من الافتراضات؟

ذلك ما يدعونا في الفصل التالي إلى فحص افتراضين اثنين: **أولهما** افتراض استمرار الأوضاع على خط المماثلة للحاضر، وحدوث التغيير بمنطق التكرار والاعادة. فلا يخرج المستقبل عن أن يكون نسخة من الماضي، في أنماط التنمية ووتائر العمل، وحصيلة الجهد؛ **وثانيهما** افتراض التغيير البديل الذي يفترق فيه المستقبل عن الماضي ولا يندرج في نسق الحاضر ويسلك سبيل الابتكار والجرأة في الأهداف والمراحل وفي المنهج والوسائل. فالخط الأول يسير فيه التغيير وفقاً لتواصل ما نحن عليه اليوم من

وطنيات اقتصادية مغلقة، نبذل بموجبها أموالنا وجهودنا في نطاق تنمية منعزلة، بوسائل مميزة وعلى نهج منفرد. وسيتأكد لنا ما قد سبق الحديث فيه أن هذا الاختيار يسعى في زقاق مسدودة، وفي آفاق زمانية ضيقة، نبذر فيها الجهود تبذيراً ولا نبلغ بها إلى تحقيق أهدافنا المطلوبة، ونهدر بسببها الامكانات العريضة المتاحة على الصعيد الجهوي.

الفَصْل الحَادِي عَشَر

إفْـتراضَات التّغْـيير

أولاً: التغيير على خط المماثلة

نستعمل لفظ التغيير على مضض ومع احتراز من جنس لغوي. ذلك أن التغيير يعني عادة استبدال حالة بأخرى غيرها، ويحمل ضمنياً معنى الإختلاف والتباين بين الحالتين، ويفضي إلى قيام واقع جديد مكان الواقع القديم. التغيير حامل في طيه لمعنى الجدّة ومعنى التحرك. فإذا كان هذا التحرك لا يفضي إلى بديل ولا يصنع جديداً فليس حقيقاً بلفظ التغيير. ولا شك أن اطلاق هذا اللفظ على حالة المماثلة قد يؤدي إلى الالتباس. ومع ذلك فإن تبدّل أحوال المجتمع على نسق المحاكاة للماضي في المدى الزمني جيلاً بعد جيل هو واقع معاش وضرب من ضروب التغيير، يحصل استكانة للماضي، وعجزاً عن التنصل من أنماطه خوفاً أو جبناً أو من فقدان كفاءة التصور للبدائل الممكنة. وقد يكون هذا التغيير «الماضوي» بقصد الغنم لما في الحاضر من فوائد ومنافع.

ذلك هو افتراض أن الماضي وامتداده الحاضر هو خير الأنماط لبناء المستقبل، على خط التواصل والوفاء والزماتة. وقد يكون هذا الاختيار نتيجة لاحتكار السلطة والقرار بأيدي أصحاب سن عالية من سدنة الماضي، أو عندما ينحصر التداول على السلطة بين أفراد نخبة واحدة عسكرية أو مدنية ترتبط مصالحهم باستمرار الأوضاع السائدة ويتشاركون في الارتياب من الفكر وفي الخوف من كل بادرة اجتهاد، فيسدون الأبواب في وجه كل جديد.

ما الذي يصير إليه مستقبل الجهة المغاربية إنْ صدق افتراض التغيير على خط المماثلة، وتواصلت أحوالنا على نسق الاستمرار للاختيارات القائمة، وهو نسق

الخصوصيات القطرية الغالبة، ونسق الوطنيات الاقتصادية الضيقة، والخطط الانمائية المنعزلة، ونسق الصلف الوطني والاعتداد بالمكاسب، ونسق القرارات المزاجية تُبرم اليوم وتلغى غداً، نسق الامكانات المهدرة والغفلة عن التحديات الداخلية والخارجية المحدقة.

قد أطنبنا القول فيما يحدث ونوجزه في النقاط التالية: ينجر عن الافتراض الأول تفاقم الإختلال بين الحاجات والطلب الجملي وبين القدرة على إشباعها في مجالات أساسية كالغذاء والعمل والسكن والعلاج والتعليم. ويترتب عن ذلك تفاقم التبعية للغرب على حساب ممارسة السيادة، وتكثف نسيج الارتباطات المجحفة بالخارج. ويؤدي ذلك العجز الاقتصادي إلى ألوان من التحجر السياسي الذي يكون بدوره مدعاة إلى اختلال الإستقرار بسبب ضغط الجيل الجديد وإدراكه لحقوقه ولما يملكه من قدرات في تحقيق التغيير بالوسائل الشرعية وغير الشرعية. وخير شاهد على هذا الواقع الاجتماعي المغاربي كفاءة التدخل التي أصبح يملكها جيل العقدين السادس والسابع من القرن، وما نتج عن هذا الاقتدار في ميادين متعددة من الحياة الوطنية بلغت كفايتها من الوضوح في حوادث الخبز وفي المطلبية النقابية وفي ميدان الصحوة الدينية الإسلامية.

يقول المهدي المنجرة «بلغت قوى التغيير درجة من الالحاح يجعل التواصل على خط المماثلة يتطلب مجهودات باهظة ويقتضي إتباع سياسة الضغط وحتى القمع لتبقى بلاد المغرب سائرة على طريقها الحاضرة. وسوف لا يمكن إبقاء الأوضاع على ما هي عليه إلى عام ٢٠٠٠ حتى بالاعتماد على الاعانات المالية والاقتصادية من الخارج ولو بمبالغ كثيفة»(١).

ثانياً: التغيير البديل

ههنا التغيير الصريح ينطلق من التسليم بأن استمرار الأوضاع المغاربية بمنطق المماثلة للحاضر سبيل مسدودة، وأسوأ الاختيارات، ومن أضعف الاحتمالات في تصور المستقبل. وهو جمود لا تسمح به القوى الداخلية، بما أصبح لها من ضغوط متفاقمة، وبما لحاجاتها السياسية والفكرية والاقتصادية من الحاح متزايد، وبما اكتسبته في الحياة العامة من كفاءة التدخل: عدداً وتحفزاً وتنظيماً. ولا تسمح بذلك الجمود الضغوطات الخارجية، المتمثلة بالخصوص في سير المجموعات الكبرى السياسية والاقتصادية إلى مزيد من التكتل فيما بينها، وفي بلوغها درجات أعلى من الفاعلية التكنولوجية والاقتصادية، وفي تحقيقها لنصيب أوفر من الفتوحات الفكرية والعلمية، والفوز بمنزلة أعلى من الوزن السياسي. أمام هذه المكاسب الحضارية نتيجة للتضامن المتكثف بين

---

(١) أنظر مجلة: المستقبلية، العدد ٥٨ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢).

المجموعات الدولية الكبرى يتفاقم شعور النخب المغاربية بما يشبه اليتم السياسي. وينقلب ذلك إلى يتم حضاري عندما يتدبر أبناء المغرب في التغييرات الهيكلية التي يشهدها جيلنا والتي تعيد تأسيس الحضارة على دعامة الفتوحات الفكرية وعقلانية الوجود، وعلى أفضلية التنظيم على الفوضى، وأسبقية الشمولية على التبعيض والتجزئة. وبالعقلانية تخرج حضارة الانسان من عالم الأسباب المادية والموارد المالية والصناعية والزراعية إلى مجال الكشوفات العلمية وفتوحات الفكر في الفضاءات الفلكية وفي عالم السلالات والكائنات الذرية.

لا مناص من التغيير البديل، ونحن لا نملك أن نعتزل عوامله أو أن نوقف زحفه، وهو سيغزونا في عقر ديارنا حتى ولو كانت في قرية بعيدة، وستنزل علينا دواعي التغيير وعلى أهلينا من الأقمار الصناعية، وترقبنا في عامة شؤوننا عن طريق تكنولوجيات التواصل والمخابرات. يخرج بنا هذا التغيير البديل من الأفق القطري الذي تضيق فيه امكاناتنا وتقصر سياساتنا عن المقاصد، ويندرج فيما يتيسر أن نباشره بمنطق التضامن والتناصر في الأفق المغاربي، ونحن مقرون بوجوب تمتين هذا التضامن وعاقدون العزم على المضي قدماً دون توقف ولا تعطيل ولا انتكاس، على هذه السبيل القويمة الوعرة. وإنه لا سبيل غيرها، لنا جميعاً، لبلوغ أهدافنا الحضارية ولتحسين منزلتنا بين الأمم.

نتعرض إلى هذا التغيير البديل من جهتين: جهة المضمون، بما نصطلح عليه من أهداف قريبة وبعيدة، وبما نختاره ويتيسر تسخيره من وسائل، ثم نتناوله من جهة المراحل، فيما يتطلبه الانجاز ونتفق عليه من آجال. والمضمون هو مجموع ما يمكن أن ننجزه في الأفق المقدرة، في ميدانين اثنين متلازمين: ميدان النظر والدراسة والتنظيم، وميدان التحقيق والانجاز. ونحن قادرون اليوم بحمد الله وبفضله، على الجمع بين النوعين من النشاط، فلا نقع في الخلف الذي اتصفت به المرحلة السابقة للتعاون المغاربي من انفصام بين الدرس والانجاز، ومن تباعد زمني بين التدبر والفعل. فتكثفت الجهود في الميدان الأول وتعطلت في الميدان الثاني، فضعفت الفاعلية ومنيت الدراسات بالاندثار.

الفَصْل الثّاني عَشَر
المضمُون في مَيْدان النّظَر

علينا في هذا الميدان القيام بأربعة أعمال نبدأ بأيسرها، وهي:

أولاً: الاستفادة من الدراسات السابقة

وهي حصيلة إنتاج اللجنة الاستشارية القارة ومركز الدراسات الصناعية وسائر اللجان المختصة. وقد فصلنا القول فيها في الباب المخصص لأجهزة التعاون المغاربي. ذلك مجهود جماعي بذلته فرق عديدة من النخب المغاربية، حقيق بنا عند استئناف السير، أن نفحص ما تنطوي عليه تلك الدراسات، لنعلم مقدار صلاحها للتطبيق، وما تحتاج إليه في توظيفها من مراجعة أو تعديل. ولا شك أن الكثير منها بهاته الصفة، وهو غُنْمٌ يمكننا من أن ننطلق من قاعدة موجودة، ولا ننطلق من فراغ، ويسمح بالدخول فوراً في الإنجاز لما يصلح إنجازه ويتيسر. ذلك جهد مبذول على مدى خمسة عشر عاماً، بموافقة السلطة الحكومية وبتوجيهها، وبمشاركة الأطر العليا في مختلف المصالح العمومية والإدارية. وليس من العدل هدر تلك الامكانات والإمعان في قبر ذلك الزاد من الدراسات والتنكر لما حف بإنجازها من حماس وإيمان.

ثانياً: إتمام الخطة المغاربية للنقل والمواصلات

احتل هذا القطاع مرتبة عالية من اهتمام السلط المغاربية ومن عناية الدارسين في اللجنة الإستشارية وعلى مستوى لجان النقل. واندرجت هذه العناية في نطاق واسع شامل لمختلف أصناف النقل والتواصل بهدف انشاء خطة مغاربية منسقة. وتجمعت التقارير والدراسات القطاعية ووقع الشروع في الإنجاز. وان إحكام تنظيم النقل والتواصل المغاربي شرط أساسي، يمهد لتكثيف المبادلات التجارية وللدخول في

تطبيق مبدأ حرية التنقل بين أقطار المغرب في وجه الأشخاص والسلع والأموال. ويحسن التعجيل باستئناف هذه الدراسة الاجمالية، تمهيداً للانجازات في الميادين الأخرى وبخاصة منها ميادين الانتاج.

ثالثاً: إعادة دراسة الطلب الإجمالي المغاربي

من أهم الدراسات التي أنجزتها اللجنة الإستشارية في أعقاب المؤتمر السابع لمجلس وزراء الإقتصاد عام ١٩٧٥، ومن أغزرها مادة وأطولها نفساً، تقدير الطلب الإجمالي المغاربي للسلع الأساسية على أفق معينة، هي أفق ١٩٨١. وقد تطلب إنجازها فحص جميع الخطط الإنمائية الوطنية، واستقراء كل الجداول الإحصائية للتجارة الخارجية، وجميع جداول الإنتاج لهذه السلع. فخرجت اللجنة من هذا العمل الذي استمر أربعة أعوام واستعانت فيه بالإدارة العامة للإحصاء، بعدد من المشاريع المرشحة للإنجاز المشترك بناء على استخراج الحاجات المغاربية المضبوطة. ولهذه الدراسة فائدتان: **الأولى** معرفة الأوضاع الاقتصادية العامة، انتاجاً واستهلاكاً وتوريداً وتصديراً، واستبانة تطورات التجارة الخارجية لكل واحد من الاقتصادات؛ **والثانية** هي استخراج الحاجات من السلع التي تعجز عن اشباعها المؤسسات الوطنية للانتاج ويمكن ترشيحها لانشاء مؤسسة مشتركة.

من مجموع هذه المشاريع الإنتاجية المشتركة يتكون نسيج صناعي مغاربي ينطلق من واقع الحاجات في نوعها ومقاديرها ومواصفاتها. ويمكن الإنطلاق من الدراسة السابقة والاستفادة من المجهود الذي وقع بذله لضبط طريقة البحث ومراحل انجازه.

رابعاً: الشروع في دراسة خطة تنموية مغاربية

وان دراسة الطلب الاجمالي على أفق عام ٢٠٠٠ مثلاً لهي من بين الدراسات الواجب اعتمادها في إنشاء خطة مغاربية للتنمية. وهي في الميدان الإقتصادي أهم الدراسات الواجب المبادرة بها. وقد حاولنا في فصول سابقة أن نستبين خصائصها. هذه أصعب الدراسات النظرية. ولعلها تكون من أطولها. وتحتاج إلى قدر كبير من الوضوح في باب رسم الأهداف المشتركة والوسائل المطلوبة والآجال والمراحل. وتتطلب أيضاً وبالخصوص القدرة الفائقة على إحكام التناسق وتنظيم الترابط بين الخطة المغاربية وبين كل واحدة من الخطط الوطنية. فليس من المتيسر وعلى أمد زماني قد لا يقل عن عشرية كاملة أن تكون الخطة الإنمائية الجهوية خطة بديلة من الخطط القطرية. ولعل إحدى صيغ هذا الترابط لا تكمن في توزيع الأدوار ولا في تقاسم المشاريع وإنما فيما تختص به الخطة الجهوية من صلاحيات التنسيق بين الخطط الوطنية: تنسيق يبدأ بالتطابق بين

الفترات الزمانية، ويسعى إلى تعديل الإختلالات في التوازنات القطاعية الكبرى. وصولاً إلى تنسيق الأهداف النوعية والكمية وإلى إحكام التنسيق في الوسائل: من موارد الطاقة ومن تمويل الإستثمارات ومن تزود بالخامات، والسلع نصف المصنعة.

وقد ارتأت الحكومات المغربية من المراحل الأولى في بداية الستينات أن تعمل على التنسيق بين خطط التنمية الوطنية. وفكرت في إنشاء لجنة المخططين بإشراف وزراء التخطيط. وكذلك فإن الدخول في دراسة تمهيدية لخطة تنمية مشتركة هو مشروع لا ينطلق من فراغ. بل له سابقة في التفكير وفي العزم. ومن أبرز مظاهر التغيير البديل الذي نرومه في البناء المستقبلي أن يستند هذا البناء إلى خطة تنموية مشتركة تكون في أهدافها وفي مشاريعها القطاعية وفي وسائلها ومراحل إنجازها كالعمود الفقري لإحكام عرى التضامن والتعاون بين شعوب المنطقة.

الفصل الثالث عشر
المضمون في ميدان الإنجازات والمبادرات

الانجازات المأمولة عديدة وتتوزع بين مختلف قطاعات الإقتصاد وفي سائر ميادين الحياة. ولا يتسع وقت ولا تتوافر الأسباب لاقتحامها دفعة واحدة، ولا يمكن التعامل معها إلّا على مراحل وفقاً لطريقة في الترتيب من حيث الأهمية والتيسر الفني والتناسب السياسي. ويجوز أن يقوم هذا الترتيب على القواعد التالية:

١ ـ تأكد الحاجة إلى القطاع أو السلعة بالنسبة إلى حاضر الواقع الإقتصادي في عامة أقطارنا. وإن لأمتنا حاجات عديدة متكاثرة، ننتج بعضها ولا نزال عالة على التوريد في بعضها الآخر. وليست هذه الحاجات متساوية في الأهمية ولا بدرجة واحدة من التأكد. فحاجاتنا إلى الحبوب والزيوت واللحوم أوكد من حاجاتنا إلى سيارات النقل العمومي. ومنزلة هذه الأصناف الزراعية في باب الكفاية الغذائية أسبق من منزلة الأجبان والموز. وكذلك في ميدان السكن. فحاجاتنا إلى الطوب الناري والإسمنت أوكد من حاجتنا إلى المرمر وجليز (صلصال) اسبانيا.

٢ ـ أن تكون الدراسات موجودة فيما يخص هذه الإنجازات، قد تم إعدادها من جانب أجهزة التعاون المغاربي. فلا نحتاج أن ننطلق فيها من البداية، وقد لا تتطلب مثل هذه الدراسات أكثر من تعديلات بسيطة يتولى أمرها ثلة من ذوي الإختصاص. وينطبق هذا الشرط على مشاريع النقل والمواصلات. وقد رأينا أن التعاون المغاربي في هذا القطاع قد تجاوز مرحلة الدراسة ودخل في الإنجاز. فليس علينا اليوم إلّا أن نستأنف السير لنواصل تحقيق ما انقطع حبله وسط الطريق.

٣ ـ أن يكون الإنجاز متيسراً في آجال قريبة، إعتماداً على المراحل السابقة الحاصلة في الدرس والتنفيذ، وبأنسب كلفة. ينطبق هذا الشرط في الميدان الإجتماعي على ما

يمكن أن نسميه الخطة المغاربية للشغل، تقتضي المبادرة لإنشائها أن نحقق الأعمال التالية:

أ ـ التنسيق بين مجالات الشغل والقوانين الإجتماعية.

ب ـ إحكام الترابط بين معاهد التكوين المهني، وقد يكون من المناسب في هذا الباب إنشاء معهد أعلى مشترك لتخريج الأطر العليا ولتوحيد المناهج، وبصفة خاصة، في قضية الملاءمة بين متطلبات المؤسسات الإقتصادية وبين مواصفات التكوين ومحتويات البرامج.

ج ـ إحكام التنسيق بين السياسات الوطنية للتشغيل. وإعطاء الأولوية الكبرى في هذا الميدان إلى توحيد المواقف تجاه الأسواق الخارجية للتشغيل، وفي مقدمتها السوق الأوروبية. ويبرر هذا التأكد في توحيد سياساتنا أننا معرضون من اليوم وغداً بصورة متفاقمة إلى انغلاق السوق الأوروبية في وجه عالمنا. وقد يكون علينا أن نجابه ارتفاع الضغط الداخلي على أسواقنا القطرية بسبب الطرد الجماعي أو الرجوع الإختياري لأفواج كبيرة من العمال النازحين.

٤ ـ أن تكون المشاريع التي نسبقها في الإنجاز أدعى من غيرها إلى فك روابط التبعية المضروبة على اقتصاداتنا، وإلى تجديد قاعدة العلاقات بيننا وبين القوى الخارجية، وإلى تحسين كفاءاتنا التفاوضية.

واعتماداً على هذه المقاييس الأربعة، كلها أو جلها، فمن المقترح الشروع في تحقيق طائفة من الإنجازات والمشاريع، قد فصلنا بعضها فيما سبق ونكتفي بتذكّرها في هذا الباب.

أولاً: إنجاز المشاريع المعطلة

يتقدمها ملف المواصلات والنقل. ويتصدرها ثلاثة مشاريع:

١ ـ مشروع النقل الجوي، بما وصل إليه من دراسات جاهزة ومن مواثيق وقوانين مضبوطة، ومن إجراءات تطبيقية، تنطلق كلها من الإتفاق الحاصل بين وزارات النقل لإنشاء الشركة المغاربية للطيران.

٢ ـ مشروع القطار الحديدي: بين تونس والدار البيضاء عبر الجزائر. ولا يتطلب هذا المشروع إلاّ مواصلة خط الربط بين الجزائر والمغرب، وقد تعطل هذا الجزء منذ أواسط السبعينات، كما يتطلب فحص الخط الجنوبي بين تونس وليبيا، لإتمام دراسته والحاقه بالإنجاز. والشروع في دراسة الجدوى للخط الغربي مع موريتانيا.

٣ ـ مشروع الشحن البحري. ونقل المنتوجات والسلع المغاربية أولاً، ثم الأجنبية، بين الموانىء المغربية وبينها وبين الموانىء الخارجية. وقد بدأ تنفيذ المشروع، وحصل الإتفاق على إنشاء شركة مغربية للملاحة، ووقع اقتناء باخرة للتمرين والتكوين والتجربة، واستمر استغلالها مدة زمانية. ومن الميسور استئناف المشروع وإعادة النظر في الدراسات الفنية تبعاً لما حصل من تغييرات كمية ونوعية في المبادلات التجارية، وللتطورات المشهودة على الساحة الدولية في ميدان الشحن.

لا يتوقف على ميدان النقل والمواصلات العمل المتأكد اليوم لاتمام المشاريع المعطلة، بل يشمل قطاعات أخرى لا بدّ من إحصاء إمكاناتنا الجديدة بشأنها وحساب التطورات التي حصلت في بعض القطاعات في ضوء ما وقع إنجازه منها في المستويات القطرية. ومن بين هذه الملفات العديدة مشروع المواصفات الصناعية، وقد أصبح متهيكلاً ومنظماً في كل واحدة من الحكومات المغاربية، ويتيسر استئناف علاقات الترابط والتعاون بين أجهزة المواصفات. كذلك الشأن بالنسبة إلى ما حققته بينها إدارات الاحصاء والحسابات الوطنية من توحيد للقواعد والاجراءات. ولا بد من التأكيد على مقدار الحاجة، فيما نحن مقدمون عليه من بناء مشترك، إلى القدر الأوفى من المعلومات الاحصائية، تتوافر للباحثين والمنفذين، في وقت الحاجة إليها. وتكون مبنية على شمولية المعلومات قطرياً وجهوياً، وعلى دقة جداولها بالنسبة إلى كل قطاع، ويتوالى تطعيم مادتها بلا انقطاع. ولا يكون الاستعمال هيناً وآمناً من الغلط إلاّ متى توحدت المقاييس الإحصائية وتناسقت أعمار التعدادات والحسابات في مدى انطباقها وفي أنماط جدولتها. وسوف لا يتيسر الشروع في الدراسات الممهدة لوضع الخطة المغاربية للتنمية التي ورد ذكرها في الفصل السابق، إلاّ إذا حصل تنظيم العمل المغاربي المشترك في ميدان الإحصاءات والحسابات الوطنية، وتوافرت الجداول البيانية ووقع تخزينها وتطعيمها بالوسائل الإعلامية المتاحة اليوم. وإن لنا إداراتنا الوطنية، وبمؤسساتنا العامة وبمعاهدنا العلمية الرصيد الكافي من الأجهزة الإعلامية، تزيد طاقات تخزينها في الغالب على مستويات الإستعمال، وفيها مجال واسع للإستفادة المشتركة في ميدان الإحصاءات والحسابات المغاربية.

ولا شك أن العناية بهذا القطاع يفضي بنا إلى المبادرة بتأسيس بنك المعلومات المغاربي. فدراسته جاهزة من عام ١٩٧٧ كما أشرنا إلى ذلك سابقاً، ولم تكن كلفة إنجازه يومئذ باهظة ولا هي اليوم، وقد تناقصت أثمان التجهيزات الإعلامية في السنوات الأخيرة. ولعل في المبادرة بتحقيق هذا المشروع خطوة مفيدة في باب الإحصاءات وعلى مستوى الدراسات التمهيدية للخطة الإنمائية المشتركة، في آن واحد.

هذه نماذج قليلة من المشاريع المعطلة يتعين العمل على مواصلة إنجازها. في

ضوء مقاييس التناسب التي ذكرناها في هذا الفصل. وان ما يحف بنا من تحديات محدقة وما يتعجل السير من مواعيد خارجية متسارعة، لا يدع المجال إلى ما كنا ولا نزال نتوخاه من التأني في السير، ومن أخذ الوقت لمزيد التمحيص، خوفاً من أن نخطو فنعثر وأن نبادر فنغلط. وخير لحاضرنا أن نبادر فنغلط من أن نجمد طاقاتنا في ثلاجات التمحيص، وأن نطفي جذوة الحماس في إدامة النظر وتعميق التدبر. ذلك أن المستقبل المغاربي رهين لما نفعله اليوم ورهين أيضاً لما لا نفعله ونترك أمره إلى القدر وإلى مراكز القرار خارج ديارنا.

وإن ما نفعله اليوم سوف لا يكون آية في الكمال، آمناً من كل غلط، طاهراً من كل وهم. ولا أعلم أن هذه الصفات هي من طبيعة العمل الإنساني. أو أنه ينبغي أن يطغى طلبها كشرط مانع للاجتهاد، معوق عن التجريب. وأن لجيلنا الحق في الغلط، ولكل جيل من بني الإنسان. ومن واجبنا أن نمارس حقنا في الغلط في هذا الميدان المصيري مثلما مارسناه على جبهات أخرى من السعي. ولا ضير ولا حرج علينا في ذلك متى خلصت النية وقوي العزم وطهرت المقاصد، وأخذنا بزمام المبادرة.

ثانياً: ميادين المبادرة

أقترح أن تتركز هذه المبادرة في سبعة ميادين يهم اثنان منها الميدان الاقتصادي ويهم الثالث ميدان الطاقة ويهم الرابع ميدان الثقافة والتربية، ويهم الخامس قطاع البحث العلمي، ويهم السادس الميدان السياسي فيرمي إلى إعادة تأسيس العلاقات بالخارج، أما السابع فيتعلق بمسألة البناء المغاربي في أفق البناء القومي. وسوف تتم معالجة الميدان الثالث وما يليه في فصول تالية.

١ ـ المبادرة الاقتصادية

أ ـ الأطلس الزراعي

مستقبل المغرب هو مستقبل زراعته، مهما تعاظمت المكاسب الصناعية وتوسعت الإنجازات المعملية وتفاقمت وتورمت منزلة الخدمات. يكتسي ذلك عند المغاربة يقين الحق. وان النمط المجتمعي بجميع ديار المغرب مرتبط بالأرض ارتباطاً تاريخياً عريقاً، وللتنازع على الأرض قامت الفتن والحروب، وتوزعت القبائل. وللفوز بامتلاك الأرض وتنظيم استغلالها نشأت الدول، وبسبب اهمالها سقطت العروش. حتى أنه يمكن قراءة التاريخ المغاربي قراءة جديدة من زاوية زراعية.

الانتاج الزراعي هو الأساس المتين للتنمية الاقتصادية، حتى وان تناقصت مساهمة الزراعة في موازين الناتج الاجمالي والمبادلات التجارية، وفي تمويل

الاستثمارات وتشغيل القوى العاملة. وما ينزل الركود على مخططات التنمية إلاّ بسبب تطفيف الكيل لنصيب الزراعة من العناية والاستثمارات، وتأخيرها عن القطاعات الأخرى في إسناد وسائل الانتاج المتاحة. وما يحيق الاختلال بالتوازنات الكبرى داخل مشروع التنمية إلاّ بسبب إهمال الروابط طرداً وعكساً بين الزراعة وبين سائر قطاعات الانتاج. السنوات العجاف في الزراعة هي سنوات الكساد في انتاج الصناعات التقليدية والمعملية وسنوات تفاقم البطالة واختلال سوق العمل، وتعطل نشاط المواصلات وتناقص موارد الجباية.

ذلك شأنها على المستويات القطرية كلها وبلا استثناء، وفيها الدلالة على أهمية الزراعة في حياتنا من وجهة نظر داخلية. وقد أشرنا في الفصول السابقة إلى مبلغنا من العجز في ميزان الكفاية الغذائية، واشتراك كل مخططاتنا التنموية في استهداف الأمن الغذائي، في طليعة أهدافها. وأشرنا إلى ما يتيسر أن نتوخاه من مبادرة، لإنشاء الفضاء الزراعي المغاربي، مشروع الأطلس الزراعي، اغتناماً لما لهذا الفضاء من صفتي التشابه بين أصناف المحصولات ومن قابلية التخصص الجهوي في الإنتاج، وتيسيراً لتحقيق كفايتنا الغذائية بمنطق الاعتماد الجماعي على النفس. وأوضحنا أن هذا التخصص يستند إلى تعظيم القدرات الزراعية التي يملكها كل قطر في حقل من حقول الإنتاج، ورفعها إلى مرتبة الإشباع المتدرج لحاجات السوق المغاربية بأكملها في الوقت الحاضر وعلى أفق عام ٢٠٠٠. وأن هذا التخصص يعتمد على التكامل الطبيعي الذي أقامته ظروف المناخ ونوعية الأديم وقدرات المزارعين، بين جهات زراعية موصوفة: جهات الزيتون، وجهات الحبوب، والحوامض والسكر والتمور، وتربية الأبقار وتربية الضأن والإبل والخيل، سهول الحلفاء وسفوح الفرنان والصنبور ومرتفعات الثلوج والساج.

ذلك من بين تطبيقات التقطيع الوظيفي لمناطق الإنتاج وإعادة توزيعها داخل جغرافية التنمية الاقتصادية المغاربية، وتقديمها في الاعتماد والتوظيف على جغرافية السيادات القطرية. فالأطلس الزراعي هو الحقل المغاربي الأوسع لتحقيق الكفاية الغذائية بمنطق التعاون على الحمل. وهل يقتضي منطق التعاون سوى توزيع الأدوار وتقاسم الجهد بحسب مراتب الاقتدار، وتعظيم المنافع المشتركة عن طريق التوظيف الأمثل لخصائص كل واحدة من جهاتنا الزراعية ولكفاءات كل صنف من أصناف مزارعينا.

ب ـ صناعة الإنشاءات المغاربية

أنجزت الأنظمة المغاربية في بحر ربع القرن من الاستقلالات الوطنية عدداً كبيراً

من الإنشاءات الأساسية الكبرى. فأقامت الحكومة المغربية عشرات السدود وأقامت تونس عدداً مهماً منها، وأسست الجزائر عشرات من المنشآت الصناعية لاستخراج النفط وتسييل الغاز وللتركيب الهندسي وللفولاذ والصلب، وأنشأت مثلها سائر الأنظمة في باب إقامة الأقطاب الصناعية. وتوالت الإنجازات وتكاثرت في باب الأبنية السكنية والتربوية والصحية من تجمعات سكنية ومن مدارس وكليات ومخابر ومن مصحات ومستوصفات ومستشفيات، وأقامت مثلها في باب التجهيزات الكبرى من مطارات وموانىء وطرقات وجسور، وفي باب التجهيزات الصناعية مثل معامل الاسمنت ومصافي التكرير وغيرها.

بلغ مجموع الانفاق المغاربي على الانشاءات فيما بين ١٩٦٣ وبين ١٩٨٠ ما لا يقل عن مائة وستة وستين ملياراً من الدولارات. وهو مبلغ يساوي مرة ونصف المرّة قيمة الناتج الإجمالي المغاربي عام ١٩٨٤ (نحو ١٠٣ مليار دولار). ولا يقل الانفاق السنوي عن نسبة العشر تقريباً من الناتج الإجمالي لكل قطر[1]. وهو نزيف هائل.

يجري تخطيط القسم الأكبر من الإنشاءات وتصميمه، وإنجاز أشغاله عن طريق مكاتب استشارة وبيوت خبرة ومقاولات أشغال أجنبية الجنس والمقر. ويقع بموجب ذلك تحويل مبالغ كبيرة من العملة إلى الخارج. ويقوم تمويل هذا الانجاز وتلك الدراسات في قسط مهم منها على الاقتراض والتداين، بحيث ان مبالغ العملة المقترضة تعود في آخر الحلقة إلى منطلقاتها في أوطانها. ويبقى الدين يجري وتتراكم فوائضه. ولا يزال على كل واحد من أقطارنا أن ينجز عشرات من الانشاءات الصناعية الكبرى في مختلف ميادين التنمية والعمران، ولا نزال نجابه خناق التبعية بالنسبة إلى بيوت الاستشارة والخبرة وإلى مقاولات الإنجاز الأجنبية. بل إن العديد من مشاريعنا الكبرى تصطلح على تقاسمها وعلى التداول على انجازها الشركات متعددة الجنسية. وتفرض علينا ما تتفق عليه بينها من الشروط والمقاييس. وأذكر أن واحدة من أكبر بيوت الاستشارة الأوروبية في شؤون المياه أفضت دراستها الغالية لطاقات سهول الوسط التونسي من المياه إلى القول بانعدامها، وأوصت بالإكتفاء بالزراعات البعلية بهذه السهول. واحتفرت وزارة الزراعة عشرات من الآبار العميقة بهذه الجهة على عكس ما أوصت به الدراسة فما خابت بئر واحدة عن الجود بمياه غزيرة طيبة.

نحن عرضة في باب الإنشاءات الكبرى إلى استمرار التبعية التكنولوجية في مجالات أساسية من مشاريعنا الإقتصادية والعمرانية، وإذا كان لنا في الأعوام الأولى من

(١) انطوان زحلان، صناعة الانشاءات العربية، ترجمة عطا عبد الوهاب (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥).

الاستقلال ما يبرر تعويلنا المفرط على الأجانب في دراسة مشاريعنا وانجازها، فلم يبق لنا اليوم من مبرر لذلك بعد ربع قرن من ممارسة السيادة ومن تخريج الكفاءات، وان بالحواضر المغربية اليوم عدداً كبيراً من المكاتب الاستشارية الوطنية يتشارك فيها أفواج من النخب المغربية في مختلف ميادين الاختصاص.

ليس من العسير المبادرة بالانفاق على خطة مغاربية للمنشآت الكبرى، تنطلق من استبيان الامكانات المتاحة في مجالات الدرس والتطبيق، وتعتمد على جداول بيانية تستشرف على أفق عام ٢٠٠٠ ما يعتزم كل قطر انجازه من المطارات والسدود ومن الطرقات والجسور ومن التجمعات السكانية ومن المنشآت الصناعية والتربوية والصحية. يتكون من جملتها، ولو بصورة تقريبية، الطلب الاجمالي المغاربي في باب الانشاءات، وتجري مقابلته بالامكانات الداخلية، فيتضح من ذلك النصيب الذي لا بد من التعويل فيه على الخارج، ويكون من مصلحة الجهة بأكملها الاتفاق على اجراء مناقصات دولية واحدة مجتمعة، بكراس واحد للشروط والمواصفات الفنية. ينص بالخصوص على تعظيم استخدام الكفاءات المغاربية والسلع والتجهيزات الداخلية، ويشتمل الاتفاق على صيغ واحدة في التمويل والدفع وفي المتابعة والتقويم وفي الصيانة والعهد.

وتقتضي الخطة المغاربية لتنسيق الانشاءات أن يقع الاحتياط للمستقبل على أفق محدودة كأفق عام ٢٠٠٠ وذلك بالعمل المشترك على تعظيم كفاءة بيوت الخبرة المغاربية الموجودة والرفع من فاعليتها عن طريق منظومة من التشجيعات المصرفية والإعفاءات الجبائية والتكوينية. ويرمي ذلك إلى تأهيلها لاكتساب الحجم المغاربي، في مستوى المهارة وفي تعدد الكفاءات وتنوعها وفي الطاقة المالية.

وقد يندرج في هذه الخطة المغاربية للانشاءات مشروع آخر يرمي إلى إحكام التعاون المغاربي في ميدان الصيانة والتعهد بالنسبة إلى المنشآت الكبرى، وإلى غيرها من الإنجازات الصناعية. ويقوم على تأهيل المؤسسات القائمة في الأفق الوطني وإلى التنسيق بينها، وتتويجها بما ينقص من المؤسسات المقتدرة في هذا الميدان. فإن الحكومات المغاربية تنفق كل عام مبالغ مهمة على الصيانة والتعهد تتولاها شركات أجنبية هي في الغالب متفرعة عن مقاولات الانجاز وتابعة لها. ومعلوم أن عمر المنشآت رهن لمقدار ما يبذل لها من العناية والصيانة؛ وأن الانفاق في أغراض التعهد واجب لحفظ الاستثمارات الباهظة من سرعة الاندثار. وقد كان ترك هذه الصيانة إلى عهد قريب من أبرز مظاهر الاختلال والتبذير في الاقتصادات النامية.

الفَصْل الرَّابع عَشَر
المجْمُوعَة المغَاربيَّة للطَّاقَة

تمهيد

يقع النفط المغاربي بالأقطار الشرقية من الجهة دون القطرين الغربيين: المغرب وموريتانيا. وتختص الجزائر وليبيا بالنصيب الأوفر من المخزون الإحتياطي المؤكد من النفط السائل ومن الغاز الطبيعي، ولا تملك تونس من هذا المخزون إلا القليل السائر إلى نضوب. فالإختلال في التوزيع الجغرافي هو الظاهرة الأولى من توافر الطاقة بالفضاء المغربي، إضافة إلى التفاوت في الكميات المتاحة حالياً بين الأقطار النفطية.

لم يلعب النفط منذ يوم اكتشافه واستخراجه دوراً إيجابياً في الجهة المغاربية، لتمتين وزنها التفاوضي، ولا لتيسير أدوات التنمية المشتركة ولا لتوحيد الصفوف وبناء مجموعة جهوية متضامنة. بل على العكس من ذلك، كان النفط سبباً في تعميق الخصوصيات القطرية على مدى ربع القرن المنصرم، وذريعة للتخاصم العنيد على خطوط الحدود بين الأنظمة المغاربية، وعامل ريبة وفرقة.

ومن غرائب الأمور هذا السكوت عن ذكر النفط وأدواته الممكنة أثناء كل مراحل التقارب المغاربي، وخلال كل تصورات التعاون الجهوي، وبين جميع مشاريع التوحيد أو الإندماج الاقتصادي، كأنما حصل بين النخب المغاربية اتفاق ضمني على أن النفط هو من أخصّ أدوات السيادة الوطنية، ولا يجوز مطلقاً إدخاله في أي حساب مشترك، ولا في أي روزنامة للتعاون الجهوي.

ومن الغريب أيضاً أن صانعي الدراسات الأولى لهذا التعاون في أواسط الستينات، لم يلتفتوا فيما اقتبسوه من تجارب السوق الأوروبية المشتركة، إلى مجموعة الفحم والفولاذ رغم أنها كانت التجربة الأولى وبادرة الإنطلاق لبناء السوق المشتركة بين

الدول الأوروبية. وإذا تصفحت معظم ما كتبه الكتاب عن مشروع التعاون المغاربي، فإنك تلاحظ افتقاد عاملين كبيرين من بين العوامل المدروسة والميادين المقترحة لممارسة ذلك التعاون: أولهما النفط وثانيهما الدفاع المشترك. فهل كانت هذه قضايا ثانوية في هاجس من فكر وكتب؟ أم أنها كانت في نظرهم موضوعات بالغة الخطورة يحسن السكوت عنها أم هي أغراض ميؤوس مسبقا من حصول أي اتفاق بشأنها. وهل للسيادات القطرية في هذين الميدانين نصيب كاف من المبادرة، يمكن الحكومات القطرية من حرية اتخاذ القرارات «الوطنية».

النفط ليس سلعة بخسة تهدر ثلاثة أرباع أحجامها في أسواق الترف والتبذير بالبلاد الصناعية، وتهدر معظم عوائدها بالأرصدة المصرفية وفي الأسواق المالية الغربية. والنفط هو اليوم المورد الأول من موارد المال لدى عامة البلدان العربية، وخطر نضوبه يرن كنواقيس المأتم النصراني في صفوف النخب السياسية. وللنفط بالجهة المغاربية دور متميز، نعتبره عماد التنمية ومحرك التحديث الإقتصادي والإنتشار العمراني، وهو فوق هذا وذاك سند البناء الجهوي، وفرصة تاريخية يسوقها القدر لهذه الجهة من الوطن العربي، ولمدة معدودة، لتنشىء بهذا الحوض الغربي من البحر المتوسط موطناً آمناً لعيش الكرامة والعزة والديمقراطية.

المنطلقات الكبرى لهذا الفصل هي أن النفط المغاربي غير مهدد بالنضوب على أمد الثلاثين سنة القادمة، وأن التصرف في النفط تصرف جهوي بالدرجة الأولى، وأن أنسب السياسات وأجداها لاطالة عمر المخزون الإحتياطي، ولترشيد استخدامه، ولاشباع الحاجات الاقتصادية والعمرانية والمدنية هي سياسة جهوية مغاربية في نطاق «مجموعة مغاربية للطاقة» تتأكد حوافز اقامتها كل يوم فيما نعانيه جميعاً من ضغوطات إقتصادية ومالية، وبدأت تلوح بوادرها المحتشمة فيما نقدم على إنجازه بين أقطارنا.

أولاً: الخصائص الحالية لسوق الطاقة بالجهة

إذا كانت موارد الطاقة التجارية لا تتوافر إلا في ثلاثة من الأقطار المغاربية الخمسة (ليبيا وتونس والجزائر) دون المغرب وموريتانيا، فإن الطلب على الطاقة ظاهرة مهيمنة بدرجة واحدة في الجهة كلها، لاشباع حاجات التنمية الإقتصادية والتوسع العمراني ولتأمين تمويل الإستثمارات الإنشائية والاستهلاكية، وإن المقادير المطلوبة من الطاقة ذاهبة في الإرتفاع على مدى الثلاثين سنة القادمة بحكم التزايد في عدد السكان، وتفاقم الناتج الإجمالي الداخلي، وتبعاً لتوسع المشاريع الإنمائية وتعاظم الحاجات المدنية.

جدول رقم (١٤ - ١)

المقادير البيانية الكبرى (١٩٨٥ - ٢٠٢٠)

السنة	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠٢٠
السكان (ملايين)	٥٨	٦٦,٨	٧٦,٩	٨٥,٥	١٠٥,٤	١٢٥,١
الناتج الاجمالي (مليار دولار)	١١٧,٧	١٤٣,٢	١٧٤,٢	٢١٢,٠	٣١٣,٨	٤٦٤,٥
الاحتياطي المؤكد من النفط(١)	٧,٤٩	..(٢)	..	..	..	..
الانتاج(١)	١٤٩	١٤٩	١٤٩	١٤٩	١٤٠	١٤٩
الاستهلاك(١)	٣٩	٥٠	٥٩	٧٠	٩٧	١٣٠
التصدير(١)	١١٠	٩٩	٩٠	٧٩	٥٢	١٩

(١) ملايين أطنان مكافىء نفط (م ط م ن).
(٢) (..) تعني غير متوافر.

يتضح من الجدول البياني رقم (١٤ - ١):

- إن عدد السكان يتضاعف مرتين في بحر الثلاثين سنة القادمة.

- وإن الناتج الإجمالي الداخلي (ن ج د) للمجموعة يرتفع إلى أربعة أمثال مستواه لعام ١٩٨٥.

وتبعاً لذلك فإن الطلب الداخلي للطاقة يتضاعف ثلاث مرات نتيجة لارتفاع الإستهلاك الإقتصادي بانتشار المشاريع الإنمائية وبخاصة في ميادين الصناعة وتحديث الزراعة، ونتيجة لارتفاع الإستهلاك المنزلي والخدمات المدنية وتفاقم حصة النقل، وتبعاً لارتفاع الدخل الفردي إلى ما يقارب الضعفين. ويتضح من الجدول بصورة خاصة تقلص نسبة الصادرات النفطية من ٧٠ بالمائة إلى ما يقارب ١٤ بالمائة من مجموع الإنتاج، على افتراض بقاء هذا الإنتاج في المستوى نفسه.

يعزى انخفاض الصادرات من المواد النفطية المغاربية إلى عوامل أساسية لا تنفرد بها هذه الجهة من الوطن العربي. ويمكن إجمالها في النقاط الأربع التالية:

١ - تناقص نسبة النمو في الطلب على النفط بالدول الصناعية المستهلكة الكبرى لنحو الثلثين من الإنتاج العالمي، وذلك بسبب سياسة إرادية لم تزل تسلكها منذ ١٩٨٠ للتقليل من نصيب النفط في موازين الطاقة المستعملة لفائدة الفحم والطاقات البديلة، وبخاصة الكهرنووية والكهرمائية.

يتوزع الإستهلاك العالمي للطاقة حسب النسب التالية:

- ٥٠ بالمائة لفائدة الدول الصناعية الغربية في منظمة التعاون الاقتصادي.

- ٢٧ بالمائة لفائدة الدول الاشتراكية.
- ونحو ٢٠ بالمائة لفائدة دول العالم الثالث بما فيها البلدان العربية.

وينقسم هذا الإستهلاك بين موارد الطاقة على النحو التالي، بحسب النسب المئوية. (انظر الجدول رقم (١٤ـ ٢)).

جدول رقم (١٤ - ٢)

الاستهلاك العالمي للطاقة (نسب مئوية)

موارد الطاقة	النفط	الغاز الطبيعي	الفحم	الكهرنووية	الكهرمائية
الدول الغربية	٤٤	١٨	٢٢	٨,٢	٧,٢
الدول الشرقية		٣٥	٣٥	١٥,٦	١٣,٨
العالم الثالث		٢٠			

سلكت الدول الصناعية في منظمة التعاون الإقتصادي سياسة إرادية ترمي إلى التخفيض من استهلاك زيت الوقود إلى أقصى حد ممكن، من خلال منع استعماله في محطات توليد الكهرباء ودعم المصادر البديلة بخاصة الفحم والطاقة النووية، وتحسين كفاءات التجهيزات. فقد ارتفعت كفاءة استخدام بنزين السيارات بمقدار ٢٥ بالمائة في الولايات المتحدة وبمقدار ١٢ بالمائة في دول منظمة التعاون الغربية.

٢ ـ أصبح الطلب العالمي على النفط العربي بمنزلة هامشية، بوصفه طلباً متمماً للموارد النفطية من أسواق أخرى. وذلك يعني أن أي انخفاض في الطلب على الطاقة عالمياً يؤدي بالدرجة الأولى إلى انخفاض كبير في الطلب على النفط العربي في مقاديره وفي عوائده المالية.

٣ ـ إقدام البلدان المغاربية المنتجة على وضع استراتيجيات انتاجية بغية المحافظة على الاحتياطي وإطالة عمره قدر الإمكان، وقصد التحكم في الاستهلاك وترشيد الاستخدام لموارد الطاقة والبحث عن طاقات بديلة. فقد وضع المغرب الأقصى مخططاً وطنياً للطاقة يرمي إلى تأمين التزويد وتنويع مصادره بإحلال الفحم المستورد مكان جزء من النفط، في معامل الاسمنت مثلاً، وبتنمية الكهرمائية وتقويم الاحجار الفحمية واستخراج اليورانيوم والفوسفات وبتنمية الطاقة الشمسية والريحية وموارد الكتلة الحيوية. وأنشأ المغرب في هذا الغرض عام ١٩٨٦ المركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية.

كذلك وضعت الجزائر عام ١٩٨٧ سياسة وطنية للطاقة ترمي إلى تأمين التزويد

الوطني على المدى الطويل وإلى تنمية الرصيد الوطني من الطاقة والحفاظ على مكامن النفط وإطالة عمرها بترشيد الإستهلاك الداخلي، وتحقيق المعادلة بين الطلب وبين الموارد على الأمد الطويل، وتم عام ١٩٨٥ انشاء الوكالة الوطنية لتنمية وترشيد استعمال الطاقة.

وكانت الجزائر قد وضعت منذ ١٩٧٧ مخطط تثمين الهدروكربونات على الأمد الطويل واختزلت إسمه في كلمة (فلهيد) بهدف إشباع الطلب من الاستهلاك على المدى الطويل وتأمين حاجات البلاد من الموارد المالية الخارجية الواجبة لتمويل استثمارات التنمية والتزويد الغذائي.

ووضعت تونس خطة وطنية للطاقة بداية من ١٩٨١، فأنشأت المجلس الوطني للطاقة، بغية متابعة الأوضاع الواقعية وحقيقة التصرف في استعمال الطاقة، وبهدف تمهيد الترشيد لاستخدامها، ثم أنشأت عام ١٩٨٥ «وكالة التحكم في الطاقة»، مكلفة بتطبيق سياسة البلاد في هذا الميدان وبالتنسيق بين مختلف البرامج الوطنية الرامية إلى الضغط على الإستهلاك وبإجراء المراقبات الإحصائية الواجبة في المؤسسات، ومكلفة أيضاً بضبط جداول الاستهلاك الوطني حسب القطاعات والسلع. وأصدرت تونس قانوناً عام ١٩٨٧ يقضي على جميع المؤسسات الصناعية ومؤسسات النقل والخدمات بتجريد إحصاءات دورية لاستهلاك الطاقة، وأصدرت قانوناً آخر بوجوب استشارة الوكالة قبل أي استثمار في قطاع يعتبر أكولاً للطاقة.

٤ ـ تفاقم سلبيات سوق النفط العالمي على السياسات التنموية القطرية، وذلك من جراء هيمنة العوامل الآنية على السوق، وغياب سياسة قارة للتزويد والتصرف على الأمد المتوسط والطويل. وقد أدّى ذلك إلى انكماش الطلب وتناقص نسبة نموه من سنة إلى أخرى، وأدى بصورة خاصة إلى انهيار أسعار الخام. وقد انخفضت قيمة صادرات النفط العربي إلى ٥٨ بالمائة عام ١٩٨٦ مما بلغته آخر عام ١٩٨٥. فتقلصت بسبب ذلك موارد البلدان المنتجة إلى أقل من نصف عائداتها في سنة واحدة. وانعكس ذلك التدني على موارد البلدان التي تمثل عائدات النفط فيها ٩٦ بالمائة من موارد التصدير، وانخرمت بسبب ذلك موازين الإستثمارات التنموية، بل أصبح الاختلال في بعض الحالات يشمل موازين التوريد للمواد الغذائية الأساسية، الأمر الذي أدى إلى فساد الإستقرار الداخلي وإلى نشوب اضطرابات دامية أصبحت تعرف بأزمة الخبز في مختلف الأقطار المغاربية الوسطى.

ثانياً ـ غلبة الطابع القطري وغياب التنسيق

إن لبلدان المغرب الكبير في ميدان الطاقة سياسـات متعددة، سواء أكانت منتجة

للنفط أم مستوردة لحاجاتها منه. وهي سياسات قطرية لا يقوم بينها تنسيق، رغم أوجه الشبه بين هذه البلدان فيما تسعى إليه من أهداف رامية كلها إلى تأمين التزويد على الأمد الطويل، وإلى ترشيد الاستهلاك المتفاقم، وإلى إطالة عمر المخزون الإحتياطي المؤكد وتوفير كمياته بمزيد البحث والتنقيب، ورغم التشارك بينهـا فيما تتعرض له من عوامل الضغط والتبعية من جانب القوى المهيمنة على السوق العالمية للنفط.

فهي سياسات قطرية تأخذ في الاعتبار الحجم القطري للطلب على الأمد المتوسط والطويل، وتعتمد على المقادير القطرية من الانتاج أو على الإمكانات الذاتية لتمويل الإستيراد، فتعادل بين مقادير هذا الإنتاج وذلك الطلب وبين المؤكد من احتياطي الطاقة التجارية، أو بينها وبين موازين الإمكانات من الطاقة غير النفطية كالفحم والأحجار الفحمية، أو كالطاقة النووية أو المائية.

ثم إنها سياسات قطرية فيما تعمد إليه من إجراءات قانونية وتجارية للتحكيم بين تفاقم الطلب الداخلي لاشباع الحاجات التنموية والمدنية والمنزلية وبين تفاقم الحاجة إلى العملة الصعبة لتمويل الاستثمارات، أو لتوريد المقادير الناقصة من الطاقة. وقد يصعب تأمين الحاجات من العملة بالقدر المطلوب دون ضغط صارم على نصيب الإستهلاك الداخلي لفائدة التصدير.

هي إذاً سياسات قطرية لا تخرج عن أفق السيادة الوطنية، ولا تلتفت إلى الطلب الجهوي بالأقطار المجاورة، ولا إلى مكامن الخامات المعدنية المستغلة داخل الجهة المغاربية، والقابلة للتقويم والتصنيع، ولا إلى الأقطاب الصناعية الكبرى التي تم احداثها ببعض جهات البلاد المغاربية. لا تصدر السياسات المغاربية للطاقة عن أي حساب لإشباع هذه الحاجات، ولا تقوم بينها أبسط إجراءات التنسيق على صعيد التجارة الخارجية للنفط، إلا ما كان يحصل على المستوى العربي داخل منظمة الدول العربية المصدرة للنفط.

غير أن هذه السياسات القطرية المتعازلة ترتطم بجدران السياسة الدولية التي لا تملك فيها الأنظمة المغاربية زمام المبادرة، ولا تشارك في صنع القرارات المسلطة عليها فيمن تتسلط عليه من دول العالم الثالث. ومن البديهي أن للعوامل الخارجية دوراً أساسياً ومنزلة أولى في تصور كل استراتيجية وطنية في ميدان الطاقة. لأن هذه العوامل متولدة عن أوضاع الإقتصاد العالمي وصادرة عن منظومة من مراكز القرار الخارجية، وليس بإمكان بلد واحد من بلدان المغرب أن تجابهها، ولا أن تتفاوض معها بالقدر الكافي من الإقتدار والفعالية. وغني عن القول إن القرارات الداخلية في الانتاج أو في الترويج والتزويد مرتهنة اليوم أكثر من أي وقت مضى، لسياسة البلاد الصناعية المهيمنة على الاستهلاك، والمتحكمة في مستويات الأسعار، وفيما يكون لعائدات النفط من قيمة شرائية.

وأقطار المجموعة المغاربية فريقان بمقياس النفط ومشتقاته:

فريق أول يمتلك مخزوناً إحتياطياً من النفط والغاز الطبيعي، يضمن حاجاته من الاستهلاك الداخلي، ويوفر للتصدير نصيباً قد يزيد على ثلثي الإنتاج، تنفق عائداته لتأمين الاستثمارات الإنمائية والحاجات الغذائية. وهذا الفريق يعيش في حالة تبعية مستمرة قياساً على سوق الطاقة العالمية، من حيث تاريخ الطلب عامة وتقلص الطلب على النفط العربي بصورة خاصة، ومن حيث اضطراب مستويات الأثمان، وعدم استقرار قيمة العملة الحاصلة من بيع النفط، اضافة إلى التبعية الغذائية المشينة. ويشكو اقتصاد هذا الفريق الأول هشاشة في هيكل الناتج الإجمالي الداخلي، إذ تحتل فيه التجارة الخارجية منزلة مرتفعة تجعل موارد البلاد عرضةلاهتزازات الأسواق العالمية، بخاصة إذا كانت عائدات النفط تحتل المنزلة الأولى في هذه التجارة الخارجية.

أما الفريق الثاني فلا يمتلك نفطاً ولا غازاً طبيعياً. إلا نزراً قليلاً لا يذكر. ويفتقر إلى توريد معظم حاجاته من دول أجنبية من غير دول الجوار المغاربي. ويحتاج بسبب ذلك إلى رصيد متزايد من العملة الصعبة لتمويل هذا التوريد وتأمينه على الأمد المتوسط والبعيد. وتثقل فاتورة النفط ميزانه التجاري بصورة مرهقة، إلى جانب الحاجات الأخرى من التوريد كتوريد جانب من الحاجات الغذائية.

تمثل الجزائر وليبيا الفريق الأول، ويمثل المغرب الأقصى وموريتانيا الفريق الثاني. أما تونس فهي في منزلة بين المنزلتين. هي دولة نفطية إلى أجل مسمى. لكنها لا تشبه الدولتين النفطيتين في ملامح الاقتصاد. ولا تحتل موارد النفط منزلة رئيسية في ميزانها التجاري، ولا تبلغ التجارة مرتبة مرهقة في هيكلة الناتج الاجمالي. ولكن تونس مهددة على أمد قريب بنضوب النفط وبالإنضمام إلى بلدان الفريق الثاني المحتاجة إلى توريد حاجتها من الطاقة. وقد بادرت باتخاذ إجراءات صارمة لترشيد الاستهلاك وللضغط على عوامل التبذير طمعاً في أن تؤخر إلى أبعد أجل ممكن موعد نضوب الإحتياطي المؤكد اليوم من مواردها النفطية. وما هو إلا أجل موعود لا مناص من أن تنقضي مدته فتدخل تونس قبل جاراتها في عهد ما بعد النفط، إن لم يقع العثور على مكامن بديلة.

ثالثاً: استراتيجية جهوية للطاقة

النفط وسيلة لتحقيق التنمية. وهو وسيلة فذة بين سائر الوسائل. وإن أقطار المجموعة المغاربية عرضة، بدرجات متقاربة، إلى كابوس التبعية تجاه الخارج في ميدان الطاقة، تبعية من الدرجة الأولى بالنسبة إلى فريق البلدان اللانفطية المعوّلة على الخارج لتوريد حاجاتها من الطاقة اليوم وعلى أفق عام ٢٠٠٠، وتبعية من الدرجة الثانية

بالنسبة إلى فريق البلدان النفطية المتوقفة على الخارج في تقويم ثروتها النفطية وترويجها بالأسواق الخارجية وفي استدرار الموارد المالية من العملة الصعبة.

وسواء أكان البلد يمتلك النفط، فيبيعه إلى الخارج، أم لا يمتلك منه برميلاً، فيعمد إلى توريده من الخارج، فهو في كلتا الحالتين محتاج أن يعول على مقادير من العملة الأجنبية لتمويل شراءاته واستثماراته. وهو يعتمد في التنمية استراتيجية معينة، قوامها تأمين موارد العملة من عائدات النفط بالنسبة إلى فريق البلدان النفطية أو من عائدات الفوسفات أو خامات الحديد أو السياحة عند فريق البلدان اللانفطية.

قضية النفط هي بالدرجة الأولى قضية تنمية، تحتل في السياسات الاقتصادية عند الأنظمة المغاربية مرتبة مركزية لا مناص من الإقرار بشأنها، وتهيمن بصورة مباشرة على اختيار نمط التنمية ونوعية الإرتباطات الخارجية. ولا معنى لمعالجة قضية النفط في ذاتها وبمعزل عن استراتيجيات التنمية في الأمد البعيد. وتبعاً لذلك فلا طمع في أن تقوم بين بلدان المغرب سياسة تنموية ناجحة وشاملة لاقتصادات الجهة بأسرها، دون التمهيد لها وتدعيمها بسياسة جهوية واحدة لتوظيف موارد الطاقة في استراتيجية مشتركة من غير جنس السياسات القطرية الحالية.

لا شك أن أول مبادرة وأصعبها لانشاء هذه الخطة المغاربية المشتركة تقضي باعتبار النفط، الموجود اليوم بالمكامن المعروفة، والنفط الممكن اكتشافه في المستقبل بجوف الأرض في أي رقعة من الجهة كلها، حقاً مغاربياً مشاعاً وسلعة استراتيجية لا يحق لأي قطر الانفراد بملكيتها ولا يجوز بعنوان الملكية احتكار القرار لتوظيف مستخرجاتها. اليست القوانين المعمول بها في أوطاننا تقضي بتخصيص الدولة بملكية سواحل البحار ومكامن المناجم والطاقة وجيوب المياه الجوفية والأنهار. ولا عبرة بحق الملكية لسطح الأرض التي تعبر بها الأنهار أو تعلو على مكامن المناجم والطاقة أو تقع فوق جيوب المياه الجوفية. ثم ألم تزل القوانين العقارية بأوطاننا المغاربية تجعل ملكية الأرض الإشتراكية الصالحة للمراعي المرسلة وما على ظهرها من العشب والمياه حقاً مشاعاً لفائدة القبيلة بأسرها، تتشارك فيها بالرعي أو تمتنع عنها كلها بعنوان الحمى. ومن مستلزمات الخطة الجهوية للنفط إشاعة حقوق التصرف في مكامن الطاقة إلى سلطة مغاربية مشتركة، ورفع يد الإحتكار بعنوان السيادة القطرية من جانب دولة الحيز الجغرافي وإذا نحن حاولنا تطبيق مبدأ إشتراكية الملكية المغاربية للنفط والغاز الطبيعي في تمرين استشرافي للإنتاج والإستهلاك الجهوي ونسبتهما من الإحتياطي المؤكد الجملي، نجد مقادير الميزان التالي:

جدول رقم (١٤ ـ ٣)

ميزان الانتاج والاستهلاك إلى الاحتياطي المؤكد[1]

(مليون طن مكافىء نفط)

المدة	١٩٨٥ ـ ٢٠٠٠	٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠	٢٠١٠ ـ ٢٠٢٠
الاستهلاك	٨٢٣	٨٣٥	١١٣٥
الاستهلاك المتراكم	٨٢٣	١٦٥٨	٢٧٩٣
الاستهلاك المتراكم إلى الاحتياطي المؤكد (نسبة مئوية)	١١	٢٢	٣٧
الانتاج	٢٢٣١	١٤٨٧	١٤٨٧
الانتاج المتراكم	٢٢٣١	٣٧١٨	٥٢٠٥
الانتاج المتراكم إلى الاحتياطي (نسبة مئوية)	٣٠	٥٠	٦٩

(١) الاحتياطي المؤكد عام ١٩٨٦ يبلغ ٧٤٩٠ مليون طن مكافىء نفط.

المصدر: المؤتمر الدولي للطاقة، بحث عن موارد الطاقة عام ١٩٨٦.

ويتضح من هذا الجدول أن حاجات الاستهلاك للمجموعة المغاربية بأسرها مضمونة من محض موارد الجهة على أفق الثلاثين سنة القادمة إلى غاية عام ٢٠٢٠ . وذلك يعني:

أن الإستهلاك المتراكم يمثل ١١ بالمائة من الاحتياطي في فترة ١٩٨٥ ـ ٢٠٠٠ ويمثل ٢٢ بالمائة من الاحتياطي للفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠ ويرتفع إلى ٣٧ بالمائة من الاحتياطي لفترة ٢٠١٠ ـ ٢٠٢٠. أي أن المجموعة المغاربية تملك كفايتها من الطاقة على أفق عام ٢٠٢٠ : شريطة أن تلتزم بخطة مشتركة من منطلق مبدأ الحق المشاع بين جميع الأطراف. وإذا نحن اعتبرنا أن البلدان المنتجة وبصورة خاصة الجزائر وليبيا، تواصل سياسة التصدير وفقاً لنسق انحداري من ١١٠ (م ط م ن) عام ١٩٨٥ إلى ١٩ (م ط م ن) عام ٢٠١٠ مع تفاقم الإستهلاك الداخلي ٣ أمثال مقاديره من بداية الفترة إلى آخرها، فإن المستخرَج المستغَل للاستهلاك وللتصدير بمثل المقادير الموضحة بالجدول رقم (١٤ ـ ٣)، سوف لا تزيد نسبته على ٣٠ بالمائة من الاحتياطي المؤكد عام ٢٠٠٠ وعلى ٥٠ بالمائة عام ٢٠١٠ وعلى نسبة ٦٩ بالمائة من ذلك الاحتياطي عام ٢٠٢٠.

ويعني ذلك أن الخطة المغاربية للتوظيف المشترك للطاقة سوف لا تقضي على البلدان المنتجة والمصدرة بالكفّ عن التصدير وبالحرمان من موارد العملة الصعبة

المتأتية من هذا التصدير، والواجبة لها في سبيل توريد حاجاتها الغذائية وتمويل استثماراتها، وإنما تقتضي الخطة المغاربية للطاقة الإصطلاح على سياسة بديلة لمصادر هذا التمويل على نسق متدرج في أمد ثلاثين عاماً. ولا يكون ذلك إلا اصطلاحاً جهوياً في نطاق استراتيجية مشتركة لتنمية مغاربية شاملة قوامها الإعتماد الجماعي على النفس، وهدفها الإجتهاد الجماعي لرفع أوزار التبعية. ويعني ذلك التقدير في الدرجة الثانية أن للمجموعة المغاربية فسحة ربع قرن من الزمن قبل أن يتناقص بصورة مخطرة المخزون الاحتياطي المؤكد، ويبقى في تصرفها ثلث هذا المخزون بعد ثلاثين عاماً. وفي ذلك متسع كافٍ لاشباع حاجات الاستهلاك بعد أن يكون التصدير قد تدنى إلى مستويات ضعيفة المفعول على الإقتصاد الجهوي.

يتأكد من هذه التقديرات لمقادير الإنتاج والإستهلاك بالنسبة إلى الاحتياطي المؤكد أن المصلحة المشتركة لأقطار الجهة كلها تقتضي التصرف في موارد النفط تصرفاً جماعياً في ضوء تقدير الحاجات الجملية من الغاز والنفط ومن سائر موارد الطاقة، لفائدة اقتصاد مغاربي متناسق، إشباعاً للطلب الداخلي من الطاقة وتأميناً للاستثمارات الإنمائية. ويعني ذلك في المرحلة الأولى أن الأقطار اللانفطية: المغرب وموريتانيا ثم تونس، ستكف عن توريد النفط والغاز من خارج الجهة، وأن الأقطار المنتجة ستعطي الأولوية للتزويد الجهوي، وبذلك تصبح الجهة المغاربية في هذه المرحلة الأولى سوقاً نفطية مشتركة تقوم على أولوية التزويد الداخلي وعلى وحدة قمرقية للطاقة قياساً على الخارج.

يتحقق بذلك تبديل منطق التعامل مع النفط ومشتقاته، لا كسلعة تجارية للتصدير وجني الأموال بالدرجة الأولى، بل باعتباره محركاً أساسياً لتحقيق أغراض تنموية مشتركة كالتحديث الزراعي وتكثيف النسيج الصناعي ومسايرة التوسع المدني والعمراني. ذلك هو أقوم سبيل لترشيد استعمال النفط إستعمالاً تنموياً شاملاً، وليس استعمالاً تجارياً معمِّقاً للتبعية. يقتضي ذلك أن يخضع استعمال النفط لخطة إنمائية مشتركة ترمي إلى تعظيم الإستعمالات الإقتصادية، بالرفع من نصيب الزراعة في موازين الإستهلاك، وبالعمل على تقويم الخامات المعدنية وفي مقدمتها الحديد والمعادن غير الحديدية مثل الزنك والرصاص والنحاس، وبالرفع من كفاءة الصناعة الكيميائية بالإعتماد على الفوسفات، وبالعمل على تحقيق البرنامج الرئيس لشبكة المواصلات المغاربية والربط المجدي بين شبكات التوزيع الكهربائي، وبتوحيد الإجراءات القانونية والفنية للرفع من كفاءة استخدام الطاقة في جميع مجالات الإستهلاك تحقيقاً للمستوى الأمثل من كثافة الطاقة المستعملة.

ميدان البحث العلمي هو أحد الميادين المفضلة لتأكيد التعاون المغاربي في باب الطاقة. فقد أنشأت كل حكومات الجهة مخابر عديدة للبحث بقصد الإنتفاع من الطاقات البديلة المتجددة، وتأمين نصيب من حاجاتها بالإعتماد على الطاقة المائية والنووية والشمسية والجوفية وطاقة الرياح، إستعداداً منها جميعاً لفترة ما بعد النفط. ومن متممات الخطة المغاربية للطاقة توحيد هذه الجهود المخبرية وتكثيفها ومدها بأوفر الإمكانات البشرية والمالية الممكنة. ولا شك أن التنسيق بين هذه المخابر الوطنية وتوجيه جهودها وجهة واحدة في نطاق خطة مغاربية لأبحاث الطاقة، سيعظم من فائدتها وسيزيد في جدوى الاستثمارات الكبيرة المرصودة لها، ويقرب من مواعيد الإنتفاع من حصادها. يتأكد ذلك التوحيد بصورة خاصة في ميدان الطاقة النووية بما يميزها من خصوصيات في التطبيقات التكنولوجية، والإحتياطات الأمنية، وفي ندرة المصادر وغلاء الإستثمارات، وكذلك في طول المدة الواجبة لتكوين الكفاءات البشرية القادرة على التمكن والسيطرة.

رابعاً: السلطة المغاربية للطاقة

هي أداة سياسية تصطلح حكومات الجهة على إنشائها فيما بينها، في صيغة منظمة غير حكومية، وكسلطة جهوية مختصة، مفوضة من قبل الحكومات كلها، المنتجة وغير المنتجة، بوصفها جهاز تصور ودرس وتنفيذ لأحكام السوق المغاربية للطاقة. أولى وظائفها ضبط تصور محكم لسياسة مغاربية للطاقة، أداة متأكدة في خدمة تنمية مغاربية شاملة، أساسها الإعتماد الجماعي على النفس.

وتعهد الحكومات إلى السلطة المغاربية للطاقة بالسهر على تأمين التزويد المنتظم للسوق الداخلية في الأمد البعيد، وعلى ضمان الإنتفاع الجماعي المتكافىء من موارد الإنتاج لمشاريع التنمية الجهوية، كما تتولى هذه السلطة درس واقتراح الإجراءات القانونية والترتيبية الكفيلة بإحكام التصرف في موازين الطاقة إنتاجاً واستهلاكاً وتصديراً، وبترشيد الإستعمالات الجهوية للطاقة والرفع من كفاءة هذه الإستعمالات. وتتولى أيضاً تنظيم برامج الأبحاث المخبرية المشتركة، بقصد التحكم المتدرج في تقنيات الطاقات البديلة والمتجددة، ومراقبة التطبيقات التكنولوجية المستعملة والتجهيزات المسخرة. كما يعهد للسلطة المغاربية للطاقة بتقديم الإقتراحات في سياسة الأسعار الملائمة مع أهداف التنمية المغاربية.

تعبر السلطة المغاربية للطاقة عما يقوم بين أقطار المجموعة المغاربية من تضامن فعلي في ميدان رأسي يحكم الحياة الإقتصادية والعمرانية، نصبو جميعاً أن نجعل منه تضامناً إلتزامياً - لا إلزامياً - تفيض مزاياه على الميدان السياسي في الأمد البعيد ولا تقتصر على الميادين التنموية. يطمع جيلنا أن يتخذ من هذا التضامن القطاعي في قطب

مركزي، عليه مدار الفاعلية في أنشطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية والتوسع العمراني، درعاً تتحصن بها السلم المغاربية الواجبة في سبيل كل مشروع ولتيسير كل مسعى، فتصبح هذه السلم حتمية تاريخية قـارة وعنواناً أساسياً على النضج الحضاري. نطمع أن ترتد الفتنة داخل الجهة والحرب بين دولة مغاربية وأخرى، بسبب النفط أو لأي سبب غيره، أمراً غير ممكن الحصول من الناحية التطبيقية. فالطاقة محرك الصناعة والنقل، وهي عصب الحرب. وإذا كان التصرف في الطاقة موكولاً حقيقة وفعلاً إلى سلطة جهوية، لا باعتبارها فوق سلطة السيادات الوطنية، ولكن بوصفها مفوضة من دول هذه السيادات كلها، فالأمل جائز في أن يصبح من العسير تسخير هذه الطاقة في الأغراض العدوانية، والدخول في حرب جهوية، دون أن تكون هذه المبادرة معرضة لعراقيل السلطة الجهوية، ولو كان فقط بالتعطيل الزماني وتأجيل الدخول في العمليات العدوانية حتى يتاح المتسع الكافي من الوقت لتمكين قنوات التحكيم والوساطة من القيام بمساعيها السلمية.

قد يبدو هذا التصور حلماً لذيذاً وقفزة في خيال، هروباً من الواقع المنغلق الصلد الذي نرتضيه، في تعاملنا مع النفط. وقد يظهر هذا التفكير بمظهر الخلف والشذوذ وقلب الأوضاع السائدة رأساً على عقب، وهو كذلك ولا شك. إذ النفط هو اليوم عند البلدين المنتجين خلاصة السيادة الوطنية وسلاح التفاوض، ومخزون الموارد المالية، وعنوان على الإقتدار السياسي والعدة الكبرى لمجابهة المستقبل.

ولكن بعض الثلمات قد أحدثت في أسوار هذه الخصوصيات المحصنة. إذ تم منذ أواسط السبعينات مدّ أنبوب النفط الجزائري عبر القطر التونسي نحو السواحل الإيطالية، ويتم في هذه السنة الشروع في مدّ انبوب الغاز من الجزائر إلى ليبيا عبر تونس، وفي البرنامج مدّ انبوب ثالث من الجزائر إلى اسبانيا عبر المغرب الأقصى. تلك إذاً بداية هي، لا محالة، بداية محتشمة يغلب عليها الطابع التجاري. ولكنها خطوة قد ينقلب بفضلها التضامن الواقعي بين أقطار المجموعة تضامناً التزامياً ينشىء القطب المركزي لسياسة التنمية المغاربية الشاملة، ويحصن الإستقرار المغاربي من الإهتزازات، وإن في هذه البداية إشارة إلى ما يمكن أن تتوخاه حكومات المجموعة من صيغة في تنظيم السوق المشتركة للنفط، تنظيماً يرمي إلى تحقيق درجة عالية من الترابط والإندماج المتدرج، عن طريق الإكثار من عرى التواصل والترابط بين شبكات التصرف والتوزيع. فشبكة تصريف الغاز الطبيعي وتوزيعه عبر أقطار الجهة قابلة لمزيد من الإحكام في كثافتها وفي تقريبها من الأقطاب الصناعية ومن المجموعات العمرانية المتوسطة والكبرى، إعتماداً على أن استهلاك الغاز الطبيعي متدرج إلى تعويض النفط السائل في الكثير من منشآت التنمية المعملية والصناعية والعمرانية. وإن إقامة شبكة

مغاربية لتوزيع الغاز الطبيعي كفيل بتأمين أقساط متزايدة من الاستعمالات الداخلية قد يكون من فوائدها الكبرى الإستغناء المتدرج عن التصدير والوصول إلى درجات من الجدوى والتقويم في الاستعمالات الداخلية تعدل بقيمة العائدات من التجارة الخارجية. ولا شك أن أكبر دواعي هذه الجدوى الداخلية ترتبط بتموين الأقطاب الصناعية الكبرى مثل أقطاب الفوسفات المغربي أو قطب الصناعات الهندسية في روية بالجزائر، أو قطب خامات الحديد في موريتانيا، أو قطب الصناعة الكيميائية بخليج قابس في الجنوب التونسي، ومثل أقطاب مصانع الفولاذ الموجودة بمعظم الأقطار المغاربية.

ويتعزز هذا الترابط الإندماجي لقطاع النفط المغاربي بتنظيم شبكة التكرير والتخزين على أساس التقديرات الحصيفة لموازين الإنتاج والإستهلاك الداخلي بصورة أساسية، إذ إن التصدير ذاهب حتماً إلى التقلص والنضوب لفائدة الإستعمال الداخلي المتزايد.

قد تتغلب المصلحة الوطنية وقد لا تذهب هذه المحاولات بصورة إختيارية متواصلة في اتجاه حقن النفط والغاز في نشاطات الإنتاج المحلي. وقد يظل منطق الريع النفطي مهيمناً على السياسات النفطية المغاربية رغم خطر الإستنزاف للاحتياطي ورغم تدني قيمة ذلك الريع المالي. ولكن ذلك الإتجاه التجاري قصير العمر بحكم انكماش السوق العالمية وبما هي سائرة إليه من تحولات على المدى الطويل في استعمال مصادر الطاقة. وما هي تحولات ظرفية من جنس «الجواب» الآني عن أزمة عابرة، بل هي موجة طويلة واختيار مطبوع بطابع الإستمرارية. وسيكون الاعتماد على دمج الزيت والغاز في الإنتاج المحلي من جانب الحكومات المغاربية بديلاً شبه اضطراري على مدار رأس القرن وفي فواتح القرن المقبل. عندئذ «يبدو من الحكمة تبني سياسة تمنع تصدير الغاز الطبيعي والمنتجات المفصولة من عملية تسييله وتوفير موارده لدعم الإنتاج الإقليمي وتوفير احتياجاتها من الطاقة والمواد الخام»[1].

يومئذ يصبح الإختيار ضيق المجال محدود الزمان، ويتحتم انتهاج خطة تسهل عبور البلاد المنتجة من مرحلة الإعتماد الغالب على صادرات الزيت والغاز، إلى مرحلة تتوسع فيها قاعدة الإستعمالات الداخلية لإنتاج السلع وتحديث الزراعة. وستكون هذه الاستعمالات أبلغ جدوى وأبقى نفعاً إذا خضعت في أحجامها إلى إشباع حاجات

(١) علي خليفة الكواري، نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة: «الملامح العامة لاستراتيجية التنمية في اطار اتحاد أقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ٨٧.

المجموعة المغاربية بأسرها، لا بمنطق استبدال سوق بأخرى، وإنما بمنطق الإنسجام مع خطة مغاربية للتنمية الجهوية.

الخطة المغاربية المشتركة للطاقة هي موعد قد نلاقيه بصورة إختيارية، ونقبل على تنظيم أجهزة هذه الخطة وضبط موازينها طوعاً وعن إرادة حازمة لترشيد التصرف الإقتصادي في الزمن القريب ولتأمين الحاجات من الطاقة في المستقبل الراهم، وقد نضطر إلى ذلك اضطراراً مع فارق في زمان ذلك الموعد، نكون قد أهدرنا فيه من الإمكانات وفوتنا من الفرص علينا وعلى جيل أبنائنا ما قد يصعب تداركه بما تتصف به اقتصادات الطاقة من ضيق الأفق الزمانية.

خامساً: المغرب والتعاون العربي في ميدان النفط

نلتمس تحولاً حقيقياً وإن كان لا يزال محتشماً في تعامل الأقطار العربية الشرقية مع النفط، إذ لا يزال هذا التعامل خاضعاً لمنطق الريع التجاري المقدم على الإستعمالات الإقتصادية الداخلية، ولا يزال السلوك سائراً بهذه الثروة الطبيعية إلى الإستنزاف، من أجل القبول بمسايرة الطلب في السوق العالمية بدلاً من إخضاع التصدير إلى حاجات المجتمع الشرقي من الإيرادات ووفقاً لقدرته على حسن توظيف تلك الموارد المالية في المشاريع التي تعد الجهة إلى مرحلة ما بعد النفط.

غير أن إنشاء المنظمة العربية للأقطار المصدرة للنفط، دليل على التوجه نحو سياسة تجارية مشتركة لها انعكاسها على سياسة الإستخراج والتخزين، وبالتالي على سياسات التسعير، والموارد المالية.

إضافة إلى هذه المنظمة فقد أنشأت البلدان العربية بينها سبع شركات للخدمات النفطية ومعهداً قومياً للتدريب. وتكونت بذلك شبكة متنوعة من فرص التعاون والترابط في مجالات الجس الكهربائي والحفر والنقل البحري وبناء السفن والاستثمارات والإستشارات الهندسية، من شأنها أن تعمق هذا التعاون وأن تؤثر في القرار السياسي لصهر المصالح الخصوصية القطرية داخل المصلحة المشتركة في سياسة قومية عربية للنفط.

إن الأقطار المغاربية مشاركة في هذه المنظمات ومساهمة بنصيبها في إقامة ذلك النسيج من الترابط العربي في ميدان الطاقة، وإن كان المجهود العربي المشترك لا يزال غير متناسب مع الإمكانات النفطية العربية، ولا مع دور النفط في موارد الإقتصادات القطرية. إلا أنها بداية طيبة، سوف تزداد كثافة وفاعلية. ولا شك في أن ما يمكن أن يتوفق إليه المغرب العربي من إحكام الترابط بين أقطاره في استعمال الطاقة ومن إقامة سوق مشتركة للنفط وإنشاء سلطة مفوضة لتنظيم ذلك الإستعمال ولترشيد الاستهلاك،

سيكون بمثابة تجزئة المشكل العربي القومي إلى أجزاء أيسر معالجة وسيلتقي مع تجربة مماثلة تدخل فيها بلدان مجلس الخليج للأغراض نفسها، وتحت مفعول تحديات مماثلة. وإذا كان النفط خادماً للتنمية، فلا جدال في أن المشروع العربي المشترك لخطة إنمائية شاملة لا يعني تسطيح الخصوصيات الجهوية الاقتصادية وإنكار ما حكمت به الجغرافيا الطبيعية من اختلاف في الموارد، وما تعودت عليه عبقرية الإنسان من صنوف الإنتاج، بل يعني التأكيد على هذه الخصوصيات لإعطائها أوفر قدر من إمكانات الإثمار والجدوى ويعني التأليف بينها على أساس منطق التكامل العربي. وإن للمغرب العربي في مصير القومية العربية دوراً خصوصياً يختلف حتماً عن دور وادي النيل أو عن دور بلاد الشام أو الخليج العربي. ودوره محكوم بطبيعة إمكاناته وموارده، وبطباع الناس من أهله وعاداتهم. وللنفط في جدول هذه الموارد قيمة نسبية دون قيمته بين موارد الخليج أو بلاد الشام. وإذا كان النفط المغاربي قد يسر على المجموعة مجابهة كلفة النقص الغذائي فهو لم يُدخل تغييراً هيكلياً في العادات الاستهلاكية ولم يقضِ على منطق الإعتماد على الموارد الذاتية لإشباع الحاجات الغذائية، مثلما حصل ذلك في بعض الأقطار النفطية الشرقية.

لا حاجة إلى التذكير بما تتصف به اقتصادات الأوطان المغاربية من تنوع في مصادر الرزق ومن تعدد لميادين النشاط، ومن أهمية لمكانة الزراعة الرعوية والبعلية والسقوية في الناتج الإجمالي مكانة تقليدية عريقة بعراقة شجر الزيتون، ولم يتوصل النفط إلى توهين منزلتها ولا إلى إضعاف قاعدة التعويل عليها في الإستهلاك الغذائي وفي تشغيل القوى العاملة، وفي تمتين هيكل البناء الإقتصادي، رغم الجوائح الطبيعية وضعف العناية بها. هذه الزراعة، الملاذ الآمن ينبغي أن تتوجه إلى تحصينها سياسة التصرف في العائدات النفطية وإلى تحديث وسائلها، وتوفير نصيبها من الإستثمارات، وبصورة خاصة قصد توسيع شبكة السدود لتعظيم الإستفادة من المياه في الري وفي الرفع من مساهمة الطاقة الكهرمائية في ميزان الإستعمالات الجهوية من الطاقة. تشترك أنظمة المغرب في العناية بالزراعة وفي تخصيصها بحصة متنامية من الإستثمارات وفي تكثيف الروابط بينها وبين قطاعات الصناعة والتجارة. وإن تعظيم نصيبها من الطاقة سمة مشتركة بين الإقتصادات المغاربية على الأمد الطويل.

ومعلوم أن خطة التنمية العربية المشتركة تولي الزراعة أولوية كبرى بين سائر القطاعات، وتهدف أساساً إلى تأمين الكفاية الغذائية للأمة العربية قاطبة، ويعول المشروع الزراعي العربي على الجهة المغاربية، إلى جانب وادي النيل والشام. وتحتاج هذه السياسة الزراعية إلى تمتين الإنسجام بين الخطة التنموية المشتركة وبين السياسة العربية للتصرف في الطاقة، ويتأكد بصورة خاصة ألّا نعتبر الكفاية الغذائية قضية تجارية يتيسر تحقيقها عن طريق توفير الأموال من صادرات النفط بالمقادير الكافية للتمويل

لتوريد الغذاء. فيجرّ ذلك إلى تبرير الإعتماد على تصدير النفط وإلى مواصلة هذا التصدير ولو أدى ذلك إلى التعجيل باستنضاب المخزون الإحتياطي. إنما ينبغي إتباع استراتيجية تقوم على تعظيم الإنتاج الزراعي العربي لتحقيق الكفاية الغذائية المتدرجة. ويستوجب ذلك الإختيار، العمل على الرفع من كفاءة الإنتاج الزراعي، وتخصيص ما ينبغي من الإعتمادات لتحديث الأساليب، ولتوسيع شبكة السدود، ولمقاومة الإنجراف واستصلاح الأرض، ولحفظ مياه الأديم وتجديد الطاقة الجوفية.

ذلك هو الإتجاه الذي تكاد تجمع عليه الحكومات المغاربية بغية إشباع الحاجات الأساسية الغذائية، بالتعويل أساساً على الإنتاج الداخلي وتقليص حصّة التوريد في الموازين الغذائية. وتتجه هذه الحكومات إلى توطين السياسة النفطية لهذا الغرض الغذائي التنموي. وإن في ذلك ميداناً مفضلاً من ميادين إحكام الترابط بين مشروع التنمية الزراعية وبين السياسة العربية للنفط، ويقتضي تقاسم الأدوار بين أقاليم الوطن العربي أن تكون الأقطار النفطية مدركة لأعباء الدور الذي تضطلع به الأقطار الزراعية اللانفطية، وما ينبغي أن يتوافر لها من عائدات النفط العربي لتمويل التحديث الزراعي ولانشاء وتطوير صناعات المكننة الزراعية والأسمدة الكيميائية وصناعات التحويل والتجفيف والتصبير والتعليب، ولاستكمال طاقات التخزين وصيانة المحاصيل، ولتعصير الجهاز الأساسي من كهربة وطرقات ونقل.. وما ينبغي فوق ذلك كله من إنفاق على تخريج الكفاءات وتوفير أهل المهارات بالقدر الكافي.

من هذه الزاوية التكاملية يجوز أن نتصور ميدان الإنسجام بين سياسة الطاقة للمجموعة المغاربية وبين السياسة العربية القومية للطاقة. ونحن نعلم علم اليقين بأن الإقدام على مبدأ هذه السياسة والإصطلاح على معالمها، لا يزال تصوراً في المهد. ولا تزال الطريق طويلة بين قيام هذا التصور بالقدر الكافي من الوضوح والحزم وبين أوضاع التشرذم العربي في التعامل مع النفط. ويحق اعتبار كل محاولة تقدم عليها النخب العربية في نطاق منظمة الدول العربية المصدرة للبترول أو في دائرة مجلس التعاون الخليجي أو على مستوى المجموعة المغاربية لانشاء سياسة إقليمية للنفط كوسيلة فذة في خدمة التنمية العربية الشاملة هي خطوة إيجابية لتوظيف مورد النفط التوظيف الأمثل في صالح المستقبل العربي.

ثم إن هذا التوجه المشترك لسياسة عربية للنفط يستجيب لأحد المبادىء الأساسية والأحكام الخالدة المرسومة في التراث الفكري العربي الإسلامي الذي اختص بالملكية العامة المشتركة عدداً من الموارد تقضي مصلحة الأمة استثناءها من الملكية الخاصة وإخراجها من ميدان التصرف الفردي ومن الإحتكار المعرقل. فقد قال رسول الله (ص)، في حديث أخرجه أبو داود: «المسلمون شركاء في ثلاث: في الكلاء والماء والنار».

الفصل الخامس عشر
المبادرات العلمية

أولاً: هيكلية التعاون في ميادين التربية والثقافة

بيننا روابط حضارية موروثة في الدين والتدين وفي اللغة والتاريخ وفي أنماط البناء ومعالم العمران، نباهي بها ونطمئن لها، ولا نفعل شيئاً لتنميتها ولا نتخذ منها سنداً للتعاون والبناء المشترك.

وقد علمنا أن من وراء الحوض الغربي للبحر المتوسط أقواماً تميز بعضهم عن بعض الفروق اللغوية والعرقية والمذهبية. ويتباعدون في الأمزجة وكفاءة الجهد وفي اتقان العمل ومراجع السلوك. فراحوا يبحثون لمشروعهم الوحدوي عن روابط قديمة في مراجع الفلسفة الاغريقية ـ اللاتينية، وفي مظان الفكر الموسوي المسيحي.

نحن، في ميدان الثقافة قوم مبذرون، لا نفكر في الاستفادة من مكاسبنا الثقافية والفكرية المبذولة إلّا في أوقات المحنة وعند ساعة العسرة. فإذا انفرجت، انصرفنا عن هذه الروابط الحضارية المشتركة واستسلمنا إلى التيارات الثقافية الغربية، تغزونا في أذواقنا ومشاعرنا وتفسد عاداتنا وتحجب عنا معالم الهوية. ولا أدل على هذا التبذير من مواقفنا المتفرقة من قضية التعريب. سلكنا فيها سبلاً مرتجلة، محفوفة بالريبة في قدرة لغتنا، وبانتقاص شأنها بين اللغات السيارة. ولا تزال سياساتنا التعريبية موصومة بالتردد والإنتكاس، خطوات إلى الأمام وخطوات إلى الوراء، وبالتطفيف والقسيط. ولا نزال مقصرين في تعريب التعليم والادارة وأجهزة الاقتصاد.

كانت لكل واحدة من الحكومات تجربتها في هذا الميدان. ولم يحصل أي تنسيق بين هذه التجارب ولا وقعت محاولة الاستفادة من جوانب النجاح ودواعي الفشل. ولا يزال تعريب الحياة الفكرية والثقافية والاجتماعية مشروعاً متعثراً بأوطاننا، على الرغم من

الاجتهاد والمثابرة في بعض التجارب كالتي حصلت بالجزائر. وزهدنا حتى في التشاور بيننا لاستطلاع دواعي الفشل التي يحسن أن نتجنبها.

سقنا هذا المثال لأن قضية التعريب هي من بين التحديات المشتركة لجيلنا في عامة الأقطار المغاربية، ولأن إرجاع المنزلة الأولى إلى اللغة الوطنية مطلب جماهيري كان من أهم المطالب أيام الكفاح التحريري. ولا يزال إلى اليوم مطمحاً قائماً. ولعله قد فقد طابع الالحاح والتأكد ودخل في عداد المطالب الهادئة الرصينة. إذ لم تبق العربية محاربة من جانب سلطة استعمارية، وقد ارتفعت أيدي الاستعمار عن أوطاننا. ولم يبق التعريب مطلباً سياسياً بل أصبحت القضية محصورة في مجال الإقتدار الفني للوفاء بحاجات المعاصرة ولاستيعاب معاجم العلوم الفنية والتطبيقات التكنولوجية.

لنا بخصوص هذه القضية أحد الميادين المفضلة في باب التعاون الثقافي المغاربي، يرمي إلى تعظيم الاستفادة من تجاربنا، وإلى الاصطلاح على منهجية واحدة لمواصلة تعريب الحياة الوطنية في المجالات التربوية والادارية والاقتصادية وغيرها. ولا ننطلق في هذا من خواء. بل نستفيد من الأعمال العلمية الجليلة التي تواصلها جامعة الدول العربية والمنظمات المختصة التابعة لها. وفي مقدمتها منظمة التربية والثقافة والعلوم ومركزها المختص بالرباط. كما نعتمد على المجهودات القيمة التي بذلتها أجيال سابقة في رحاب الزيتونة والأزهر، والقرويين وتلمسان والصادقية والخلدونية، ونسير على خطى خير الدين وابن باديس وابن عاشور، ونستفيد من الرصيد البحثي المهم الذي أصبح متاحاً في الجامعات العربية بالقاهرة وبغداد وعمان والكويت، وفي مجامع اللغة العربية.

نؤسس التعاون في ميدان التعريب على مبدأ التسليم السياسي بأولوية اللغة الوطنية على ما سواها من الألسن، ومن منطلق اليقين العلمي باقتدار اللغة العربية على المنافسة في مجالات المعرفة كلها بلا استثناء. كما نؤسسه على العزم الرصين لترجمة هذا الإقتدار في جميع مجالات الحياة الوطنية، ونعمل على وضع خطة مغاربية للتعريب الشامل، نستفيد من حصيلة الدراسات المتاحة، ونستعين بأصحاب الكفاءات العلمية واللغوية، وننشىء أجهزة التنسيق بين المناهج ومتابعة التطبيق، فتشمل ميادين التربية والتعليم، وميادين الادارة والحياة العامة.

لا تنفصل قضية اللغة عن قضايا التعليم في مراتبه المختلفة، وفي برامجه ومناهجه، وفي توجهاته وحصيلة إنتاجه، وما لهذا الإنتاج من أنواع التقويم بالاعتبار الحضاري الأساسي، ومن منظور حاجات المجتمع، والتأهيل للمنافسة في أسواق العمل. وقد وقعت بين وزارات التربية والتعليم محاولات عديدة للتشاور والتناصح حول

أزمة المدرسة المغاربية. إلاّ أنها كانت مشاورات متقطعة النسق متباعدة في الزمان، غير منتظمة في مشروع متهيكل لا يتوقف على العلاقات المزاجية بين المسؤولين. وقد ظلت هذه المشاورات محصورة في مجالات ضيقة مثل تدريس الفلسفة أو برامج التاريخ المغاربي أو تكوين الرصيد اللغوي القاعدي لمراجع التعليم الابتدائي. ولعل تلك المحاولات قد تعطلت منذ سنوات عديدة. وعدنا إلى غواية الإنعزال.

إذا كان بين شعوب المغرب العربي ميدان واحد حقيق بالتفضيل، متيسر لمجاوزة الخصوصيات الوطنية، معين على بناء المستقبل المشترك، فهو بلا شك ولا ريب ميدان التربية والتعليم والثقافة. فنحن جميعاً على جبهة واحدة في وجه تحديات المعاصرة، وأمتنا غرض، بقدر واحد من الشراسة، لغزو الثقافة الغربية. ونحن قوم تندرج جهودنا الدائبة في أفق واحدة من المراجع الحضارية في مقومات الذاتية وفي انتاج الفكر وفي الملامح الثقافية وتجارب التاريخ. ونحن جزء من القومية العربية في أوسع مداها، وإن كانت لنا من طبيعة موقعنا الجغرافي خصوصيات تميزنا ولا تقطع ما بيننا وبين أخوتنا في مشرق العروبة والاسلام الذي نحن مغربه. وحقيق بنا أن نوطد قانون التشاور والتناصح بين الساهرين على أنظمتنا التربوية من وزراء وأساتذة ومعلمين وباحثين، وأن نعمل على أن يصبح هذا التشاور واجباً لازماً، داخل تنظيمات هيكلية ساهرة على انشائه ومتابعته. المدرسة المغربية في أزمة، لا تختلف دواعيها من قطر إلى قطر ولا تتباين مضامينها. وهي أزمة ناتجة عن رواسب الأنظمة التربوية السابقة ما بين أجنبية مستوردة وسلفية تقليدية. وللمدرسة المغربية إشكالية أساسية واحدة في تقاسم سعيها بين الأهداف الحضارية الثقافية وبين الأهداف الوظيفية الملحقة بالسوق، بين أن تنشىء المواطن العربي المسلم الصالح المعتز بثقافة أمته وبأمجاد قومه، وبين أن تخرج الصنائعي الماهر والعامل الفني المختص. والتوفيق صعب بين أن تكون المدرسة بيتاً للحكمة أو معهداً للتكوين المهني. والخيار من جنس حضاري نتشارك جميعاً في مسؤولية حسمه. ومن أوكد الواجبات أن نتحصن بالتشاور الكثيف من الغلط والإسراف في هذا الخيار. وما يكون ذلك إلاّ بارادة التعاون وبانشاء الوسائل لتنظيمه، ثم نجعل هذا التعاون الأساسي في مأمن من الإنتكاس والتعطيل بسبب خلاف حول حجرة حدودية أو تأويل لتصريح صحفي.

نتعرض في باب التعاون الثقافي إلى ثلاثة أغراض مهمة أصبح لها دور مركزي بما يتيسر إنشاؤه فيها أو تجديده من ميادين التشاور وهي التلفزة والإعلام والنشر.

للتلفزة دور في حياتنا الإجتماعية يتفاقم كل يوم. وباتت مشاهدة البرامج تأكل من أوقاتنا وأوقات عيالنا حصصاً ثمينة متزايدة، فتقتل فينا ملكة الحوار والتحدث، وتخدر في عقولنا كفاءة التحليل والتمييز وتصرفنا عـن القراءة ومطالعة الكتب، وتستحث فينا ميولنا

الطبيعية إلى الاستهلاك والتبذير، وتربينا على التقليد والاتباع. ويكاد يجمع معظم المشاهدين للتلافز الوطنية على فراغ مضامينها وركاكة برامجها، وعلى فساد الذوق السائد في الأفلام المصرية أو الخليجية وما شابهها، وعلى ضعف النصيب المتاح لبرامج التثقيف وتوسيع الدائرة الفكرية. والمآخذ على التلافز الوطنية كثيرة، وتزداد حدة ووضوحاً مقابلة ببرامج التلافز الإيطالية والفرنسية والاسبانية الملتقطة في بيوتنا. فهي أكثر تنوعاً وأغزر مادة وأبلغ في الإفادة والتثقيف العام. وكثيراً ما تسبق على الأجهزة الوطنية في الإعلان عما يجدُّ بأوطاننا من شؤون وأحداث. ولا بد من الاقرار بخطر ما تبثه هذه الأجهزة الأجنبية من مظاهر التفسخ الأخلاقي والاستهتار بالقيم وما تحفل به الأفلام من تزيين لبطولات العنف والجنس والانحراف، وإن لذلك من التأثير في مجتمعاتنا على قدر الجودة والفاعلية التي تمتاز بها هذه المحطات الأجنبية. وليس بالإمكان التحصن من بث هذه البرامج، لا من الناحية الفنية ولا من حيث الرقابة والجزر. وسيتفاقم الخطر يوم تصبح أجهزة البيوت قادرة على التقاط عشرات المحطات التلفزية الأجنبية التي تتنافس من الأقمار الصناعية على غزو جماهير المتفرجة. ما لنا عن ذلك من منجى إلاّ بتحسين فاعلية محطاتنا وبالاستعاضة عن الانتاج الرديء بانتاج غيره يكون قادراً على المنافسة. وفي هذا السياق يحق أن نتساءل هلا يمكن التفكير في انشاء محطة مغاربية للتلفزة، تكون لنا منبراً إخبارياً لنقل المعلومات والأنباء وصهرها في جدول واحد وفي إطار زماني مشترك، وتعمل على تأسيس ثقافة سياسية مغاربية وعلى إظهار المعالم البارزة لثقافتنا المشتركة والمحطات الكبرى لتاريخنا. وقد لا نطمع أن تبلغ هذه التلفزة من أول أمرها مبلغاً كبيراً في الجودة والفاعلية. ولا أن تصرفنا عن متابعة المحطات الخارجية أو تكون بديلًا منها، ولكن يحق أن نأمل منها العون على تحصين عقولنا من التسليم بالتفوق الحضاري للغرب وعلى حماية الذوق وصون الاخلاق.

ميدان الاعلام مدروس من مختلف جوانبه داخل أجهزة التعاون العربي التابعة لجامعة الدول العربية، وإن من بين التوصيات التي أسفرت عنها هذه الدراسات توصية تقضي بإنشاء الوكالة العربية القومية للاعلام. وقد يحسن على المستوى المغاربي انشاء جهاز خاص لاحكام التعاون بين الوكالات الوطنية. وقد يكون هذا الجهاز في صيغة وكالة مغاربية جهوية، تعين على التحرر من قيود التبعية للوكالات القارية الكبرى في العالم، وتنظم التعاون بين الأجهزة القائمة، وتكون مرحلة على الطريق.

يتعلق آخر المقترحات بميدان النشر والتوزيع، ونحن نشكو فيه جميعاً من فقر الانجازات ومن قلة التنظيم ومن ضعف الاستثمارات، ما يزيد في تعميق التبعية لدور النشر في الغرب وفي الشرق، فلا تزال سوق الكتاب بأوطاننا متقاسمة بين المصادر العربية وبين المصادر الأجنبية، وفي مقدمتها الكتب الفرنسية والاسبانية والايطالية.

ومعظم ما يروج للمطالعة كتب بلغات أجنبية، من منشورات ديار خارجية. ولا يزال نصيب الكتاب العربي هزيلاً قياساً على الكتاب الأجنبي. فنحن تابعون لدور النشر في فرنسا واسبانيا وايطاليا بالنسبة إلى الكتاب الأجنبي. ونحن تابعون لمصر ولبنان وغيرها بالنسبة إلى معظم ما يروج من الكتب العربية. وليست لنا سياسة نشر بالنسبة إلى هذا ولا إلى ذاك من المصادر، رغم وفرة ما نملكه من أجهزة الطبع بالحرفين العربي واللاتيني.

من أجل ذلك يتعين تنظيم قطاع النشر بمقياس مغاربي، وتشجيع المبادرات الخاصة على اقتحامه، بما يجب في سبيل ذلك من توحيد للمراجع القانونية وللاجراءات القمرقية فيما يخص اخراج الكتاب وترويجه.

ثانياً: خطة مغاربية للبحث العلمي

نحن مقصرون في ميدان البحث العلمي. ويتضح تقصيرنا في ميدان التصور وفي باب الشمولية وفي ميدان التخطيط ووسائل التمويل. يذهب بنا الظن إلى اعتبار البحث العلمي ترفاً لا قدرة لنا عليه، ولا حاجة لنا به في جدول الأولويات، ولا تتأهل له ولا تقدر على كلفته الباهظة إلاّ البلاد الغنية بما بلغته من مراتب عالية في التنظيم التربوي ومن قدرة فنية في إنشاء المخابر وبما يتوافر لديها من وسائل مهمة لتمويل الاستثمارات في هذا الغرض. وهذا وَهْم، لأن البحث العلمي ضرورة أساسية بالنسبة إلى أوطاننا وليس ترفاً زائداً. وحاجتنا اليه مساوية في الأهمية لحاجة الشعوب المصنعة. والبحث شرط لازم لكل نشاط معرفي عند اكتساب المعرفة وعند تلقينها. إذ ليس هذا النشاط تمريناً نظرياً منقطع الصلة بالبيئة الفكرية وبالمحيط الإجتماعي. ولا يتوطن اكتسابنا للعلوم وتدريسها ولا يتجذر في أصالتنا فيصبح عامل تغيير ورقي إلاّ عن طريق البحث العلمي.

تقوم نظرتنا للبحث العلمي على أساس الثنائية بين ميادين البحث النظري وميادين الأبحاث التطبيقية. وبقدر ما نستعد للانفاق على النوع الثاني في باب التأهيل التكنولوجي، بقدر ما نرتاب في جدوى النوع الأول ونزهد في قدره. والتمييز بين النوعين عقيدة قديمة لم يبق لها اليوم من أنصار. فما من مكاسب تطبيقية إلاّ ومردّها إلى أبحاث نظرية. ولا شأن للعلوم بحصيلة هذه النظريات ولا فائدة للانسان إذا لم تنتقل إلى ميدان التطبيق وتجرب كفاءتها في مجال الواقع. ذلك شأن العلوم الطبية مثلاً. فهي في خاتمة المطاف مسخرة لتشخيص الأمراض في الذات البشرية ولمكافحتها على فرش المستشفيات، وهي في منطلقاتها وأوائل أمرها نظريات وافتراض في سكون المخابر وعلى مدارج الجامعة.

يتوقف على حصيلة البحث العلمي مقدار النجاح لمسعانا المغاربي في مجالين أساسيين: مجال التدريس والتعليم، ومجال الفاعلية الاقتصادية.

فسوف يكون من العسير أن نبني تعليماً مغاربياً متميزاً في مراجعه الفكرية وفي ثوابته الثقافية وفي أهدافه البعيدة وفي لغته ومنهاجه دون أن نبذل جهداً دؤوبـاً على أمد عريض في ميدان البحث العلمي، تعميقاً للاحاطة بجوانب الواقع الفكري والاجتماعي وتجديداً لقراءة التاريخ، وتحقيقاً للعناوين الكبرى من تراثنا، واكتساباً لما يستجد كل يوم من الفتوحات الفكرية وتداركاً لما بيننا وبين أمم الغرب من أماد في السبق. ثم ان اكتساب التطبيقات التكنولوجية وتوطين أصولها هو أيضاً من البحث العلمي. لأن ذلك التوطين لا يكون إلا بالاقتدار العلمي على الاستعمال الأمثل لهذه التطبيقات والصيانة المستمرة لمكوناتها. وما يتم ذلك الاقتدار إلاّ على أساس اقتحام ميدان الابداع. فلم يكن اليابانيون في أول أمرهم مجرد مقلدين للصناعات الغربية فيما تحقق لها من مكاسب تكنولوجية. بل كانوا في الآن نفسه مقلدين مجددين، انطلقوا من أنماط معينة فأدخلوا عليها تغييرات متلاحقة وانتهوا إلى ابتداع أنماط طريفة.

لا يزيد ما ننفقه في البحث العلمي على جزء واحد من عشرين أو ثلاثين مما تنفقه المجتمعات الصناعية، بصرف النظر عما تنفقه على الأغراض الدفاعية والأبحاث الفلكية. وأول ما ينبغي الاصطلاح عليه في المستوى المغاربي أن نرفع في مستويات الانفاق إلى مثل ذلك القدر في أجل معلوم. ثم إن البحث العلمي قد أصبح بحثاً مخبرياً بالمعنى الواسع لم يبق قابعاً في مكتبات المطالعة. وغدت كل فنون البحث تستوجب تجهيز عدد من المخابر بكلفة باهظة وتوظيف فرق من الباحثين والموثقين مؤلفة من عناصر عديدة ومن اختصاصات متكاملة، وكل ذلك مجهود أيسر تحقيقاً وأخصر آجالاً وأخف حملاً في الأفق المغاربي الجهوي وأدعى إلى التنافس وإلى جدوى الاستثمارات.

فهلا يمكن أن نعزم على انشاء خطة مغاربية للبحث العلمي يكون من مهامها التنسيق بين الجهود المبذولة، وتعميم الاستفادة من التجارب القطرية وضبط المقاصد والأهداف المستقبلية، واحكام الترابط بين القطاعات. ثم تكون هي المرجع الأول الذي يستشار في إقامة الأبحاث الجديدة وفي إنشاء المخابر الكبرى.

الفصل السادس عشر
المبادرات السياسية

أولاً: إعادة تأسيس العلاقات بالخارج

هذا أصعب ميادين التعاون وأدقها. ولكنه أوكد شروط انشاء هذا التعاون وأهمها. وصعوبته من وجوه عديدة:

فهو يقتحم ميدان القرارات السياسية. وهذه القرارات مرتبة في أعلى منازل الأهمية وفي أدق مجالات الخصوصية القطرية، وتتصل اتصالاً مباشراً وثيقاً بممارسة السيادة. وقد أطنبنا القول في أحد فصول هذا الكتاب لنبين أن انشاء التعاون المغاربي واختيار أهدافه وتسخير وسائله والتحكيم بين مشاكله، كل ذلك قرار من جنس سياسي. لا يملك مبادرته إلاّ رؤساء الدول. واتضح لنا كذلك أهمية العوامل المجحفة المضروبة من جوانب متعددة على ممارستنا للسيادة. وما تكون السيادة إلاّ من جنس سياسي. وهذه الممارسة مكبلة بعديد التبعيات التي فصلنا القول فيها في ميادين الكفاية الغذائية والأمن الوطني وفي ميدان التطبيقات التكنولوجية وفي باب تشغيل القوى العاملة، وفي مبادلاتنا التجارية وفي باب التداين والاستثمار.

هذه هي أوضاعنا اليوم في عامة ميادين السيادة والتصرف. وهي ستزداد خطراً وتأزماً في آفاق عام ٢٠٠٠، بما يصير إليه العالم من حولنا وعلى السواحل القريبة من أوطاننا من مراجعة سياسية تقوم على نبذ الخلافات وتوفير كلفتها الباهظة، وعلى ارادة التقارب وتمتين قواعد المصالح المشتركة، وتعمل على بناء التكتلات الجهوية في جغرافيات التأليف بين السيادات الوطنية. وستزداد أزمتنا الاجتماعية إلحاحاً على قدر تفاقم الطلب الجهوي في الغذاء والعمل، وفي السكن والصحة، وفي التعليم والثقافة، وفي الديمقراطية والكرامة، وبمقدار عجز اقتصاداتنا وقصور سياساتنا عن الوفاء

بهذه الحاجات، وما يكون لذلك من انعكاس على الأمن والطمأنينة والاستقرار.

إنشاء المستقبل المغاربي المشترك مشروع ذو مفصلين اثنين: يهم أحدهما العمل الداخلي في الأفق الجهوي، ويهم الآخر العلاقات بالخارج، وبينهما روابط طردية وعكسية متداخلة. فالأمن الغذائي مثلاً قضية جهوية داخلية من جانب ما تقتضيه من تنظيم متناسق لقطاع الانتاج ومن تحرير لانتقال المحاصيل ولتوظيف الأموال والكفاءات. ولكن انشاء فضاء «الأطلس الزراعي» هو في الوقت نفسه، قضية علاقات خارجية، تقتضي تغيير نوعية الروابط أو «فك الترابط» مع السوق الأوروبية، واستبداله بروابط مغاربية جهوية، قد لا تكفي لتعويض المسالك التقليدية ولا لتلافي النقص الحاصل في الموارد، ولا لبلوغ مراتب الكفاية، كذلك الشأن بالنسبة إلى سوق العمل المغاربية أو إلى مشروع البحث العلمي المغاربي أو توطين التكنولوجيا. . . علينا في كل واحد من هذه الميادين أن نراعي الجوانب الداخلية الجهوية والجوانب الخارجية، وأن نميز بين عوامل نملك زمامها، وعوامل أخرى لا نقدر على حسمها إلاّ بالتفاوض مع الخارج. وقد لا نفلح في هذا التفاوض. ولن نفلح إلاّ إذا أقبلنا عليها صفاً واحداً نتكلم لغة واحدة ونستند إلى براهين موحدة. سوف لا يتيسر أن ننشىء مستقبلاً مغاربياً مشتركاً إذا لم نقتحم ميدان علاقاتنا بالخارج، فنعيد تأسيسها بالاصطلاح على قدر معين من التوافق حول منظومة اطارية من المبادىء السلوكية.

١ ـ أهم هذه المبادىء أن نقوم بهذه المراجعة معاً وعلى خط واحد من التضامن. فلا يتفاوض كل واحد من أقطارنا على انفراد، وأن يعتمد التفاوض على جدول مشترك من القضايا، وفي روزنامة واحدة من المراحل.

٢ ـ يتعين كذلك الاتفاق على أولوية المشروع المغاربي في كل ترابط خارجي في أي من الميادين الإقتصادية أو الإجتماعية. وليس من مقاصد المشروع المغاربي الانكفاء على الذات واعتزال العالم والفصل الحاسم بين المصالح. ذلك غير ممكن جدلاً ولا مطلوب أو مأمول في الواقع، وإنما يقتضي بناء المغرب توطيد العلاقات الخارجية على أساس ترشيدها وتطهيرها من عوامل الاجحاف بمصالح الجهة. فلا يمكن أن يترتب عن ميثاق ثنائي يبرم بين واحد من الأقطار المغاربية وبين جهة أجنبية، افساد لهدف البناء المشترك أو توهين لأواصر الترابط الجهوي. غايتنا المتأكدة هي التخلص من الهيمنة الخارجية على أي واحد من أقطارنا، وهي بالخصوص استرجاع كفاءة المبادرة والفاعلية للقرار المغاربي في خاصة شؤون الجهة. يقول اسماعيل صبري عبد الله: «ليس من المقبول عقلاً ولا من الميسور عملاً أن يتخلص قطر من السيطرة بمزيد الاعتماد على من لهم السيطرة».

٣ ـ الهدف الأوكد في اعادة تأسيس علاقتنا الخارجية هو كفاءة المبادرة وفاعلية القرار بالتنقيص التدريجي من التبعيات المجحفة وبالإنسلاخ من «الإتباعية السياسية»

المشينة. ولا نجادل أن في العلاقات الدولية قدراً واجباً من التبعية، مهما كانت مراتبها من القوة والضعف ومن الفقر والغنى. ولكن التخلص المطلوب إنما يتعلق بالتبعيات المجحفة التي تعوق عن التطور وتعطل التصرف في الموارد وتعرقل القرار السياسي. تلك هي حالتنا المشتركة من التبعية للمجموعة الأوروبية في ميدان القوى العاملة وفي باب المبادلات التجارية أو تمويل الاستثمارات.

ثانياً: الدفاع المغاربي المشترك

ننطلق هُهنا من التسليم بحقيقة تاريخية ثابتة. فنحن على ظهر سفينة واحدة ونخوض بين أعاصير زماننا مغامرة مصيرية واحدة. ذلك شأننا اليوم وذلك كان شأننا على مدى أحقاب التاريخ. فما يداهم إحدى جهاتنا داهم، ولا يزحف على ديارنا زاحف من الشرق أو الغرب، فينتصر على قوى الدفاع فيها وينتصب بأرضها، وقد تخاذلت سائر الجهات عن واجب النصر، إلا وتعمّ بلية الإحتلال سائر مناطق الجهة. وما تحركت حمية الحرية في شعب إلاّ وانتشرت عدواها إلى شعوب الجهة. فللتاريخ المغاربي، في عامة نسقه، مفاصل زمانية واحدة بين فترات السيادة. وفترات الاستعباد، وله تجانس مستمر في نوعية العلاقات بالخارج بما لها من صفات ايجابية وسلبية. شأننا في ذلك كشأن الأثوار والأسد في قصة الإمام علي، كرم الله وجهه. فقد فرّق الأسد بين الأثوار الثلاثة: الأبيض والأسود والأصفر ومزق شملها، وزرع بينها الريبة والحقد. ثم افترسها واحداً بعد واحد. فلما جاءت ساعة الثور الأصفر، صعد على الربوة ونادى ثلاثاً: «الا إني أكلت يوم أكل الثور الأبيض». ونحن قد أكلت أقطارنا المغاربية يوم أكلت الجزائر. وما فتح الله عليها بالحرية إلاّ بعد أن توطدت أسباب السيادة بالمغرب وتونس.

المغرب الكبير وطن واحد بمقاييس الدفاع والأمن الترابي، يقع بجهة متماسكة على الضفاف الجنوبية من الحوض الغربي للبحر المتوسط ويتشارك بالتصرف في مفاتيح هذا الحوض عند مضيق جبل طارق غرباً وعند مضيق صقلية شرقاً. ذلك يقتضي أن يتشارك المغرب في السيطرة على هذه المفاتيح المهمة وأن تكون له خطة واحدة للأمن البحري. فقد كان للبحر منزلة كبيرة ودور مهم في التاريخ المغاربي على مراحله البارزة، من الغزو الفينيقي إلى مغامرات هنيبعل، إلى فتوحات الأغالبة وإلى هجمات الأسبان وصولات الأساطيل العثمانية، ثم إلى فترة الاستعمار اللاتيني. وإن في اعتصام الأساطيل الكبرى الخامسة والسادسة بالمياه القريبة من سواحلنا انعكاساً ملحوظاً على ممارساتنا للسيادة، شهدنا نماذج قريبة منها في الاغارة على سواحل ليبيا وفي مداهمة الشواطىء التونسية هذه الأعوام.

ثم إن المغرب العربي يتشارك على واجهته الجنوبية في خط صحراوي متواصل على عرض أربعة آلاف كلم. وتمتاز المناطق الصحراوية بمصاعب استراتيجية متعددة من أهمها صعوبة الإختراق والتزود، وعسر الاختفاء والتنقل، خاصة بالنسبة إلى الوسائل الدفاعية العصرية والعتاد الثقيل. وقد جربت هذه المصاعب جيوش الاستعمار الايطالي أو الفرنسي والاسباني ابان الاحتلال، وجربتها جيوش الألمان وأعدائها من الحلفاء في أعقاب الحرب الكونية الثانية. الخاصية الكبرى المهيمنة على الدفاع الصحراوي أنه يندرج حتماً في استراتيجية جملية شاملة ولا يتيسر انحصاره في خطة جهة مفصولة.

وإنه لا سبيل إلى تحصين الواجهة الصحراوية الجنوبية تحصيناً مستمراً إلّا في نطاق خطة أمنية مشتركة. وإن المجال ضيق لاختيار خطة وطنية للدفاع عن المغرب بمفرده أو عن موريتانيا بموقعها التوسطي أو عن الجزائر بمحض امكاناتها أو عن تونس في ركنها الشرقي أو عن ليبيا في عمقها الجنوبي، وهو وهم من أوهام السيادة والخصوصيات الوطنية وهو وهم باهظ الثمن. وثمنه لا يقدر فقط بقيمة الحدائد البالية التي نكدسها في الثكنات وعلى الحدود، وننفق طول العام على تعهدها وصيانتها. الثمن باهظ بمقياس الاندثار السريع الذي يصيب هذه الحدائد، فتظهر في السوق تقنيات جديدة نتبارى في اكتسابها وندفع في ذلك ثمناً آخر اسمه مزيد من الترابط وتعميق للتبعية. والثمن باهظ أيضاً من جانب انعزال التصنيع الوطني عن حاجات الدفاع ولو في الخراطيش، وانفصال الترابط بين مراتب التصنيع المدني والعسكري، الأمر الذي يجعل التسلح المغاربي محصوراً في باب خاص من أبواب المبادلات التجارية.

المستقبل المغاربي، هو مستقبل التجميع الرشيد للإمكانات الدفاعية، والإنتفاع الأمثل من وسائل التحصين الطبيعية التي تتشارك فيها أوطاننا على الواجهتين البحرية والصحراوية، وهو الاستفادة المجدية من التطبيقات التكنولوجية الحديثة، وباعتبار الدفاع، في حاجاته وتقنياته، باباً من أبواب التصنيع الجهوي، ولا يكون هذا التصنيع مجدياً إلّا على أساس إدخال هذه الحاجات في الحساب والعمل على اشباعها في باب التنمية المغاربية الشاملة.

تلك هي مقترحات ستة بشأن المبادىء الممكن اعتمادها والانجازات المتيسرة في باب اعادة التأسيس لعلاقات الدول المغاربية بالخارج. تندرج هذه المراجعة الجذرية في عداد المشاريع والبرامج التي نراها قابلة للانجاز، والرامية إلى اقامة الأطلس الزراعي وتوحيد صناعة الانشاءات الكبرى، وإلى تحديد سياسة مغاربية للطاقة، وإلى هيكلة التعاون الثقافي والتربوي واقامة خطة مغاربية للبحث العلمي، والبناء المغاربي في أفق البناء القومي.

وما هي سوى مقترحات عملية في خدمة التغيير البديل. وقد رأينا أن الظروف الخارجية والضغوط الداخلية تعمل على ادخاله في نسق التاريخ المغاربي المعاصر. ويكون في الحكمة وتأمين الحاضر والمستقبل أن يتكثف التشاور بين النخب والقيادات المغاربية، وتتصافى القلوب والنيات وأن تتآلف العزائم وتتظافر الجهود، حتى يحصل هذا التغيير بلا احتراز ولا عرقلة، وأن يكون البديل من حاضرنا بأيسر كلفة سياسية وفي أحسن الظروف الاجتماعية وأنسب الآجال.

الفصل السابع عشر

البناء المغاربي في أفق البناء القومي

أولاً: المشروع والريبة

تحوم حول مشروع البناء المغاربي الظنون والريبة. وتتوجه إليه تهمة توهين الرابطة القومية، والإعتصام بالخصوصيات القطرية، واليأس من نجاح المشروع العربي الشامل. وتتعلق مثل هذه الريبة بمجلس التعاون الخليجي، فيما يترتب عن قيامه وعن المشروع المغاربي من «تفتيت النظام العربي وفصل أطرافه عن بعضها البعض داخل تكتلات إقليمية»[1]. وتصبح إقامة هذه الأطراف الإقليمية مطبوعة بطابع المصلحة الضيقة في مقابل المصلحة المشتركة الكبرى «إذ وجدت دول النفط الخليجية - وهي دول الثروة المالية - في مصلحتها التكتل إقليمياً في مواجهة العديد من متغيرات النظام العربي وهوامشه. . . وإن قيام مجلس التعاون الخليجي يشكل في حقيقته أمل هذه المجموعة في أن تجد الإطار المؤسسي الذي تلجأ إليه إذا شعرت بضرورة الإنعزال والتقوقع. . .»[2].

كذلك الشأن بالنسبة إلى المشروع المغاربي المتعثر. فهو موصوف في رأي النخب القومية بالإرتداد عن الجماعة، وبإقامة مشروع بديل من المشروع القومي، وبالتوجه وجهة إنفصالية. كان مثل هذا الاعتقاد ذريعة حملت حكومة الثورة الليبية عام ١٩٧٠ على الإنسلاخ من المجموعة المغاربية الناشئة، وعلى «اختيار التوجه القومي الشرقي» الأصيل. وهكذا ينشأ مشروع المغرب العربي موصوماً بالريبة في مقاصده،

---

(١) علي محافظة [وآخرون]، جامعة الدول العربية: الواقع والطموح (ندوة)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣).

(٢) علي خليفة الكواري، نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة: «الملامح العامة لاستراتيجية التنمية في اطار اتحاد أقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥).

ويخرج الحكم عليه من باب الوسيلة والطريقة إلى باب المضامين والأهداف.

هذا ضرب من التصور في طلب الوحدة العربية أساسه التسليم بمركزية العمل المشترك في نطاق جهاز مركزي واحد، يتولى تجنيد كل الطاقات وتوظيف جميع الإمكانات المتاحة في خدمة خطة مشتركة جامعة. وإن هذه المركزية قناة إجبارية لكل عمل وحدوي. فلا يشذ عنها طرف من الأطراف إلا يؤدي به سلوكه إلى الخروج عن الأهداف. وهكذا يقوم هذا التصور على الخلط بين الأهداف القومية وبين وسيلة تحقيقها، وعلى التساوي في التقدير بين الوظيفة وجهازها التنفيذي. وهذا تصور مظنة للإختلاف وقابل للمراجعة.

ثم إنه في حق المغرب العربي تصور مشوب بشائبة الإستقطاب. إذ إن العمل القومي شرقي المنبت، شرقي المبادرة والممارسة، بدرجة أولى. وما سواه هوامش ولواحق، إعتماداً على أن الشرق هو قلب العروبة ومهبط الوحي. والعروبة في هذا التصور شبيهة بموجة من أمواج البحر، تضعف قوتها ويتسطح مداها كلما بعدت عن قطب دائرتها. وشاهد على هذا التصور أن أحد المفكرين المشارقة حضر ندوة عقدها بتونس مركز دراسات الوحدة العربية عام ١٩٨٣ عن الجامعة العربية، فأبدى تحسره على انتقال مركز الجامعة من القاهرة إلى تونس. ثم تسلى عن هذه الحسرة بما يعتقده من أن هذا التحول الجغرافي سيعين على «إرجاع روح العروبة إلى البلدان المغاربية» هذا التفكير قوامه التسليم اليقيني بأن هذه الأوطان المغاربية لا تزال هوامش بعيدة وديارآً قاصية، وأن انتسابها إلى العروبة لا يزال مشوباً بأخلاط بربرية وبأملاح فرنكوفونية عرقاً ولغة وسلوكاً، وان قطب العروبة مرتكز حتماً في الشرق يتنقل بين القاهرة ودمشق وبغداد وعمّان والرياض.

ذلك ما أصبح يدعو إلى ضروب من تبرير الموقف، وإلى التأكيد بأن البناء المغاربي ليس إدباراً عن القومية فيما للقومية العربية من أهداف ومضامين مضبوطة، ولا هو انزواء عن الجامعة العربية، فيما تقوم عليه من وظائف تتعاون الدول المغاربية على بلوغها الدرجة المثلى من الفاعلية والأداء. وليس في هذا المشروع ولا في قيام مجلس التعاون الخليجي تنصل من الجهد المشترك ولا يأس من ثماره ولا طلب لإقامة البدائل.

لم تكن أقطار المغرب العربي، يوم إنشاء جامعة الدول العربية قد استردت إستقلالها الوطني، ولا أنشأت دولاً ذات سيادة. ولم تشارك حينئذ في المشاورات الرسمية العربية ـ العربية والعربية ـ الإنكليزية التي أسفرت عن ميثاق الإسكندرية عام ١٩٤٤ وعن قيام التنظيم الإقليمي الجديد. ولعل ذلك هو السبب الذي من أجله ظلت قضية الجهاز التنظيمي المشرف «على توثيق الصلات بين الدول الأعضاء وتنسيق خططها السياسية

تحقيقاً للتعاون بينها»، قضية إقليمية شرقية حتى بداية الستينات، إلى غاية إتمام الأقطار المغاربية إستقلالها الوطني. وظلت العلاقة بين جناحي الوطن العربي، شرقية وغربية، علاقة قلقة مشوبة بمشاعر الغربة والإقصاء.

ومع ذلك فليس لجيل المقبلين على إنجاز المشروع المغاربي، عقدة استنقاص ولا مركب إثم كما ليس، في ظني، شيء منه عند الجيل الذي توفق إلى إقامة مجلس التعاون الخليجي. ولا يجد أحد من هؤلاء ولا من أولئك شعوراً بأن في سعيه خيانة للأمة العربية، أو أنه مطالب بتبرير مسعاه، وإن في الاقتصار على هذه الجوانب المزاجية طمساً لمعالم المشكل الأساسي الذي لا يزال يفتقر إلى النظر والتحليل، ولا يزال بحاجة إلى امثال الجهد الفكري الذي ينهض به مركز دراسات الوحدة العربية منذ أكثر من عشر سنوات. ذلك هو مشكل الفريضة الغائبة والحلقة المفقودة للوصل بين الأهداف وبين التحقيق، وبين الطموح والواقع. هذه الوحدة القومية التي ارتضيناها لنا جميعاً هدفاً مشتركاً أساسياً، كيف نكسب الإقتدار على تحقيقها، وما هي الخطة في مجالات الممكن التي تصيِّر الطموح واقعاً؟ وبسؤال أدق وأقرب: ما هي المراحل الواجبة في سبيل الانجاز.

إذ لا بدّ من مراحل، ولا يتصور القفز من واقع التشرذم والخصوصيات المفرقة إلى عالم الوحدة والتضامن والتآخي طفرة واحدة وبين ليلة وصباحها. فقد جرَّبنا مثل ذلك القفز مراراً، وفشلت محاولاتنا لاقامة الوحدة الفورية القومية عشرات المرات.

قضية المرحلية قابلة للاعتبار من جوانب ثلاثة:

المرحلية الزمانية الرامية إلى تقدير جدول المواقيت الواجبة للانجاز، والمحطات الممكنة لترتيب مراحل هذا الانجاز.

المرحلية الوظيفية المتعلقة بمضامين العمل المشترك. جواباً عن السؤال التالي: هل نقدم على طلب العمل في جبهة عريضة شاملة لمختلف ميادين الحياة القومية، أم نقسِّم هذه الميادين بحسب الممكن الذي نملك وسائله، فنبدأ بالوحدة السياسية مثلاً، ثم ننحدر منها إلى الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثّقافية... أم نسلك خطاً معاكساً ينطلق من التعاون الإقتصادي أو من ميادين التربية والثقافة أم نقتصر على بعض القطاعات الخاصة مثل قطاع الطاقة أو الكفاية الغذائية، ومن هذه القاعدة نرتقي بالعمل الوحدوي درجات إلى قمة الهرم، فنبني الوحدة السياسية؟

المرحلية العددية تهم عدد الأطراف القابلة للاشتراك، أو الممكن تشريكها في العمل الوحدوي. فهل يجوز أن نضم في برنامج واحد بين جميع البلدان العربية من المحيط إلى الخليج، بصرف النظر عن أحجامها وعن مواردها، وعن أنواع الأنظمة

السياسية والإنمائية والتربوية السائدة فيها، أم نجزىء العمل الوحدوي أجزاء معدودة بين عدد من الأطراف، تترشح لهذا العمل بحسب نوع من أنواع التصنيف، كالتصنيف الجغرافي فنأخذ بالتوزيع المألوف بين مجموعة النيل ومجموعة الشام ومجموعة الخليج ومجموعة المغرب. . . أم نميل إلى التصنيف بحسب الموارد بين بلدان نفطية، وبلدان زراعية، وبلدان الصناعات الهندسية أو التعدينية أو الكيميائية؟ وقد نختار تصنيفاً ثالثاً من جنس إجتماعي بين بلدان الوفرة العمالية وبلدان العوز العمالي أو في كفاءات التأطير. وقد يحق الاعتماد على مرحلية عددية تقوم على المزج بين اثنين أو أكثر من هذه التصانيف، كالمزج بين التوزيع الجغرافي وبين نوعية الموارد الكبرى، أو بين هذه التصانيف وبين توزيع القوى العاملة والفائض من كفاءات التأطير.

المهم من هذه المرحليات أنها تنطلق جميعاً من الاتعاظ بحصيلة تجارب الوحدة العربية خلال الأربعين سنة المنقضية من يوم قيام جامعة الدول العربية، ومن التسليم بأن الواقع العربي لا يسير في طريق الوحدة، ولا يقرب من موعدها، ولا يتقدم في اتجاه التخفيف من عوامل الفرقة والتشرذم. الحقيقة الماثلة اليوم في العمل العربي هي الاقتصار على مجالات ضيقة محدودة من العمل المشترك على أساس ثنائي وليس على أساس جماعي متعدد الأطراف والمصالح.

ثانياً: الأحلاف الثنائية

لا يزال البناء المغاربي مقصوراً في ممارساته على التعاون الثنائي، في مجالات محدودة وميادين قليلة.

ففي الميدان السياسي لا تزال مشاريع الوحدة الفورية عالقة بالأذهان فيما حصل من تجارب بين تونس وليبيا، وبين ليبيا والمغرب، وبينها وبين الجزائر. وقد باءت جميعها بالفشل، على غرار المصير الذي آلت إليه مشاريع الوحدة بين مصر وسوريا، وبين ليبيا ومصر، وبينهما وبين السودان. . . إلى غير ذلك من المحاولات. وكذلك أبرمت تونس والجزائر معاهدة أخاء ووفاق عام ١٩٨٣ وانضمت إليهما موريتانيا.

وحصلت محاولات معدودة في الميدان الاقتصادي، كان أهمها مشروع الاستغلال المشترك بين الجزائر والمغرب لحوض الحديد في قرعة جبيلات على الحدود بين البلدين، وإنشاء خط حديدي عبر القطر المغربي إلى ساحل الأطلس لتصدير المنتوج. ولم يزل المشروع معطلاً. ومن مظاهر هذا التعاون الثنائي في الميدان الإقتصادي، وبخاصة في باب النفط مدّ أنبوب النفط عبر تونس بين الجزائر وإيطاليا، ومدّ أنبوب الغاز بين الجزائر وليبيا عبر تونس، ومشروع أنبوب عبر المغرب لتصدير الغاز الجزائري إلى إسبانيا. ومن مظاهر التعاون الثنائي الإقتصادي مشاريع محدودة ترمي إلى

إقامة وحدات صناعية أو معملية لاستغلال بعض الموارد الحدودية: مثل مشروع الإسمنت الأسود والأبيض، أو مشروع محركات ديزل على الحدود بين الجزائر وتونس. . وغيرها من أحجامها بين ليبيا وتونس.

يتنزل هذا التعاون الثنائي المحدود منزلة البديل من التعاون الجماعي ويعتبر مرحلة تربص وتمريناً من شأنه أن يؤهل أقطار الجهة للتعاون الجماعي. وقد يقع الإكتفاء بهذا التعاون الثنائي والاقتصار عليه، أو القصد إلى اتخاذه قاعدة مطردة في ممارسة العمل المغاربي المشترك. تعني هذه الطريقة أن الفارق بين نوعي التعاون هو فارق كمي في العدد دون النوع، وأن الانتقال من التعاون الثنائي إلى الجماعي أمر ميسور يحصل بإلحاق طرف ثالث ورابع وبتوسيع المشروع من حيث طاقة إنتاجه ومن حيث قدرته على استيعاب عمالة أوفر ونسبة أعلى من التأطير. . . يحصل ذلك الانتقال حينئذ بإدخال التغييرات المناسبة على طاقة الاستخدام وعلى الحجم المادي، دون حاجة إلى مراجعة الأهداف والوظائف الانمـائية، ودون تساؤل عن قدرته التأليفية في نسيج مشاريع التنمية.

هل نحتاج إلى التذكير بما لكل مؤسسة اقتصادية من منزلة داخل الاقتصاد الوطني، بما ينتج بينها وبين سائر المؤسسات الوطنية، طرداً وعكساً، من روابط وظيفية في تبادل الأموال والموارد والخدمات، وما بينها من علاقات اجتماعية في تشغيل العمالة وتحسين مستويات الأداء. . . وإن هذه الروابط تصبح غير الروابط في ميدان اقتصادات متعددة متناسقة، وداخل نسيج مختلف من المشاريع. فيقوم نوع مغاير من الترابط الوظيفي ومن التكامل الانتاجي في هذه الآفاق المتعددة الأطراف. ويصبح على المؤسسة تحقيق نوع آخر من التكافؤ والتوازن في تبادل الامدادات والخدمات، وفي توظيف الأموال والمهارات وفي تشغيل القوى العاملة، وعليها بلوغ درجات أعلى من الفاعلية والجدوى لمجابهة درجات أقوى وأوسع من المنافسة.

دلت التجربة على مدى ربع قرن من التعاون الثنائي المغاربي أنه لم ينتقل فعلاً إلى الجماعي ولم يفض إليه، وأنه لا يملك آليات هذا الانتقال من ذات هيكله وبحكم منطقه الداخلي. ذلك يحمل على الإعتقاد بأن التعاون الجماعي ـ من أساسه ـ هو من جنس مغاير للثنائي، وليس بين هذا وذاك جسور عبور مفتوحة. وقد تعزى هذه المغايرة إلى مقاصد سياسية إضافة إلى الفروق الوظيفية. فقد يستنكف طرف ثالث من اللحاق بالفريق الثنائي في نصف الطريق، وهو لم يُدع للمشاركة من أول الأمر في مرحلة التصور والاعداد. ويعتبر أن تعاونه هو «إضافة لاحقة» لأمر ليست له فيه منزلة مساوية، ولا يحظى فيه بنصيب المبادرة الذي تقوم عليه ممارسات السيادة. وقد تكون المشاريع الثنائية مقصودة لتجاوز بعض النزاعات الحدودية بين دولتين متجاورتين، وموظفة

لأغراض محلية معينة ترمي إلى تثبيت السكان وتشغيل القوى العاملة، ولا شأن لدولة ثالثة في تلك النزاعات ولا مصلحة واضحة تحفزها على المشاركة في هاته المشاريع.

ثالثاً: المرحلية الزمانية

الزمان وزر ثقيل عند من يتعجل بناء الوحدة الفورية، ويقفز فوق المراحل، ويتخطى على هامات الأجيال المتعاصرة، ربحاً للزمان، وغنماً لمناسبة متاحة. وكثيراً ما انقلب الغنم غبناً بسبب هذا التطاول على الزمان فيما جربناه بربوعنا من محاولات هذا التوحد الإرتجالي، وصار الربح المأمول خسارة في الوقت وتطويلاً في آجال الإنجاز.

البناء الوحدوي تغيير سياسي حاسم وتحول إجتماعي دقيق، نُقْدم على إنجازه في مجتمعات مزاجية، معزولة عن المشاركة في صنع القرار. قد ربتها الأنظمة القائمة والنخب الحزبية على حب الوطن الصغير، وطن السيادة والزعامة، وعلى الذود عن حدوده الرسمية وتقديس حرمته الترابية، وعلى التعريف به في خصوصياته القطرية أكثر من التعريف به في خصائصه القومية المشتركة. ولئن كان التعلق بالإسلام والانتساب للعروبة متمكن الجذور، عميق الإنغراس في الأنفس، فليس من اليسير رغم ذلك، أن نقيم مقام الوطن المحسوس في الروابط العديدة بين الفرد وبيئته، المألوف في العادات والتقاليد، المجسم في المحسوسات الحيوية وفي رصيد الذكريات الفردية والجماعية، وطناً «نظرياً». نشعر به شعوراً وراثياً منقطعاً، ونتصوره في الادراك في ثوب القيم الانتسابية المتينة، من جنس المدلولات اللامكانية واللازمانية التي لم نتعود على ربطها بالحاجات الملحة ولا بالمحسوسات الظرفية. ليس من المعقول جدلا ولا من المتيسر ممارسة أن يتم مثل هذا التحول الحاسم في نفوس جيل واحد وفي فترة زمانية محدودة، ولا أن تتسع الآفاق في العقول والأنفس من الوطن المحسوس ومن المصحلة القائمة في الزمانية القريبة إلى وطن نظري وإلى مصلحة مؤجلة في زمانية عريضة فضفاضة. لا بد من توطين الأنفس على هذا التحول، ولا بدّ من تربية العقول وترويض المهج على التعلق بهذا الوطن العريض في الحيز الجغرافي المترامي وفي الروزنامة الزمانية الواسعة. ولا شك أن توسيع هذه الآفاق من الوطنية القطرية إلى الوطنية القومية سيكون أقل غربة على الأنفس وأخفّ اضطراباً إذا كان توسيعاً مقصوراً على الأجوار في حدود إقليم قريب الديار، كإقليم وادي النيل أو الاقليم المغاربي. وذلك بسبب ما يترتب عن ذلك الجوار القريب من التجانس في العادات والأذواق ومن التشارك في اللهجة والتاريخ...

ثم إن المرحلية الزمانية واجبة وضرورية باعتبار وظيفي. فكما أن الزمان شرط واجب لتغيير ما بالمهج والعقول، فهو واجب أيضاً للانتقال بالأوضاع الإقتصادية

والاجتماعية من إطار الخصوصية القطرية ومن آليات الترابط الداخلي إلى منطق الترابط في فضاء تضامني واسع عبر الحدود القطرية وبمقاييس فاعلية جديدة. فلا بدّ من مهلة زمانية كافية لتحويل زراعة بعلية قطرية إلى زراعة سقوية جهوية، بالإستفادة من مياه نهر مخترق للحدود، ولاستبدال أصناف من المحاصيل قليلة التشغيل، ضعيفة الحاجة إلى الكفاءات وإلى الأسمدة والمبيدات الكيميائية إلى أصناف كثيفة التشغيل عريضة الحاجات الفنية، نهمة في استهلاك هاته المواد. ولا بد من مهلة تربص لتصنيع خامات معدنية كانت مصروفة للتصدير، أو لأحكام الترابط بين شبكات كهربائية كان إنتاجها محسوباً على قدر الحاجات الداخلية، أو لإعادة توجيه سياسة النفط بالجهة كلها بهدف إشباع حاجات الجهة بدرجة أولوية، والإستعداد لتعويض العائدات الحاصلة من التصدير.

هذا الزمان الذي لا مفر منه لإحكام مرحلة التخلص من الأوضاع القائمة إلى أوضاع بديلة ليس زماناً للانتظار. بل هو زمان حيّ مليء بالسعي الحثيث حافل بالإجراءات لتحقيق الأهداف. إن توطين الأنفس والعقول على التحول المطلوب هدف جليل يستوجب أن تتسخر لتحقيقه على الأمد المناسب برامج الإعلام ومناهج التعليم ومضامين الخطاب السياسي، ومعظم الأنشطة الثقافية، علاوة على سياسات الشباب والسياحة المغاربية وعلى المبادلات التجارية ونوعية التعامل بين المؤسسات.

رابعاً: المرحلية الوظيفية

نسلم يقينا بأن سبيل الأمة العربية إلى الوحدة في هذا العصر بالذات، هي سبيل فذة، لا يمكن التعويل في تحقيقها على نمط تجربة أجنبية، نستوحيها أو نبني بمثل آلياتها وطرائقها. ومحكوم علينا أن تكون سبيلنا من ثمرات الإبداع العربي، تعميقاً للإحاطة بخصائص واقعنا القومي، وتمحيصاً لأصناف المعوقات في مجتمعاتنا القطرية، وفي البيئة الخارجية من حولنا، وإثراء لمقومات التصور الإنشائي للمستقبل البديل، وذلك الإبداع لا ينطلق من خواء، ولا يتنافى مع الإستفادة من تجارب أمم سبقتنا إلى ما نعمل على إدراكه، وقد انطلق مسعانا ومسعاها في أزمان متقاربة. ولا يمنع الإبداع من ملاحظة ما حف بتجربة هاته الأمم من عراقيل ومصاعب، وما توخته من مرحلية في بلوغ الأهداف المرسومة.

خرجت أقطار أوروبا الغربية من الحرب الكونية الثانية منهوكة القوى مقطوعة الأنفاس، قد فقدت في المعارك ملايين من شبابها، وتدمرت مدن عديدة برمتها، وتخربت معظم مصانع الإنتاج، وفسدت الأرض الزراعية وتلفت الماشية والمحاصيل وتعطلت معظم التجهيزات. ولكن أكبر مصاعبها كانت تكمن في ميدانين أساسيين:

يمثل أحدهما خطر الإنقسام والعداوة بين شعوبها، عداوة وراثية بين الألمان والفرنسيين من جهة وعداوة مثلها بين الألمان والطليان وبين الانكليز وعداوة ثالثة بين البلجيكيين والهولنديين وبين الألمان والطليان. . . خريطة العداوات الأوروبية عام ١٩٤٥ قريبة الشبه بخريطة التشرذم العربي في منتصف هذا العقد الثامن من القرن. كان الخطر الكبير الثاني هو خطر الهيمنات الأجنبية تحدق بأوروبا من جانبين شرقي وغربي، أما الخطر الشرقي فقد ترتب عنه احتلال السوفيات للنصف الشرقي من ألمانيا وتزعمهم كتلة دول أوروبا الوسطى التي أصبحت تدور في فلك نفوذهم السياسي والإقتصادي. ثم ترتب عن هذا الخطر الشرقي قيام التنافس المذهبي بين الماركسية والليبرالية، وما نتج عنه من حرب باردة على امتداد عقود ثلاثة؛ وأما الخطر الغربي فكان من جنس مالي واقتصادي وتمثل في سطوة الإستثمارات الأمريكية والصناعة الأمريكية والقمح الأمريكي والعادات الأمريكية في الإستهلاك. . . على اقتصادات أوروبا وعلى أجهزة إنتاجها. ومعلوم أن الاعانة المالية الأمريكية قد لعبت دوراً أساسياً في انتشال الإقتصاد الأوروبي من العجز، وفي تمكينه من أسباب الانتعاش والنهضة. وكانت إعانة مزدوجة في مقاصدها، ترمي إلى تحصين الجبهة الليبرالية في وجه الخطر الشيوعي، وترمي من وراء ذلك إلى تركيز قدم الولايات المتحدة في أوروبا وتوطيد زعامتها على العالم الغربي، خلفاً للأسد البريطاني المهزوم.

كان مشروع الوحدة الأوروبية هو الردّ الحاسم الرصين على كل هذه المخاطر الداخلية والخارجية، السياسية والاقتصادية. ولقد آمنت النخبة الفكرية الأوروبية أواخر العقد الرابع بأن بناء هذه الوحدة هو الكفيل دون سواه من الوسائل بإعانة الشعوب الأوروبية على تجاوز ذلك النسيج المتشعب من العداوات الموروثة، وأنها الأداة القادرة على تحصين الإقتصادات الأوروبية من الهيمنات الأجنبية ومن هيمنة رأس المال الأمريكي والتكنولوجيات الأمريكية بصورة خاصة.

نشأت المحاولة الوحدوية الأولى بأوروبا الغربية في بداية الخمسينات بين ست دول قارية متجاورة. ثم تدرجت إلى تسع دول ثم إلى عشر، ثم توسعت إلى اثنتي عشرة دولة. تطلّب ذلك التدرج فترة زمانية دامت أكثر من ثلاثين عاماً، توالت فيها الخطوات والانجازات مرحلة مرحلة.

ثم إن المشروع الوحدوي الأوروبي إنطلق في ميدان واحد هو ميدان الفولاذ والفحم، باعتبارهما المادتين الأصليتين لتأمين حاجة الصناعة من الطاقة التقليدية المتوافرة بمقاطعة الروهر الألمانية دونما حاجة إلى الخارج، ولتوفير الكميات الواجبة من الحديد لاعادة بناء الصناعات الأوروبية. وهكذا أنشأت الحكومات الأوروبية الست، «المجموعة الأوروبية للفحم والفولاذ» عام ١٩٥٤ وأبرمت بينها ميثاق تعاون وكوّنت لها

سلطة إشراف وتصرف. ثم تدرجت المجموعة الأوروبية إلى ميدان التبادل التجاري فأنشأت السوق المشتركة، ثم التفتت إلى ميادين الزراعة والمالية، والتعليم والصحة، والطاقة المتجددة، فأنشأت لكل واحد منها جهازاً متخصصاً. وتوجت هذا البناء الهيكلي بالأجهزة السياسية المناسبة. وهي تتأهب لأن تقيم بينها عام ١٩٩٢ وحدة اقتصادية، لم تزل تعدّ لها العدّة من زمان، وتسعى إلى تذليل العقبات في وجهها وإلى التنسيق بين المصالح القطرية والقطاعية في إطار هذه الوحدة الواسعة.

لا يخفي الساسة الأوروبيون، ولا صانعو الرأي العام، بأن الوحدة الإقتصادية القريبة ستفضي حتماً إلى مرحلة حاسمة موالية هي مرحلة الاتحاد السياسي بين الأنظمة القائمة. والعناية منصرفة من اليوم إلى اتخاذ ما يجب من الإجراءات لتوطين الرأي العام على قبول هذا المصير المشترك، ولإعادة النظر في مضامين السيادة القطرية، وإبراز المنافع المرتقبة من إقامة هذه «القومية الأوروبية» الجديدة.

تلك دول كانت في خواتم العقد الرابع قد أكملت، من زمان بعيد، بناءها السياسي وترسخت فيها المؤسسات والتقاليد الديمقراطية، وبلغت سياساتها الإنمائية أعلى مراتب الفعالية في إشباع حاجات الإنسان وفي إقامة قنوات التأهيل للمشاركة الجماعية في صنع القرار، ولصيانة الحريات وضمان الحقوق، واحترام حرمة الذات البشرية. فإذا كانت هذه المجتمعات ـ مع ما بلغته من مراتب التقدم والنضج ـ قد توخت المرحلية الزمانية في إنجاز مشروعها المشترك، وسلكت سبيل المرحلية الوظيفية في التأليف بين طاقاتها الانتاجية، ورضيت بالمرحلية العددية في توسيع جغرافية المشاركة، فذلك دليل على أن سبيل المرحلية هي شرط واجب لإرساء البناء المشترك فوق الخصوصيات القطرية ومن خلالها على قواعد صلبة وأسس متينة، تضمن له الصمود والدوام. وحقيق بنا في المجتمع العربي أن نتعظ بهذه التجربة الأوروبية، مع ما بيننا وبينهم من الفوارق، فإنما تنطلق تجربتنا من مواقع أشد تخلفاً عن مواقع إنطلاق الدول الغربية، وتتعرض إلى معوقات أقوى مما تعرضت له تلك الدول. ولكنها في الوقت نفسه تتحرك بزاد من الحوافز الحضارية ومن القيم المشتركة ومن التحديات المماثلة لم يكن يتوافر مثله للدول الأوروبية في خاتمة الحرب الكونية الثانية. ثم إن ما تزخر به أوطاننا من ذوي الكفاءات العلمية في مختلف ميادين المعرفة ومن المهارات الفنية يفوق اليوم عدد ما كان يتوافر منها للدول الغربية مجتمعة في أوائل العقد الخامس، حسبما أثبتته دراسة د. انطوان زحلان، من منشورات مركز دراسات الوحدة العربية.

خامساً: لا بد من استراتيجية

يجدر بنا أن نطلب البناء الشامل للوحدة العربية من خلال البناءات الإقليمية بين

عدد معين من الأقطار المتجاورة جغرافياً ومن الشعوب المتجانسة في الملامح الثقافية، ومن الأنظمة المتآلفة سياسياً، وبين عدد من الإقتصادات القطرية القابلة للتكامل والحاملة لعوامل التكافؤ بين المصالح. ففي ذلك طريقة لتجزئة المشكل القومي الذي لا يزال يستعصي عن الحل، ولا تزال تتفاقم مصاعبه. ولا جدال أن نجاح البلدان الخليجية في توثيق التعاون بينها، إنما تيسر بفضل وجود هذه الحوافز من عوامل التجانس والقربى، وبفضل حسن التصرف في الإمكانات المتاحة لذلك الإقليم المتوحد. وإن مثل هذه العوامل التجانسية متوافرة في أقاليم عربية أخرى، مثل وادي النيل، والمغرب العربي. . . وهي تشكل مجالات حقيقية لإنشاء الوحدة بين أقطارها على أساس ما سماه د. محمود الحمصي «مبدأ التخصص التكاملي الجماعي»[٣].

ولا بد لذلك الهدف من استراتيجية متأنية، أعتقد أن أولى قواعدها هي الإنطلاق من الواقع الماثل بما يزخر به هذا الواقع من عوامل التناقض والتشرذم، واعتبار أن معالجته بما ينبغي من الحذر والرصانة هي التي تقتضي إتباع طريقة المرحلية فيما أشرنا إليه من مرحلية زمانية ووظيفية وعددية. ثم إن مشروع الوحدة العربية لا يقتضي تسطيح الفروق بين الأقطار العربية ولا محو الخصوصيات الثقافية بين شعوبها، ولا صهر المجتمع العربي في قالب واحد. ثم هل إنه من شروط الوحدة أن تصيرنا القومية إلى لون من التنميط الحضاري، وأن تستهدف بنا إلى مثل هذا المصير الرتيب.

كانت القومية العربية ولا تزال تمريناً صعباً شيقاً، يعمل على التأليف بين الخصوصيات القطرية وعلى التنسيق بين أصناف المغايرة، وعلى إثراء المجموعة بما لكل إقليم من ملامح تميزه. كما أنها تعمل على تعظيم الإستفادة المشتركة من الموارد المتاحة في كل جهة وإقليم، وهي بحكم الطبيعة موارد مختلفة في أجناسها، ومتفاوتة في مقاديرها. إن الأهداف الوحدوية في إشاعة العدل وبناء الكرامة وفي تحصين حرمة الأوطان وفك قيود التبعية، وفي الرفع من كفاءة الاقتصاد لإشباع حاجات الانسان، وفي إقامة التضامن والتناصر والتآخي أساساً للتعاون وركيزة للوحدة، كل هذه الأهداف، لا يقتضي تحقيقها أن نرحل إليها في يوم واحد، وجماعة سواسية وبزاد متكدس مخلوط، وبمنطق الارتجال والمبادرات الطائشة.

لقد جربنا المرار العديدة القفز فوق الزمان واختصار المراحل، وإغفال الإعتماد على الجماهير الشعبية، والتعامل الارتجالي مع الواقع في تضاريسه الاقتصادية

---

(٣) محمود الحمصي، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية: دراسة للاتجاهات الانمائية في خطط التنمية العربية المعاصرة إزاء التكامل الاقتصادي العربي، ١٩٦٠ - ١٩٨٠ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠).

والسياسية والثقافية . . . وباءت مساعينا بالفشل على امتداد أربعين سنة من المحاولات. ومن أوكد واجباتنا الإتعاظ بهذه المحاولات والإستفادة من تجاربنا الفاشلة، فنقلع عن الطريقة التي أدت إلى ذلك الاحباط. ذلك يقتضينا جميعاً أن نرعى تجربة البلدان الخليجية بالعناية والمتابعة العاطفة، وأن نعمل في آن واحد على تمكينها من أوفر أسباب النجاح، وعلى الإستفادة من طريقتها في أقاليم عربية أخرى.

الفصل الثامن عشر
جدليّة الأهداف والغاية

جميع هذه المقاصد في باب الدرس والنظر وفي باب الإنجازات الميدانية هي مقاصد ممكنة الحصول في الأفق القريب والمتوسط إلى غاية عام ٢٠٠٠ . ويعتمد هذا الامكان على توافر الدراسات السابقة بشأن الانجازات المقترحة، وعلى بداية التطبيق التي انطلقت في بعض القطاعات وبحسن إتمامها. كما يعتمد اختيار هذه الأفق القريبة على أمرين: أحدهما صعوبة الاستشراف على آفاق بعيدة بسبب سرعة المتغيرات المستجدة كل يوم وكل شهر، لا في ميدان المعارف الكمية فحسب بل وأيضا في ميادين المضمون والنوعية. وعسير أن يتجاوز عمر الاستشراف عشرية ونصف أو عشريتين، دون أن يستوجب المراجعة. وثاني الأمرين هو ضيق مجال الصبر وضعف الاحتمال لدى الجماهير الشعبية في أوطاننا، بمفعول تزايد الوعي وتفاقم الحاجات، وبسبب كثرة المغريات وفاعليات الإشهار التجاري. وسيبلغ جيل الصبيان أشده على أفق عام ٢٠٠٠ ويدخل أعوام الاكتهال، فتتكاثر حاجاته وتتنوع، وترتفع درجات الحاحها عليه وعلى الاقتصاد، وقد يكون من العسير ارجاء اشباع هذه الحاجات، دون أن يكون لذلك ثمن سياسي ثقيل.

لهذه الاعتبارات كلها رأينا أن أفق عام ٢٠٠٠ يدور حولها خط الممكن الواجب، وتشكل موعداً حاسماً، مضروباً على الجهة المغاربية، شعوباً ونخبة وقيادات. وإننا جميعاً ملزمون باحترام هذا الموعد. وإن مجال التنصل منه مجال ضيق. والمنقلب من وراء ذلك الموعد سوف لا يكون في صالح المستقبل المغاربي، إذا بقي الطلب الاجمالي طلباً واقفاً بأبواب الانجاز، هذا الأمد المتوسط القريب هو مجال فسيح للابداع. ففي مثله إنجزت دول آسيا الشرقية الجنوبية المعروفة اليوم باسم «التنينات الأربعة» تنمية ثورية شاملة، أصبحت مضرب الأمثال على اقتدار الإنسان وما يملك من

كفاءة تثمير الوقت واستدرار الجهد وتعظيم فوائد الإتقان. ثلاثة أرقام تكفي للدلالة على منزلة هذه الدول الآسيوية، فمساحة الأوطان مجموعة لا تزيد على ثلاثة أرباع مساحة البلاد التونسية، يقطنها نحو خمسة وستين مليوناً من البشر أي ما يتعادل مع عدد سكان أقطار المغرب الخمسة، الذين يتوسعون في رقعة من الأرض تمثل مساحتها أربعة وأربعين مرة مساحة الدول الآسيوية. أما الناتج الإجمالي فهو يبلغ عندهم مرة ونصف مجموع الناتج الإجمالي المغاربي. وما عولت هذه المجموعة الآسيوية إلا على عبقرية العمل والجهد الذكي، وعلى كفاءة عالية في تنظيم الجهد وفي تثمير القلة، فحققت بذلك مراتب فذة في الاتقان: اتقان العمل واتقان الإنتاج واتقان البيع. وتكونت من تلاقح هذه الكفاءات منطقة اقتصادية متجانسة أصبح لها وزن عالمي في القدرة على المنافسة الناجحة، وغدت تملك فاعلية اقتصادية جعلت اليابان يخطب ودها ويعمل على التحالف معها، وحملت العديد من المؤسسات الصناعية اليابانية على أن تهاجر إلى هذه الدول وتنشط في بيئتها الملائمة.

هذه الآفاق القريبة على مشارف عام ٢٠٠٠ لا ينبغي أن نتعامل معها بمنطق الانفصال والعزل. بل لا بد من أن تندرج في آفاق أبعد منها، تكون تمهيداً لها، في الاختيارات الكبرى وفي التوجهات وفي الانجازات والمشاريع. وهذه الآفاق البعيدة هي مرحلة ثانية على الطريق الطويل والمجال العريض المفتوح في وجه البناء المستقبلي المشترك، التي ستلتقي فيها المجموعة المغاربية على صعيد التعاون العربي مع مجموعات أخرى مثل مجلس الخليج. وستعمل على بلوغ نوعين من الأهداف بدافع الطموحات التي تكون طموحات الجيل القادم من المغاربة، وفي نطاق الممكن الجديد الذي يتيسر، بعون الله، من ورائه وبفضل ما نفلح في تحقيقه من انجازات على آفاق عام ٢٠٠٠، و «المستقبل هو في مضمونه المطمح المأمول الشاعر بالممكن شعور اليقظة»، كما يقول المهدي المنجرة.

أولاً: الهدف - الوسيلة

فقد يصبح يومئذ متيسراً بلوغ مرتبة الاندماج الاقتصادي، في ضوء حصيلة التجارب السابقة في بناء الأطلس الزراعي، وفي توحيد سوق الانشاءات الصناعية، وفي تحديد سياسة مغاربية للطاقة وفي اقامة السوق المشتركة للعمل والتكوين، وفي انشاء خطة الدفاع المشترك وتحقيق فاعلياتها الاقتصادية، وفي انجاز خطة مغاربية للبحث العلمي وهيكلة وسائل التوحيد الثقافي والتربوي، وتحقيق البناء المغاربي في أفق البناء القومي.

ستكون كل هذه الانجازات بمثابة التمارين الميدانية. والوسائل الفعالة للدخول

في مرحلة الاندماج الاقتصادي. ويستند هذا الاندماج يومئذ على الخطة المغاربية للتنمية الشاملة التي نكون قد استوفينا دراستها المفصلة في هذه الفسحة المؤاتية من الظروف، واستنرنا بحصيلة التمارين المجربة في القطاعات الصناعية والاجتماعية والتربوية والثقافية والدفاعية. وعسانا أن نستفيد بصورة خاصة، في هذه المرحلة الثانية، من التطورات الداخلية التي نأمل أن تترتب عن اعادة التأسيس للعلاقات الخارجية. وتكون الفائدة الأولى هي ارساء قانون الاعتماد الجماعي على النفس فيما نبتغيه من بناء المستقبل.

ثانياً: الهدف ـ الغاية

لا الاندماج الاقتصادي ولا الخطة الانمائية الميسرة لهما سوى وسائل أساسية، هي عندنا اليوم بمنزلة الأهداف المرحلية، تفتح السبيل بين يدي أهداف تحتل مرتبة الوسائل على نسق التطور والترابط بين المراحل. ولا نريد الوقوع في الغلط الذي أشرنا إليه في الباب الأول عند تقويم نتائج التجربة واحصاء مزالقها، فنقيم الوسائل مقام الأهداف، ونغفل عن أن تندرج جهودنا في أفق الاستهداف الحضاري البعيد.

فأهدافنا القريبة اليوم هي وسائل مختارة منسقة، تعتمد على التنمية الشاملة وعلى الكفاية الغذائية وعلى الأمن المشترك. . . ومن ورائها في الأفق المستقبلي حوافز أخرى وأغراض معدودة في ميادين قطاعية مقدرة، تشكل مرحلة جديدة من الأهداف ـ الوسائل ولا يكون الاستهداف الحقيقي إلا من جنس حضاري ولا يتأسس إلا على الثوابت الحضارية التي عليها مدار مقومات الذاتية، ومنها نستمد القوة على الصمود أمام أصناف المحن والبلايا، وبها تحصنت جهتنا من عوامل التجنيس والمسخ، وعليها المعوّل لتمتين عرى التناصر والتعاون. وقد ذكرنا ما يجابهه المجتمع المغاربي اليوم من التحديات الثقيلة في منزلته من المعاصرة، وفي مركزه بين الأمم وفي زاده من المعرفة. . ورأينا أن أخطر هذه التحديات هو من جنس حضاري، يقتضينا أن نصون ذاتنا والقيم الموروثة الباقية، لا بالانزواء والانغلاق ولا بالزماتة السلفية وغلق باب الاجتهاد، ولكن نصونها بالانفتاح والمنافسة والانضمام إلى مسيرة المجتمع الإنساني.

قد لا يتيسر اليوم أن نرسم لمسيرتنا على الأفق البعيد هدفاً آخر غير الارتفاع إلى مستويات الاقتدار والمبادرة السياسية، وبلوغ مراتب الفاعلية الاقتصادية والعلمية. فهل يفضي بنا ذلك من وراء الاندماج الاقتصادي إلى ميدان الوحدة السياسية تكون عنصراً من عناصر الوحدة العربية وأحد مفاصلها الكبرى في الجناح الغربي. ذلك ما لا نغامر بمحاولة استشرافه من اليوم، وما لا نود الاسراف في توقعه وارتجائه. فقد يكون هذا المأمول ممكن الحصول، موفور الشرعية. ومن الأمل ما يكون إسرافاً، ومن الاستشراف

المستقبلي ما لا تملك أصوله وقرائن التدبر في حقه. ونحن نعلم أن تطور المجتمع المغاربي يخضع لمنطق التواصل على مراحل زمانية قد يكون سندها الحضاري متقطعاً على فترات بينها ارتخاء وفجوة. أو يكون هذا السند موصولاً مترابطاً بلا فجوة ولا انقطاع. ولا شك أن ما فعلنا بالأمس وما نفعله اليوم وما لا نفعله وما غفلنا عنه البارحة يساهم في تمتين ذلك السند أو يتسبب في ارتخائه وانفصامه. فهل أن التغيير البديل يسير بشؤون مجتمعنا على خط الترابط السببي وبمنطق الحتمية التاريخية. وإذا كان ذلك، فهل في الامكان الاحاطة العلمية على آفاق بعيدة بجميع العوامل الفاعلة في المستقبل، أو الاقتدار على الأخذ بزمامها، اقتدار سيكون من مسؤولية الأجيال الثلاثة القادمة.

إن الاقرار بقصور النظر العلمي عن الاحاطة الصحيحة لكل العوامل الفاعلية، لا يعوق الفكر عن تصور المستقبل ولا عن إرسال العنان لأفراس هذه الملكة الابداعية. والواقع أن الفصل مفتعل بين الاحاطة العلمية وبين التصور الابداعي. فما من تقدير علمي محسوب إلا وفي طيه نفحة من تصور وتجاوز لحدود الممكن المعقول. وما ينفتح بالتصور قد لا يؤتى بالمعرفة الصحيحة. وما من مطمح جماعي إلا ويحفزه انحياز من جانب التصور. ولا ندري أيهما كان أسبق فيما قدمناه من مقترحات في ميادين النظر والانجاز، يتغذى بها التصور الجماعي لمستقبل المجموعة المغاربية. على كل فهي تستند إلى انحياز حضاري.

الخَاتِمَة

وأخيراً فليس هذا كتاب علم بمعنى التخصص وبنعوت الصحة والدقة الكمية والأمان من الغلط. بل لعلّ فيه، بالاعتبار العلمي التخصصي، قصوراً في توصيف الواقع، عند ذكر تجربة التعاون المغربي، وعند عرض حصادها من الدرس والانجاز، وعند وصف أجهزة التشاور ومعوقات النشاط. ولعل فيه أيضا إسرافا في التقدير من جنس غير علمي، عند تقديم سلبيات التجربة، بما وقعت فيه من خلط بين الأهداف والوسائل، وبما خانها من فقر في التصور، ومن انحراف في اختيار الحجم الأمثل للتنمية.

وفي هذه الورقات زهد واضح في الجوانب الكمية المعتمدة أساساً في تشخيص الواقع، وفيها انحياز مقصود للزراعة، وتفضيلها على الصناعة وتعظيم منزلتها بين القطاعات. وقد اعتادت أدبيات التنمية الارتكاز على الصناعة، وتخصيصها بالنصيب الأوفر من الاستثمارات. وأشاعت بعض النظريات السيارة أن تقلص مساهمة الزراعة في الناتج الاجمالي الداخلي وفي تشغيل العمالة وفي حجم المبادلات وقيمتها هي من علامات التقدم الاقتصادي ومن دلائل الاصابة في الاختيارات الانمائية. وتفيد الفصول التي عقدتها للزراعة أن لي تصوراً مختلفاً لمحرك التنمية بأوطاننا المغاربية ولعوامل فلاحها. وقد دلت تجارب بعض أقطارنا أن التنميات التي أهملت جانب الزراعة وأسرفت في التركيز على التصنيع، لم تلبث، بعد فترة زمانية محدودة أن عدّلت من هذا التوجه وأعادت للزراعة منزلتها، وحاولت تدارك ما لحق الاقتصاد من اختلال التوازنات القطاعية بسبب ذلك الاهمال.

ولم يكن من مقاصد هذا الكتاب اعتبار المستقبل المغاربي من مداخله التقنية ولا حصره في المتغيرات الاقتصادية دون سواها. فقد اجتمعت مكتبة لا بأس بها من

المراجع العربية والفرنسية بهذا القصد وفيها غنى عن الزيادة. على أن المستقبل الإجتماعي لا تحكمه الحتمية الرياضية، ولا يسير التغيير في حياة البشر حصيلة خطية لمنظومة من الآليات الهندسية، ولا تحت فعل سببية صلد معصومة من الاستثناء. ولولا أن المستقبل هو في الغالب من جوانبه إبداع في تثمير القلة وجهد خلاق للانفلات من قوانين الحتمية، لما نجحت شعوب قبلنا، وأمم بزماننا، في أن تستخرج من الفقر والقلة أسباب الثروة ومنابع الرخاء. والشواهد على ذلك عديدة، وقد ذكرنا من بينها دول آسيا الجنوبية الشرقية المعروفة باسم «التنينات الأربعة».

إنما كان هذا الكتاب، في مجال التفكير السياسي، محاولة للتصور المستقبلي في صيغة من الصيغ الممكنة، لا داخل القنوات الضيقة والجداول العددية للاستشراف، ولا بالآليات المعهودة، أو بالوقوف عندها والالتزام بها وحدها. وقد انطلق هذا التفكير من عرض التحديات الكبرى لا في مجال الضروريات الاقتصادية والحاجات الاجتماعية فحسب، بل في مجال أوسع يتصل بالقيم الحضارية وبالحاجات الفكرية والثقافية التي هي السند المتين لمجهودات التنمية. وقام ذلك التفكير على الدعوة الملحة لاغتنام الامكانات الجهوية وللكف عن تبذيرها وعن هدر ما أتيح لنا منها في الأفق الجغرافي وفي الموارد الطبيعية وفي مقومات المساهمة الحضارية. فعلى هذه الامكانات نعوّل في بيئة صعبة تتوزع فيها نحو من تسعين دولة بين عشر مجموعات جهوية أقيمت على التعاون المستمر وعلى تمتين روابط التضامن بهدف بلوغ درجات أعلى من الاقتدار السياسي ومن الجدوى الاقتصادية ومن الفاعلية الحضارية.

ثم إن هذا الكتاب هو بالأساس تمرين من تمارين التدبر حول الوسائل الواجبة للانتقال من الحاضر إلى المستقبل الرشيد. وحول العوامل الأساسية التي تولد التغيير المنشود، لا على خط مماثلة الحاضر وتحنيط المستقبل، ولا بهدف الركض في حشد واحد خلف أنماط الاستهلاك والتبذير وتفاقم التبعيات، بل لتسيير التغيير البديل بمنطق فك الارتباط وإعادة تأسيس العلاقات بالخارج والاعتماد الجماعي على النفس: وكان اقتراحنا لاقامة الأطلس الزراعي واحداً من هذه التمارين في التدبر.

ولعلها كانت من مقاصد هذا الكتاب الحث على التأمل المشترك حول الحلقة المفقودة، من وراء الدراسات والمواثيق، حلقة «دينامية التغيير»، القادرة على مدّ الجسور بين الواقع والمأمول، للانتقال من الممكن بالرجاء والعزم إلى واقع جديد. ذلك أن الصمت ظل مسدولاً في عامة أدبيات المستقبل المغاربي حول آليات التغيير ووسائل استبدال الواقع للخروج من مستنقعات التخلف والسفاهة. وقام التسليم ردحاً من الزمن بأن «الحق أحقّ أن يتبع» وأن إنشاء المشاريع الإقتصادية، ولو في مجالات التعاون الثنائي ـ وبناء الصرح لبنة لبنة، والتقدم على مراحل خطوة خطوة، كل ذلك يحمل في طيه كفاءة التغيير السياسي. وقد دلت الممارسات على امتداد ثلاثين سنة من هذه

المحاولات مثنى وثلاث ورباع أنها سبيل مسدودة، وان إنشاء المستقبل المشترك لا يدرك بالتطفيف والاحتراز، ولا تعين على بنائه البرامج الثنائية. ويقيني أن المقابلة بين الثنائي والمتعدّد في اشكالية التعاون تعين على استكشاف جوانب الاختلاف في المنطق المعتمد وفي الآليات المستعملة وفي إمكانات التحكيم بين المصالح. إذ إن الميدان الثنائي أدعى إلى تعارض هذه المصالح وإلى كثرة الاختلاف بافتقاده الحلقة الثالثة التي تملك كفاءة التعديل وقدرة التوفيق.

وتتركز الحلقة المفقودة في المجال السياسي دون سائر الميادين، وتتعلق فيه بالمحيط القريب من القرار السياسي المهيمن على اختيار البدائل والمالك لقدرة التغيير. ولا يزال القرار السياسي في الغالب من أوطاننا العربية أحادي الصوت، مزاجي التقلب، مطلق اليدين. إذ لا وجود لرأي عام مقتدر يتبنّى عندنا قضية المغرب العربي من منطلق الادراج الواضح لمخاطر الأوضاع الراهنة، وبحافز الانحياز القوي للمستقبل المشترك. ولا وجود إلا لوجدان مغاربي يتوق ويتمنى، ولا حول له ولا طول، ولا وجود لمنابر الاصداع بالرأي والاعانة على تهذيب الوجدان. ولم يزل التوجه المستقبلي من اهتمامات نخبة معدودة، ولم يخرج عن أن يكون قضية بالمناسبة، نعلن عن التمسك بها عند التزاور أو عند ظهور الأزمات واشتداد الخلاف. ولا يزال القرار مزاجي التقلب بحكم مشيئة فرد واحد أو ثلة قليلة على رأس الأنظمة الحاكمة، ترى ما لا نرى وتتصرف بما لا نفهم ولا نشتهي.

ذلك أن الساحة السياسية التي تندرج في مجالاتها القضية المغاربية، فاقدة لقوى التعديل أو ما يسمى بالنفوذ المعترض، يعمل في الداخل لفائدة المستقبل المشترك، ويخفف من الاسراف في مزاجية القرار وارتجالاته. وإن من بين النخب العديدة بأوطاننا طائفة من أنصار المحافظة والاستمرار، تعمل بتأثير الانحيازات السلفية المعوقة، وبدافع الاشفاق من مزالق المغامرة خارج السبيل التي عبدتها التجارب. وإن منها قوى أخرى هي امتداد للمصالح الخارجية وأذناب وصنائع تعشش في الدوائر القريبة من مصادر القرار وتتصدى لقوى التغيير، وتنعتها بالثورية المهدرة لنعمة الاستقرار، المخيفة لرأس المال الأجنبي...

ثم إن بناء سوق مغاربية تخضع لنظام واحد في السياسة القمرقية وفي حجم المبادلات الخارجية وفقاً لجداول واحدة من المقاييس والمواصفات، ليس مشروعاً تحبذه الشركات متعددة الجنسية ولا تبتسم لقيامه بعض الدول المصنعة. وقد أصبح الحكم فيها بأيدي قوى المحافظة والتصلب. فمن باب أولى لا تعين هذه القوى الأجنبية على أي مشروع للوحدة المغاربية يترتب عنه لغة جديدة في المفاوضات ووزن جديد في ميزان القوى وفاعلية أكبر. فلا يولد المشروع المغاربي في بيئة سياسية محفوفة بالزهور، وهو عرضة لقوى عديدة متربصة داخل الأوطان وخارجها، تؤخذ القرارات في شأنه من

جانب واحد في غياب نفوذ معترض بلا رأي عام متيقظ ولا قوى تحفيز بصيرة. ميلاده صعب وأنصاره قلة والزاهدون في مقدمه والمعترضون على قيامه كثرة.

الدعوة إلى المستقبل المغاربي البديل بحاجة إلى قوى ايجابية للدفع والتصدي وفتح السبيل السياسية في وجه شرعية التغيير. فلا بد من رأي عام متيقظ يستند إلى إعلام بصير متحمس، وإلى نخب منظمة مقتدرة، تنير السبيل وتثق في المستقبل ولا ترهب من قوى المحافظة والجمود ولا من أذناب المصالح الأجنبية. ويحتاج هذا التغيير إلى النخب الفاعلة تنتظم داخل الأحزاب السياسية والتنظيمات العمالية والمنظمات المهنية، وتسعى في مختلف الدوائر الجامعية والأندية الفكرية إلى تكوين رأي عام مغاربي وتتعاون معه على توجيه القرار السياسي. هذه النخب من شأنها أن تكسب المشروع المغاربي عمقاً اجتماعياً وقاعدة هيكلية وقوة تأييد وتحفيز، تخرج به من زوايا التخصص، وتفتح به الحوار المكثف على ساحة الرأي العام.

ولا شك أن فاعلية التغيير مرتبطة ارتباطاً مباشراً بدرجة الممارسة الديمقراطية وبمقدار انفتاح المحيط السياسي لتسيير ذلك الحوار. وإذا كان بناء المستقبل المغاربي المنشود من ثمرات الابداع في التصور ومن حصيلة المثابرة والاتقان في الانجاز فإن الابداع من ثمرات الحرية، والحرية وحدها كفيلة بأن تنهج بالتغيير السياسي في سبيل الوحدة والتناصر والازدهار.

والمشكلة هي أن الواقع الحاضر في مجال الممارسة الديمقراطية محتاج بدوره إلى الانفتاح ومترشح للتغيير. ولا يزال انفتاح المحيط السياسي في المجتمع المغاربي انفتاحاً محدوداً، وبحاجة إلى تغيير بديل كي تبلغ الحرية القدر القسطاس من التوطين في عقليتنا ومن الاعتدال في السلوك. وتوطين الحرية هو في المرتبة العاجلة هدف وشرط لكسب الكفاءة اللازمة للتأثير في القرار. ولا يتحقق التغيير البديل في الاتجاه المطلوب إلاّ كحصيلة لهذا التأثير. فنحن ملزمون أن نوجه السعي في آن واحد على جبهات متعددة، يصعب أن نرتبها بمقاييس الأولوية الزمانية، ولعل الهدف الأول الحقيق بالنصيب الأوفر من العناية هو ترشيد الممارسة الديمقراطية وتوطين قانون الحرية، سعياً لانشاء قوى الدفع والتصدي في المجتمع المغاربي ولترشيد القرار السياسي.

انشاء المستقبل المغاربي المشترك مشروع حضاري، يتوقف على تهذيب الساحة السياسية. وعلى ترشيد القرار الحاسم. ويدرك هذا الترشيد بتنظيم قوى التعديل لسلطة القرار، وبتحفيز الرأي العام وتوطين الممارسة الديمقراطية. بذلك يصبح القرار السياسي قرار المجموعة المغاربية بأسرها في خاتمة حلقات التدبر والتشاور والتمحيص، يعبر عن طموحات هذه الأمة ويفصح عن ارادتها ويعينها على تعظيم الاستفادة من الامكانات المتاحة بمنطق الوفاء لذاتيتها والاعتزاز بانتسابها الحضاري وفي أفق الكرامة والمناعة والاستقرار.

المراجع

كتب

البيطار، نديم. **من التجزئة... إلى الوحدة: القوانين الأساسية لتجارب التاريخ الوحدوية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩.

جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٧**. تحرير صندوق النقد العربي. أبو ظبي: الصندوق، ١٩٨٧.

الحمصي، محمود. **خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية: دراسة للاتجاهات الانمائية في خطط التنمية العربية المعاصرة إزاء التكامل الاقتصادي العربي، ١٩٦٠ - ١٩٨٠**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠.

خلاف، عمر. **محاولة وضع نمط للتوازن بين الطلب الداخلي على الطاقة وبين ضرورة التصدير على الأمد الطويل بالجزائر**. (بالفرنسية)

خوري، يوسف. **المشاريع الوحدوية العربية ١٩١٣ - ١٩٨٧ (دراسة توثيقية)**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨.

زحلان، انطوان. **البعد التكنولوجي للوحدة العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨١.

ـــ. **صناعة الانشاءات العربية**. ترجمة عطا عبد الوهاب. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥.

فرجاني، نادر. **هدر الامكانية: بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠.

الكواري، علي خليفة. **نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة: «الملامح العامة لاستراتيجية التنمية في اطار اتحاد اقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار**

العربية». بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥.
لابنش، برنارد. **استشراف استهلاك الطاقة بالمغرب الكبير على افق ٢٠٢٠**. [د. م. : د. ن.]، ١٩٨٨. (بالفرنسية)
محرم، محمد رضا. **الثروة المعدنية العربية: امكانات التنمية في اطار وحدوي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤.
المنتصر، م. أ. **الطلب على الطاقة وموارد الطاقة المتجددة في ليبيا**. طرابلس: [د. ن.]، ١٩٨٨. (بالانكليزية)
منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك). **تقرير الأمين العام السنوي الثالث عشر ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م**. الكويت: المنظمة، ١٩٨٧.
ـــــ. **مؤتمر الطاقة العربي الرابع: بغداد - الجمهورية العراقية، ١٤ - ١٧ آذار/ مارس ١٩٨٨**. الكويت: المنظمة، ١٩٨٨. ٥ ج.
وزارة الاقتصاد الوطني. وكالة التحكم في الطاقة. **التحكم في الطاقة بتونس: مبعثها وتطورها**. تونس: الوزارة، ١٩٨٨.
ياسف، أ. **ترشيد استعمالات النفط بالجزائر**. عمان: وزارة الطاقة والصناعة الكيمائية، ادارة التخطيط، ١٩٨٨. (بالفرنسية)

دوريات

«الطاقة في الوطن العربي: الجمهورية التونسية.» **النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)**: السنة ١٤، العدد ٥، أيار/ مايو ١٩٨٨.
عبد الله، اسماعيل صبري. «العرب بين التنمية القطرية والتنمية القومية.» **المستقبل العربي**: السنة ١، العدد ٣، ايلول/ سبتمبر ١٩٧٨.
عتيقة، علي أحمد. «الطاقة والتنمية في الوطن العربي: الوضع الحالي والآفاق المستقبلية.» **النفط والتعاون العربي**: السنة ٩، العدد ٤، ١٩٨٣.
المستقبلية: العدد ٥٨، ايلول/ سبتمبر، ١٩٨٢.
مسعود، سميح. «المشروعات الصناعية العربية المشتركة: نظرة تقويمية.» **النفط والتعاون العربي**: السنة ٩، العدد ١، ١٩٨٣.

ندوات

جامعة الدول العربية: الواقع والطموح (ندوة). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣.

المغرب الأقصى. وزارة الطاقة والمناجم. مديرية الطاقة. ندوة عن ادوات التحليل والاستشراف للطاقة على أفق ٢٠١٠ ـ ٢٠٢٥ بالبحر المتوسط. (بالفرنسية)

Books

Brahimi, Abdel Hamid. *Dimensions et perspectives du monde arabe.* (Paris: Economico, 1978).

فهرس

د. مصطفى الفيلالي

■ من مواليد تونس عام ١٩٢١

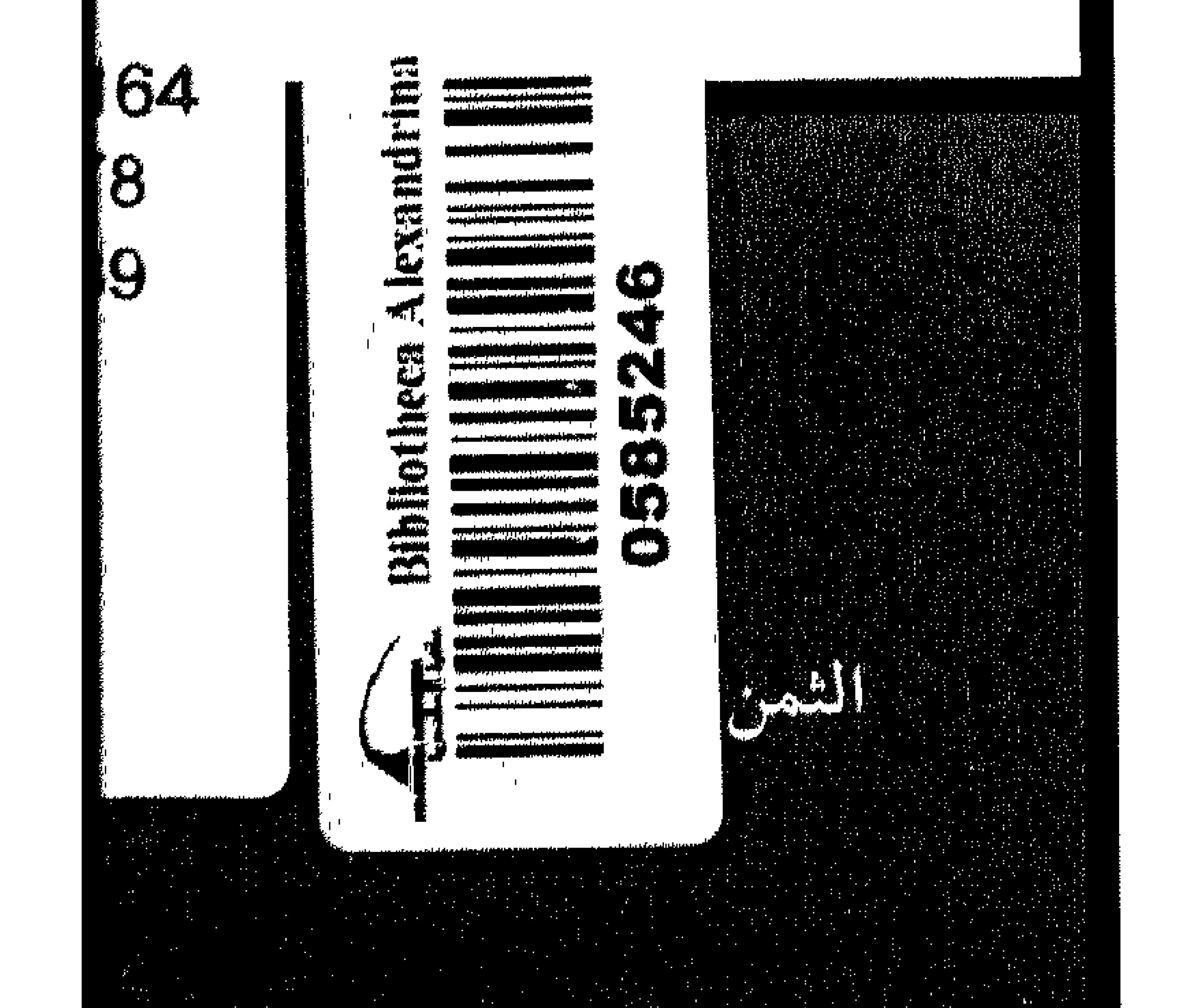
■ ممثل الحكومة التونسية داخل جهاز اللجنة الاستشارية المغاربية القارة

■ عضو في مجلس امناء مركز دراسات الوحدة العربية

■ عضو في اللجنة التوجيهية المشرفة على مشروع المستقبلات العربية البديلة التابع لجامعة الأمم المتحدة في طوكيو

■ تولى مسؤوليات سياسية في الحزب الاشتراكي الدستوري وحكومة الاستقلال والمجالس النيابية في تونس

■ تولى رئاسة المكتب الاقليمي المغاربي لمنظمة العمل الدولية بالجزائر.



مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون
ص. ب: ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧ - ٨٠٢٢٣٤
برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: ٨٠٢٢٣٣